وزارة التّعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الدّكتور يحي فارس – المدية
كلّية الآداب واللّغات قسم اللّغة والأدب العربي

أنمـاط الحـال فـي القـرآن الكـريم

– دراسة نحوية دلالية –

مذكّرة مقدَّمة لنيل شهادة الماجستير

تخصُّص لغة عربية ودراسات قرآنية

إعداد الطالب
محمَّد حمادوش

السَّنة الجامعية
2015– 2016

وزارة التّعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الدّكتور يحي فارس – المدية
كلّية الآداب واللّغات قسم اللّغة والأدب العربي

أنمـاط الحـال فـي القـرآن الكـريم

– دراسة نحوية دلالية –

مذكّرة مقدَّمة لنيل شهادة الماجستير

تخصُّص لغة عربية ودراسات قرآنية

إعداد الطالب
محمَّد حمادوش

إشراف الدكتور
النَّذير بولمعالي

أعضاء لجنة المناقشة

الرقم	اسم الأستاذ	الجامعة	الصفة
1	د. الصَّادق خشاب	يحي فارس– المدية	رئيسًا ومناقشًا
2	د. النَّذير بولمعالي	يحي فارس– المدية	مشرفًا ومقررًا
3	د. محمَّد زوقاي	يحي فارس– المدية	عضوًا مناقشًا
4	د. يوسف مقران	جامعة تيبازة	عضوًا مناقشًا
5	د. سعيد بوخاوش	جامعة البليدة	عضوًا مناقشًا

السَّنة الجامعية

2015– 2016

شكر وتقدير

﴿ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ ﴾

أتقدَّم بالشُّكر الجزيل إلى أستاذي المشرف الدُّكتور النَّذير بولمعالي، الذي كان لي أحسن معينٍ، وخير مربٍ، غمرني بخلقه قبل علمه، وما أنا إلا ثمرة من ثماره فقد تشرَّفت بإشرافه في مذكرة الليسانس، وشاءت الأقدار أن أتشرَّف به مرَّة أخرى في هذا البحث.

والشُّكر أيضًا موصول إلى أساتذتي في لجنة المناقشة لما سيبذلونه من جهد ومشقة في تقويم هذا البحث، وترقيته إلى مستوى أعلى.

كما أشكر جميع الزملاء الذين أعانوني في هذا البحث بطريقة أو بأخرى، وأخص منهم بالذكر إلياس، وعيسى.

ولا يفوتني أن أشكر عمَّال قسم اللّغة والأدب العربي بجامعة يحي فارس بالمدية، من أساتذةٍ وإداريِّين، وجميعِ من يسهر على راحة الطلبة.

والحمد والشكر لله أوَّلًا وآخرًا

إهداء

أهدي هذا العمل :

إلى عائلتي : إلى **الوالدين الكريمين**، وإلى **إخوتي وأختيَّ**.

إلى **حملة الأقلام** بالحقّ في كلِّ زمان ومكان، وأخصُّ منهم أهل العربية.

إلى كلِّ من علَّمني يومًا، ولو حرفًا.

مقدِّمة

وتشتمل على :

1- عنوانُ ومضامينُ الرسالةِ (الخطَّة)

2- دوافع اختيار الموضوع

3- أهداف البحث

4- الإشكالية

5- الفرضيات

6- المنهج المعتمد

7- الدِّراسات السَّابقة

مقدِّمة

الحمد لله ربِّ العالمين، خلق الإنسان علَّمه البيان، وأنزل له القرآن تبيانًا لكلِّ شيء وهدًى ورحمةً وبشرى للمسلمين، والصَّلاة والسَّلام على أفصح النَّاطقين، نبيِّنا محمَّدٍ خاتم النَّبيِّين والمرسلين، وعلى آله وصحابته والتَّابعين، ومن اهتدى بهداهم إلى يوم الدِّين أمَّا بعد :

لمَّا كانت اللّغة العربية هي لغة القرآن الذي نزل بها بلسانٍ عربيٍّ مبينٍ، كانت أولى العلوم التي لامست شرفه، وتشرَّبت فيضه، وحملت معانيه، وواكبت إعجازه، وزادها شرفًا أن بُعث خير المرسلين بلسانٍ عربيٍ ، فجمعت أسباب الشَّرف من جميع أقطابه، من هنا جاء احتفاء علمائنا – رحمهم الله – بالتأليف في هذا العلم الشَّريف، وأوْلَوه عنايةً فائقة، تمثَّلت فيما ورَّثوه لنا من تصانيف كثيرةٍ، من لدن نشأة هذا العلم وحتى زماننا المعاصر، ثم جئنا نحن طلبةَ العلم نقتفي آثارهم، لعلَّنا نضرب معهم بسهم في خدمة لغة الضَّاد، فيمَّمنا وجوهنا شطر القرآن الكريم باحثين عن ظاهرة لغوية لم تطرق من قبل، تكون موضوعًا لمذكِّرة الماجستير، فوقع اختيارنا على "أنماط الحال"، وبعد البحث والمشاورة مع الأستاذ المُشرف تم ضبط العنوان بما يلي :

"أنماط الحال في القرآن الكريم – دراسة نحوية دلالية –".

ولإعطاء تصوُّرٍ أكثر وضوح للموضوع سنتطرق إلى العناصر التّالية :

1- عنوانُ ومضامينُ الرسالةِ (الخطَّة)

قبل الوقوف على مضمون البحث، لابدَّ من الوقوف عند عنوانه، فهو الإشارة الأولى إلى ذلك المضمون، والعنوان كما تقدَّم هو : "أنماط الحال في القرآن الكريم، دراسة نحوية دلالية"، وقد تركَّب من ثلاث مكوِّنات هي : الظاهرة اللّغوية، المدوَّنة، ونوع الدِّراسة.

أوَّلاً : الظّاهرة اللّغوية (أنماط الحال) : ونقصد بها صور الحال في جانبها التركيبي الجملي، باعتبار أنَّ النَّمط اللّغوي يشمل التراكيب دون المفردات (كما هو مبيَّن في مفهوم النَّمط في المبحث الأوَّل من الفصل الأوَّل)، ونقصد بها – أيضًا– العدول عن الصياغة التركيبية الأصلية المفترضة للحال، لتحقيق قيمة جمالية أو دلالة بلاغية، والعدول بهذا المعنى نجده في ظاهرة الحال في : الحذف، والتعدُّد، والتقديم والتأخير.

ولم نتناول الحال شبه الجملة في التطبيق ؛ لأنَّ الراجح أنَّها من باب المفردات لا من باب الجمل، فمفهوم النَّمط اللغوي لا يشملها أيضًا (كما هو موَّضح في الفصل الأول في المبحث الثاني عند الكلام على الحال شبه الجملة).

ثانيًا : المدوَّنة (القرآن الكريم) : أمَّا بخصوص المدوَّنة فقد اخترنا القرآن الكريم كلَّه، وهذا قد يطرح السؤال التَّالي : ألا يوجد في القرآن الكريم مئات الأحوال ؟ فمن غير الممكن دراستها كلُّها. والجواب : إنَّ هذه المئات يتشابه كثير منها في النَّمط ؛ فيغني

دراسة بعضها عن البعض الآخـر ؛ ولذلك اكتفينا في الفصلين التطبيقيين بدراسة مثال واحد – في الغالب – لكل نمط ، ويقاس غيره عليه. وهناك محذور آخر مــن تحديد المدوَّنة : وهـو فوات بعض الأنماط، إذ من أهدافنا حصر جميع الأنماط الموجودة في القرآن الكريم ثمَّ دراستها.

ثالثًا: نوع الدِّراسة (نحوية دلالية) : من المعلوم أن الحال ظاهرة نحوية، ومن المعلوم أيضا أن الدلالة لصيقة بكلِّ العلوم اللّغوية لا تفارقها ؛ لأنَّها غايتُها ؛ من أجل ذلك كان لزامًا علينا الجمع بين الدراسة النَّحوية والدِّراسة الدَّلالية.

بعد ما تقدَّم نستطيع أن نفصح عن مضامين هذه الرسالة وما اشتملت عليه من فصول ومباحث، فقد قُسِّم الموضوع إلى ثلاثة فصول تتقدمهم مقدِّمة، وتليهم خاتمة.

حاولنا في المقدِّمة أن نعطيَ تصوُّرًا عامًا واضحًا للموضوع بما في ذلك : إشكالية البحث، والفرضيات والمنهج المعتمد في الدِّراسة.

أمَّا الفصل الأوَّل : فكان بعنوان : "الحال بين التّنظير والاستعمال القرآني"، تكلَّمنا فيه عن أهمِّ القواعد النَّحوية التنظيرية المتعلِّقة بالحال، وقد حاولنا جاهدين تطعيمها بالآيات القرآنية ما استطعنا إلى ذلك سبيلا، وقد حوى بين جنبيه أربعة مباحث :

الأوَّل بعنوان : مفاهيم وخصائص : تحدَّثنا فيه عن مفهوم كلٍّ من الحال والنَّمط اللغوي، و تحدَّثنا فيه أيضًا عن شروط الحال، ودلالتها، وعلاقة الدَّلالة بالوظيفة النَّحوية.

الثَّاني بعنوان : أنواع الحال، درسنا فيه أهمَّ أنواع الحال، وتقسيماتها المختلفة،

والأساليب القرآنية التي جاءت على صورتها تلك الأنواع.

أمَّا الثَّالث والرَّابع : فكانا تحت عنوان : عامل الحال، وصاحب الحال – على الترتيب – باعتبار أنَّ هذين الأخيرين هما الضلع الثَّاني والثَّالث بعد الحال لمثلث هذه الظاهرة اللّغوية.

والفصل الثَّاني عنونَّاه بـ : "أنماط الحال الجملة"، حاولنا فيه استقراء جميع أنماط الحال الجملة الواقعة في القرآن الكريم، وبعد الاستقراء والحصر، وجدناها تتدرج في أربعة أنماط كبرى ؛ وذلك أنَّ الجملة إمَّا فعلية وإمَّا اسمية، والفعلية تتنوَّع إلى ماضٍ ومضارع، والاسمية تتنوَّع – أيضًا– إلى منسوخةٍ وغير منسوخةٍ، فقُسِّم الفصل على ذلك الأساس، مع إضافة مبحث تناولنا فيه شروط جملة الحال عموما، وقدَّمنا في الدِّراسة الجملة الفعلية على الاسمية، لأنَّ الحال جاءت في القرآن فعلية أكثر من مجيئها اسمية، ثم اخترنا من كلِّ نمطٍ موضعًا واحدًا (آية واحدة) –في الغالب– للدِّراسة، وكان الاختيار على أساس توفُّر المادة العلمية، والمباحث هي : الأوَّل : شروط جملة الحال. الثَّاني : أنماط الحال الواقعة جملة فعلية مضارعة. الثَّالث : أنماط الحال الواقعة جملة فعلية ماضية. الرَّابع : أنماط الحال الواقعة جملة اسمية. الخامس : أنماط الحال الواقعة جملة اسمية منسوخة.

أمَّا الفصل الثَّالث فوسمناه بـ : "أنماط الحال المتعلِّقة بالعدول على مستوى بنية التّركيب"، والعدول في البنية التركيبية يتحَقَّق في الحال في ثلاثة مظاهر هي : الحذف والتعدُّد، والتقديم، لأنَّ الأصل في الحال أن تذكر، وقد يعدل عن ذلك فتحذف لعلَّة،

والأصل في صاحب الحال أن يكون له حالًا واحدةً، وقد تتعدَّد لمعانٍ وعللٍ أيضًا، وكذلك الأصل في الحال أن تتأخَّر عن عاملها وصاحبها، وقد يُعدَل عن هذا الأصل –أيضًا– فتتقدَّمُهما، وكلُّ ذلك من أجل معانٍ ودلالات. وكلُّ مظهرٍ من هذه المظاهر الثلاثة للعدول، كان عنوان مبحثٍ في هذا الفصل.

فالمبحث الأوَّل : للحذف، والثَّاني : لتعدُّد الحال، والثَّالث : لرتبة الحال (التقديم)، ولم ندرس التأخير لأنَّه الأصل.

وفي الأخير خاتمة البحث وهي عبارة عن عُصارة لأهمِّ النَّتائج التي توصَّل إليها الباحث.

2– دوافع اختيار الموضوع

هناك مجموعة من الأسباب كانت وراء اختيارنا لهذا الموضوع، نذكر منها:

1– الدراسات اللّغوية المتعلِّقة بالقرآن الكريم، ممَّا يستهوي الباحث، فقد شغفت بها منذ أن وطئت قدماي الجامعة، وقد كانت مذكِّرة الليسانس تصب في هذا المنحى أيضًا ومع نفس المشرف.

2– جدَّة البحث، فالبحث في الأنماط اللّغوية – وأنماط الحال منها – جديد على الساحة العلمية، بدأ الاهتمام بها مؤخَّرًا فقط.

3- أهداف البحث

يرجو الباحث أن يحقِّق من هذا البحث الأهداف التالية :

1- رصد جميع أنماط الحال في القرآن الكريم، ثمَّ الكشف عن دلالة كلِّ نمط.

2- لفت الانتباه إلى ظاهرة الأنماط اللّغوية في القرآن الكريم.

3- إعادة النَّظر في بعض القواعد النَّحوية الخاصة بالحال، في ضوء ما يقدِّمه القرآن الكريم من شواهدَ سماعية.

4- ما من علم من علوم اللّغة إلا وهدفه تحقيق الدَّلالة ؛ وعليه يهدف هذا البحث إلى وصل النَّحو بالدَّلالة، أو ما يعرف بـ "معاني النَّحو".

4- الإشكالية

هذا البحث هو عبارة عن محاولة للإجابة عن مجموعة من الإشكاليات المتعلِّقة بأنماط الحال في القرآن الكريم، وقد صُغنا هذه الإشكاليات في الأسئلة التَّالية :

1- هل لأنماط الحال في القرآن الكريم دلالةٌ معيَّنة ؟

2- إذا كان لأنماط الحال دلالة معيَّنة، فهل تختلف هذه الدَّلالة من نمط لآخر أم هي ثابتة في كل الأنماط ؟

3- هل العدول الموجود على مستوى تراكيب الحال له دلالة ومعنى، أم أنَّه مجرَّد تغيير على مستوى الشَّكل لا غير ؟

4- ما هي وظيفة الحال في التَّركيب ؟

5- إذا كانت الحال فضلة، وعند النُّحاة يمكن إنشاء كلام دون فضلة، فهل ينطبق هذا على الحال في كلِّ صورها أم هناك استثناءات ؟ وما هو المفهوم الصَّحيح للفضلة ؟

6- ما مدى اعتماد النُّحاة على القرآن الكريم، كمصدر من مصادر السَّماع، ودليل من أدلَّة النَّحو الإجمالية ؟ وهل صحيح أنَّ السَّماع يقدَّم على القياس والنَّظر العقلي عند التعارض، كما هو منظَّر له في كتب أصول النَّحو ؟

5- الفرضيات

كان الباحث قبل خوض غمار البحث، وانطلاقا من المعلومات والمطالعة المسبقة للموضوع، يفترض ما يلي:

1- لكلِّ نمط من أنماط الحال دلالة خاصة به، انطلاقًا من مبدأ : كلُّ اختلافٍ في المبنى يقابله اختلافٌ في المعنى، لكن هناك دلالة عامة تشترك فيها جميع الأنماط.

2- العدول عن الأصل المفترض لبنية الحال على مستوى التَّركيب، يكون دائمًا من أجل تحقيق قيمة دلالية، وقيمة جمالية.

3- وظيفة الحال الأساسية هي : تخصيص/ تقيِّيد المعنى العام للجملة النَّواة.

4- يمكن إنشاء كلام دون فضلة/حال، ولكن لا يمكن تجاهل الفضلة/الحال من

الكلام المُنشَأ الفعلي، من غير تأثيرٍ في المعنى، قليلًا كان التأثير أو كثيرًا (الفضلة عمدةٌ في المعنى، لا عمدةٌ في التركيب).

5- خَرَقَ النُّحاة قاعدتهم القائلة : النَّقل مقدَّم على العقل، في كثيرٍ من المسائل.

6- المنهج المعتمد

طبيعة الموضوع فرضت علينا المزاوجة بين المناهج التالية :

1- المنهج الاستقرائي : فبالاعتماد عليه يتمُّ تتبُّع وحصر جميع أنماط الحال في القرآن الكريم.

2- المنهج الوصفي والتَّحليلي : بعد مرحلة الحصر تبدأ مرحلة الوصف والتَّحليل فجاء المنهجان الوصفي والتَّحليلي مقترنين ، تبعًا لما قام عليه البحث من تنظير وتطبيق، فالمنهج الوصفي يعنى بجانب التَّنظير في إثبات أحكام الحال وأنماطها، والمنهج التَّحليلي يعنى بأثر هذه الأنماط في المعنى ، وإنَّما اقترن المنهجان لتحقيق هدف البحث في الوصل بين النَّحو والمعنى ، ولا شكَّ في أنَّ ذلك لا يكون إلا من خلال هذين المنهجين.

ملاحظات (لها علاقة بالمنهج الشَّخصي) :

1- لم نتطرَّق – عند دراسة الأنماط – إلى شرح الآيات القرآنية لتجنب الإطالة، وكذلك خوفًا من أن يخرج البحث عن موضوعه، لأنَّ هذا البحث ما هو إلَّا دراسة لأثر الشَّكل في المعنى، فاكتفينا من المعنى ما يبيِّن ذلك وفقط.

2- جعلنا توثيق الآيات القرآنية داخل المتن بسبب كثرتها في البحث، ويبقى الهامش لتوثيق بقية المراجع.

3- وجود ثلاث نقاط "..." ضمن النُّصوص المستشهد بها، تعني وجود كلام محذوف من قبل الباحث.

4- الكلام الموجود بين عارضتين " [ ] " ضمن النُّصوص المستشهد بها، هو إضافة من الباحث غير موجود في المصنَّف المنقول منه الكلام.

7- الدِّراسات السابقة

حسب اطلاعنا لا يوجد دراسة سابقة، تناولت أنماط الحال من الجانب النَّحوي الدَّلالي، لا في القرآن ولا في كلام العرب، ولكن هناك بعض البحوث التي تناولت ظاهرة الحال في القرآن الكريم نذكر منها :

1- "الحال المفردة في القرآن الكريم دراسة في الخلاف النحوي"، من تأليف الدكتور "أحمد سهام رشيد التدريسي" من جامعة العراق، ويظهر من العنوان أن موضوع الكتاب هو الخلاف النَّحوي بين الحال وبقية المنصوبات، أي : يبحث في المفردة من حيث احتمالها النصب على الحالية وغيرها من الوظائف النَّحوية.

2- "الحال المنفية في القران الكريم" : بحث في ستة وعشرين صفحة من إعداد الدكتور "جهاد يوسف العرجا" من جامعة غزَّة، وقد ورد في مقدمة بحثه

ما يلـي : « إنَّ مـدار هذا البحث بـاب الحال، أمَّا نقطــة البحث الرئيسيــة فهـو الحـال المنفية، فالنَّاظـر لموضـوع الحـال نظرة وصفيـة، يحكـم بجواز أو منع أو ندرة وجود الـحال المنفيـة فــي اللُّغة العربية، ولهـذا كان لابدَّ مـن أن يقوم دليل علـى ورود الـحـال المنفيـة فــي العـربـيـة، فإذا ثبـت ذلـك عـن طـريــق البـحث والاستقصاء، استطعنا أن نطلق حكم ورود الحـال المنفية ونحـن مطمئنون إلـى صحـة حكمنا». مـن خـلال هـذا النَّقل يتبيَّن أن موضـوع هـذا البحث يختلـف عــن موضوع بحثنا إذ هدفـه إثبات وجـود الحال المنفيـة فــي كـلام الـعرب مـن خلال القرآن الكريم.

الفصل الأوَّل

الحال بين التَّنظير والاستعمال القرآني

ويشتمل على :

1- مفاهيم وخصائص

2- أنواع الحال

3- العامل في الحال

4- صاحب الحال

1- المبحث الأوَّل : مفاهيم وخصائص

لمَّا كان الحكم على الشيء فرع عن تصوُّره، وكان التصوُّر متوقفاً على البحث في الماهية والمفاهيم، كان لزاماً علينا أن نقف على مفهوم كل من النَّمط اللغوي، ومفهوم الحال وخصائصه ودلالته، باعتبار الخصائص والدلالة تتقاطع مع الماهية. وعليه سنتطرق في هذا المبحث إلى القضايا التالية :

1- مفهوم الحال.

2- خصائص الحال (الشروط).

3- دلالة الحال وعلاقتها بالوظيفة.

4- مفهوم الأنماط اللغوية.

1-1- مفهوم الحال

أوَّلا- لغةً : يطلق الحال لغةً على معنيين :

الأوَّل : هيئة الإنسان، جاء في اللسان : « والحال كِينة الإنسان وهو ما كان عليه من خير أو شر» [1].

الثَّاني : الوقت الذي أنت فيه، قال الزبيدي : « وقال الليث : الحال الوقت الذي أنت فيه... وقال ابن الكمال : الحال لغةً نهاية الماضي وبداية المستقبل » [2].

ولفظ الحال – بغير تاء التأنيث في آخرها – يذكَّر ويؤنَّث، يقال : "حال حسن وحسنة" والأفصح أن يذكَّر في اللفظ ويؤنَّث في المعنى[3].

والمناسبة بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي بيَّنها ابن يعيش بقوله : « وإنَّما سُمِّيَ حالاً لأنَّه لا يجوز أن يكون اسم الفاعل فيها إلاّ لما أنت فيه، تطاول الوقت أم قصر، ولا يجوز أن يكون لما مضى وانقطع، ولا لما لم يأت من الأفعال، إذ الحال إنَّما هي هيئة

---

[1] ابن منظور . لسان العرب . د ط ؛ (بيروت : دار صادر ؛ د ت) ؛ ج 11 ؛ ص 190.

[2] الزَّبيدي . تاج العروس من جواهر القاموس . تح : د. محمود محمد الطناحي ؛ د ط ؛ (الكويت : سلسلة وزارة الإعلام ؛ 1993 م) ؛ ج 28 ؛ ص 374.

[3] ابن هشام . شرح شذور الذَّهب . تح : محمّد محي الدِّين عبد الحميد ؛ د ط ؛ (القاهرة : دار الطلائع ؛ 2004 م) ؛ ص 270.

الفاعل أو المفعول وصفته في وقت ذلك الفعل » [1].

ثانيًا– اصطلاحاً : لقد اختلف النُّحاة في حدِّ الحال، وهذا راجع – فيما نظنُّ – إلى اختلافهم في أنواعها، ومن الأوائل الذين عرَّفوا الحال ابن السرَّاج، يقول : « الحال إنَّما هي هيئة الفاعل أو المفعول أو صفته في وقت ذلك الفعل المخبر به عنه » [2]. وقد اقتصر ابن السرَّاج في هذا التعريف على الحال المؤسسة مغفلاً الحال المؤكِّدة.

وقد عرَّفها ابن الحاجب بـ : « الحال ما تُبيَّن هيئة الفاعل أو المفعول به لفظاً أو معنى » [3].

وهذا التعريف أكثر قصوراً من سابقه، فزيادة على عدم ذكره للحال المؤكِّدة، لم يقيِّده بوقت الفعل، وقد علَّق على ذلك الرَّضي بقوله : « فليس في هذا الحدِّ تحقيق معنى الحال، وبيان ماهيته لأنَّه ربَّما يُتوهّم أنَّه موضوع لبيان هيئة الفاعل أو المفعول مطلقاً لا في حالة الفعل... ويخرج عـن هذا الحدِّ، الحال التي هـي جملة... ويخـرج أيضا الحال مـن المضاف

---

[1] ابن يعيش . شرح المفصَّل للزمخشري . تح : د. إميل بديع يعقوب ؛ ط1 ؛ (بيروت – لبنان : دار الكتب العلمية ؛ 2001 م) ؛ ج 2 ؛ ص 4.

[2] ابن السرَّاج . الأصول في النحو . تح : د. عبد الحسين الفتلي ؛ ط3 ؛ (بيروت : مؤسسة الرسالة ؛ 1996م) ؛ ج 1 ؛ ص 213.

[3] ابن الحاجب . شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب . تح : د. جمال عبد العاطي نخيمو ؛ ط1 ؛ (مكة : مكتبة نزار مصطفى الباز ؛ 1997 م) ؛ ج 2 ؛ ص 501.

إليه » [1]، والحال من المجرور مطلقاً.

أمَّا ابن مالك فقد عرَّفها بما يلي : « وهو ما دلَّ على هيئةٍ وصاحبها، متضمناً ما فيه معنى "في"، غير تابعٍ ولا عمدةٍ، وحقُّه النَّصب »[2]. وقد أخذ عليه ابن هشام – عندما شرح تعريفه للحال في ألفيته – إدخاله لقيد النَّصب في التعريف، لأنَّ النَّصب حكم والحكم فرع التصوُّر، والتصوُّر متوقف على الحدِّ، فيحصل الدَّور[3].

وعموماً هناك شبه إجماعٍ بين النُّحاة على إغفال الحال المؤكِّدة من التعريف، ومن القلائل الذين جمعوا في تعريفهم بين الحال المؤسسة والحال المؤكِّدة ابن هشام، وابن عصفور، قال ابن هشام : « وهو وصف فضلة مسوق لبيان هيئة صاحبه، أو تأكيده، أو تأكيد عامله، أو مضمون الجملة قبله » [4].

وقال ابن عصفور : « هو كل اسم أو ما هو في تقديره، منصوب لفظاً أو نيَّةً مفسِّر لما انبهم من الهيئات أو مؤكِّد لما انطوى عليه الكلام » [5]. ويعتبر هذا التعريف، أحسن

---

[1] الرَّضيّ . شرح الكافية . تصحيح وتعليق : يوسف حسن عمر ؛ ط2 ؛ (بنغازي : منشورات جامعة قاز يونس ؛ 1996)؛ ج 2 ؛ ص 8.

[2] ابن مالك . شرح التَّسهيل . تح : د. عبد الرَّحمان السّيِّد، و د. محمّد بدوي المختون ؛ ط1 ؛ (هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان ؛ 1990 م) ؛ ج 2 ؛ ص 321.

[3] ابن هشام . أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك . تح : محمّد محي الدين عبد الحميد ؛ د ط ؛ (بيروت – صيدا : منشورات المكتبة العصرية ؛ د ت) ؛ ج 2 ؛ ص 296.

[4] ابن هشام . شرح شذور الذهب . مرجع سابق ؛ ص 269.

[5] ابن عصفور . المقرِّب . تح : أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري ؛ ط1 ؛ (1972 م) ؛ ج 1 ؛ ص 145.

تعريف – عثرنا عليه – فقد جمع بين ألفاظه كلَّ صور الحال تقريباً مع وجازته ، ويتضح ذلك بما يلي :

– لقد أشار إلى الحال المفردة بقوله : "كلُّ اسم"، ولفظة اسم تشمل الحال المشتقة والجامدة والمصدر المؤوَّل(*)، وهو أحسن من استعمال لفظة "الوصف" التي تقتصر على المشتقة فقط.

– وقصد بقوله : "ما هو في تقديره" – أي ما هو في تقدير الاسم – الحال غير المفردة، وتشمل الحال الجملة بنوعيها : الاسمية والفعلية، والحال شبه الجملة بنوعيها كذلك الظرف، والجار والمجرور.

– وتناول بقوله : "منصوباً لفظاً أو نيَّةً" حكم الحال، والمنصوب لفظاً هو الحال المفردة، والمنصوب نيَّةً هو الحال الجملة وشبه الجملة، أي : المنصوب محلاً.

وبالرغم من أنَّ تعريف ابن عصفور أجمع من تعريف ابن هشام، إلاّ أنَّ ابن هشام ذكر قيداً لم يذكره ابن عصفور، وهو قيد "الفضلة"، والسؤال الذي يطرح هنا هل وصف الحال بالفضلة شرط، أم هو من باب التغليب فقط، بمعنى آخر: هل يمكن أن تكون الحال عمدةً ؟

(*) سيأتي الكلام عن الاشتقاق والجمود في العنصر الموالي. وسيأتي الكلام عن المصدر المؤوَّل في المبحث الثَّاني.

من النُّحاة من يرى أنَّ الحال لا تكون فضلة في كل الاستعمالات، فقد تكون بمنزلة العمدة[1]، واستدلوا على ذلك بمجموعة من الآيات مثل قوله تعالى : ﴿ **وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لاَعِبِينَ** ﴾ [الأنبياء : 16]، وقوله : ﴿ **وَإِذَا بَطَشْتُمْ بَطَشْتُمْ جَبّارِينَ** ﴾ [الشعراء : 130]، وقوله تعالى : ﴿ **لاَ تَقْرَبُواْ الصَّلٰوةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَىٰ حَتَّى تَعْلَمُواْ مَاْ تَقُولُونَ** ﴾ [النِّساء : 43]، فالحال في هذه الآيات لا يمكن الاستغناء عنها وإلاّ اختلَّ المعنى، وهذا مُسَلَّمٌ به، ولكن هذا لا يعني أنَّ الحال في هذه المواضع عمدة أو بمنزلة العمدة – في اللفظ – بل لا تفارق الفضلية في مثل هذه المواضع وغيرها، ويتضح ذلك من تعريف كلٍّ من الفضلة والعمدة.

يقول ابن مالك : « العمدة في الاصطلاح : ما عدم الاستغناء عنه أصيل لا عارض كالمبتدأ والخبر، والفضلة في الاصطلاح ما جواز الاستغناء عنه أصيل لا عارض كالمفعول والحال. وإن عرض للعمدة جواز الاستغناء عنها لم تخرج بذلك عن كونها عمدة، وإن عرض للفضلة امتناع الاستغناء عنها لم تخرج بذلك عن كونها فضلة » [2]. ومع ذلك فإنَّ الفضلة – الحال – عمدةٌ في المعنى لا في اللّفظ، لا يمكن الاستغناء عنها في كلِّ المواضع التي وردت فيها، في القرآن الكريم وغيره ؛ لأنَّها من مقصود المتكلم، كلُّ ما في الأمر أنَّها سميت

---

[1] عبَّاس حسن . النَّحو الوافي . ط3 ؛ (مصر : دار المعارف ؛ د ت) ؛ ج 2 ؛ ص 364، 365.

[2] ابن مالك . شرح التَّسهيل . مرجع سابق ؛ ج 2 ؛ ص 321، 322.

فضلة لعدم استقلالها بنفسها، بل لابدَّ لها من نواة إسنادية تعتمد عليها بعكس العمدة، وفي ذلك يقول السُّيوطي : « إنَّ النحويين لم يريدوا بقولهم : إنَّ الحال فضلة في الكلام، أنَّ الحال يُستغنى عنها في كل موضع على ما يَتوهَّم من لا دربة له بهذه الصناعة، وإنَّما معنى ذلك أنَّها تأتي على وجهين : إمَّا أن يكون اعتماد الكلام على سواها، والفائدة منعقدة بغيرها، وإمَّا أن تقترن بكلامٍ تقع الفائدة بهما معاً، ولا تقع الفائدة بها مجرَّدة وإنَّما كان ذلك ؛ لأنَّها لا ترفع ولا يسند إليها حدث » [1].

1-2- خصائص الحال (الشّروط)

اشترط النُّحاة في الحال أربعةَ شروطٍ : أن تكون منتقلةً، مشتقةً، منكَّرةً، نفس صاحبها في المعنى، وكلٌّ هذه الشروط محل نقاش بينهم، وتفصيل ذلك كما يلي :

أولاً : الحال بين الانتقال واللزوم : لقد اختلف النُّحاة في كون الانتقال شرطاً في الحال على مذهبين :

المذهب الأول : يرى أصحاب هذا المذهب أنَّ من شرط الحال الانتقال، أي : تكون وصفاً غير لازم. قال ابن عصفور : « ويشترط فيها أن تكون منتقلةً أي: غير لازمة »[2]

---

[1] السُّيوطي . الأشباه والنظائر في النَّحو . تح : د. عبد العال سالم مكرم ؛ ط1 ؛ (بيروت : مؤسسة الرسالة ؛ 1985م) ؛ ج 6 ؛ ص 250، 251.

[2] ابن عصفور . المقرِّب . مرجع سابق ؛ ج 1 ؛ ص 152.

والمقصود بهذه الحال ؛ الحال المبيِّنة فقط، وأطلق بعض النُّحاة الحكم ولم يقيِّدوه بالمبيِّنة ؛ لأنَّ هذه الأخيرة هي الغالبة في الحال، فيتَّجه إليها الذهن مباشرة عند الإطلاق ؛ لأنَّها هي التي تدل على الهيئة، والهيئة شيء متغيِّر غير ثابت، وفي ذلك يقول أبو حيَّان : « وأمَّا الانتقال فالحال على قسمين مبيِّنة ومؤكِّدة، فالمبيِّنة لابد أن تكون منتقلة »[1].

المذهب الثَّاني : يرى أصحاب هذا المذهب أنَّ في كثرة النصوص التي جاءت فيها الحال غير منتقلة، إخلالاً بمصداقية هذا الشَّرط، وحلاً لذلك صاروا إلى النَّصِّ على أنَّ الانتقال في الحال غالب لا لازم، وممَّن يرى هذا المذهب ابن عقيل، قال : « الأكثر في الحال أن تكون : منتقلة... ومعنى الانتقال ألاَّ تكون ملازمة للمتصف بها، نحو "جاء زيد راكباً" فراكباً وصف منتقل لجواز انفكاكه عن زيد بأن يجيء ماشياً. وقد تجيء الحال غير منتقلة، أي : وصفاً لازماً، نحو : دعوت الله سميعاً »[2] ونـصَّ على ذلك ابن مالك فقال : « واشتقاقه وانتقاله غالبان لا لازمان»[3]. والظاهر أنَّ هذا المذهب هو الراجح ؛ لورود الحال المبيِّنة لازمة في كثيرٍ من الشواهد القرآنية وغيرها، نذكر منها قوله تعالى : ﴿ **وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا** ﴾ [الأنعام : 114]، و قوله تعالى : ﴿ **شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا**

---

[1] أبو حيَّان . ارتشاف الضرب من لسان العرب . تح : د. رجب عثمان محمّد، و د. رمضان عبد التواب ؛ ط1 ؛ (القاهرة: منشورات مكتبة الخانجي، مطبعة المدني ؛ 1998 م) ؛ ج 3 ؛ ص 1561.

[2] ابن عقيل . شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك . تح : محمّد محي الدين عبد الحميد ؛ ط20 ؛ (القاهرة : دار التراث، دار مصر للطباعة ؛ 1980 م) ؛ ج 2 ؛ ص 244.

[3] ابن مالك . شرح التّسهيل . مرجع سابق ؛ ج 2 ؛ ص 322.

هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ ﴾ [آل عمران : 18]، وقوله تعالى : ﴿ **وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا** ﴾ [النِّساء : 28]، وقوله تعالى : ﴿ **فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ** ﴾ [الزمر : 73]، وقوله تعالى : ﴿ **إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ (15) آخِذِينَ مَا آتَاهُمْ رَبُّهُمْ** ﴾ [الذاريات : 15، 16]. فكلٌّ من "مُفَصَّلًا، قَائِمًا بِالْقِسْطِ، ضَعِيفًا، خَالِدِينَ، آخِذِينَ" حال لازمة.

ثانيا : الحال بين الاشتقاق والجمود : اشترط أكثر النُّحاة أن تكون الحال مشتقة[1]، ومعنى الاشتقاق أن تكون وصفًا مأخوذًا من فعل أو مصدر – حسب الاختلاف في أصل المشتقات – فإن وردت جامدةً أوِّلت بمشتق، وعلَّلوا ذلك بأنَّ« الحال هو ما يحتمل التحوُّل والتنقُّل، وحقيقتها أنَّها الهيئة التي يكون عليها الشيء عند ملابسة الفعل واقعاً منه، أو واقعاً عليه ... وهذا المعنى بابه الصفات»[2]. لدلالتها على الذات الموصوفة بصفة معينة.

وهناك فريق آخر من النُّحاة يرى جواز وقوع الحال جامدة، ولا حاجة تدعونا إلى تأويلها بالمشتق، وهم مع ذلك مقرُّون مثل الفريق الأوَّل بأنَّ الاشتقاق غالب فيها، قال ابن السَّراج : « وقد يكون حالاً ما لا يكون صفةً ؛ لأنَّ الحال زيادة في الخبر فأشبهت خبر

---

[1] أبو حيَّان . ارتشاف الضّرب من لسان العرب . مرجع سابق ؛ ج 3 ؛ ص 1557. خالد الأزهري . شرح التّصريح على التّوضيح . تح : محمّد باسل عيون السُّود ؛ ط1 ؛ (بيروت – لبنان : دار الكتب العلمية ؛ 2000 م) ؛ ج1 ؛ ص 573. السُّيوطي . همع الهوامع في شرح جمع الجوامع . تح : د. عبد العال سالم مَكرَم، وعبد السلام محمد هارون ؛ د ط ؛ (بيروت : مؤسسة الرسالة ؛ 1992 م) ؛ ج 4 ؛ ص 9.

[2] الجرجاني . المقتصد في شرح الإيضاح . تح : د. كاظم بحر المرجان ؛ د ط ؛ (العراق : دار الرشيد للنشر ؛ 1982م)؛ ج 1 ؛ ص 676.

المبتدأ الذي يجوز أن يكون صفةً، ويجوز أن يكون اسماً»[1]، وذهب السّهيلي أيضاً هذا المذهب، فقد قال : « الاشتقاق لا يلزم في الحال، إنَّما يلزم فيها أن تكون صفةً متحولة ؛ لأنَّ الحال مشتقة من التحوُّل ؛ فإذا كان صاحب الحال قد أوقع الفعل في صفة غير لازمة للفعل، فلا تبال أكانت مشتقةً أم غير مشتقةٍ»[2].

وجاء في كافية ابن الحاجب : « وكلُّ ما دلَّ على هيئة صح أن يقع حالاً »[3] وشرح الرضي كلام ابن الحاجب بقوله : «هذا ردٌّ على النُّحاة، فإنَّ جمهورهم شرطوا اشتقاق الحال، وإن كان جامداً تكلَّفوا ردَّه بالتأويل إلى المشتق ... قال المصنف [يقصد ابن الحاجب، ولم يقل ذلك لفظاً، بل ذلك مفهومٌ من كلامه السابق] – وهو الحق – لا حاجة إلى هذا التكلُّف لأنَّ الحال هو المبيِّن للهيئة »[4]. وهذا المذهب – في رأينا – هو الراجح ؛ لأنَّ التأويل لا يُلجأ إليه إلاّ للحاجة والضرورة، ولا ضرورة هنا تدعونا إلى ذلك، خاصةً إذا علمنا أنَّ بعض المواضع يعسر تأويلها بالمشتق، مثل قوله تعالى : ﴿ **وَتَنْحِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتًا** ﴾ [الأعراف : 74]، فجعلوها من القسم الجامد الذي لا يؤوَّل، فالحال عندهم باعتبار الاشتقاق والجمود

---

[1] ابن السَّرَّاج . الأصول في النَّحو. مرجع سابق ؛ ج 2 ؛ ص 31.

[2] السُّهيلي . نتائج الفكر. تح : أحمد عادل عبد الموجود، وعلي محمد معوَّض ؛ ط1 ؛ (بيروت – لبنان : دار الكتب العلمية ؛ 1992 م) ؛ ص 309، 310.

[3] ابن الحاجب . الكافية في النّحو . تح : د. طارق عبد الله نجم ؛ ط1 ؛ (جدة : مكتبة دار الوفاء للنشر ؛ 1986 م) ؛ ص 104.

[4] الرَّضيّ . شرح الكافية . مرجع سابق ؛ ج 2 ؛ ص 32.

ثلاثة أنواع :[1]

أ) مشتقة.

ب) جامدة مؤوَّلة بوصف مشتق : وذلك إذا دلَّت على تشبيهٍ، أو مفاعلةٍ أو ترتيبٍ.

ج) جامدة غير مؤوَّلة بمشتق : وذلك إذا كانت موصوفة، أو دلَّت على تسعيرٍ أو عددٍ، أو طورٍ واقعٍ فيه تفضيل، أو أن تكون نوعاً لصاحبها أو فرعاً أو أصلاً له[*].

فهذا الاضطراب في التقسيم أكبر دليل على ضعف هذا المذهب، فإمَّا أن تؤوَّل الحال كلُّها، أو تترك كلُّها، خاصةً إذا علمنا أنَّ الوظيفة الأساسية للتأويل هي جعل الأبواب والمسائل النحوية مطرِدةً، والقسمة الثلاثية تنفي الاطراد المنشود من التأويل في هذا الموضع.

ثالثا : الحال بين التنكير والتعريف : اشترط جمهور النَّحويين تنكير الحال، وعلَّلوا ذلك بأنَّها خبر في المعنى، والأصل في الخبر التنكير، ولئلّا تلتبس بالنعت عند نصب صاحبها[2]، وكذلك الحال صفة للفعل في المعنى، والفعل نكرة فلابد أن تكون صفته كذلك.

وما جاء منها معرفة فهو منكَّر معنىً باقٍ على تنكيره، وإنَّما هو على صورة المعرفة فقط، ويحكم عليه بالشذوذ الذي لا يقاس عليه، وفي ذلك يقول ابن مالك : « وقد يجيء

---

[1] الغلاييني . جامع الدروس العربية . راجعه ونقّحه الدكتور عبد المنعم خفاجة ؛ ط28 ؛ (بيروت – صيدا : المكتبة العصرية ؛ 1993 م) ؛ ج 3 ؛ ص 84، 85.

[*] لم نمثِّل لفروع هذه الأنواع الثلاثة مخافة الإطالة من غير طائل، ولأنَّ هذا المذهب مرجوح أيضا.

[2] السُّيوطي . همع الهوامع في شرح جمع الجوامع . مرجع سابق ؛ ج 4 ؛ ص 18.

الحال معرفاً بالألف واللام أو بالإضافة فيحكم بشذوذه وتأوله بنكرة، ومن المعرف بالألف واللام قولهم : ادخلوا الأوّل فالأوّل، أي : مترتبين، وجاءوا الجمّاء الغفير، أي : جميعاً، وأرسلها العراك أي معتركة أي معتركة. ومنه قراءة بعضهم : ﴿ **لَيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ** ﴾ [المنافقون : 8]، [والقراءة هي: "لَنُخْرِجَنَّ الْأَعَزَّ مِنْهَا الْأَذَلَّ" فتصبح "الأذل" حال]، ومن المعرَّف بالإضافة قولهم : رجع عوده على بدئه، وجلس وحده، وفعل ذلك جهده وطاقته، والمعنى : رجع عائداً، وجلس منفرداً، وفعل جاهداً ومطيقاً، ومن المعرَّف بالإضافة مؤوَّلاً بنكرة، قولهم، تفرقوا أيديَ سبأ »[1].

ويرى يونس والبغداديون جواز تعريف الحال مطلقاً، دون قيد وبلا تأويل، وحجتهم في ذلك السَّماع[2]، أي : ما عدَّه الجمهور من الشواهد شاذاً يؤوَّل ولا يقاس عليه، عدُّوه هم أصلاً يقيسون عليه غيره.

والذي نرتضيه هنا هو قبول ما جاء في القرآن الكريم، وفصيح الكلام، من تعريف الحال، ولكن مع عدم القياس عليه ؛ لأنَّ تعريف الحال في نحو : "جاء زيد الراكب"، قياساً على "أرسلها العراك"، لا معنى له ؛ لأنَّ المعنى ظاهرٌ بالنكرة، وما دام أنَّ الأكثر استعمال النكرة فلا داعي للعدول عنها إلى التعريف، يقول الرضي : « ولا معنى للتعريف هناك،

---

[1] ابن مالك . شرح التّسهيل . مرجع سابق ؛ ج 2 ؛ ص 326،327.

[2] ابن عقيل . شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك . مرجع سابق ؛ ج 2 ؛ ص 250. السُّيوطي . همع الهوامع في شرح جمع الجوامع . مرجع سابق ؛ ج 4 ؛ ص18.

فلو عرِّفت وقع التعريف ضائعاً »[1].

رابعًا : الحال بين كونها نفس صاحبها في المعنى وعدم ذلك : اشترط النُّحاة في الحال أن تكون نفس صاحبها في المعنى فلا يجوز نحو "جاء سعيد ركوباً" لأنَّ الرّكوب فعل الراكب، وليس هو نفس الراكب[2]، وذلك لأنَّها بمثابة الوصف لصاحبها، والوصف نفس الموصوف، وقد تخلَّف هذا الشرط في صورتين :

أ) إذا كانت الحال مصدراً صريحًا[3] في نحو قوله تعالى : ﴿ **الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً** ﴾ [البقرة : 247]، فالسرُّ والعلانية ليس هم المنفقون.

ب) إذا كانت الحال سببية، وهي : ما بيَّنت « هيئة ما يحمل ضميرًا يعود إلى صاحبها ... نحو "كلَّمت هنداً حاضراً أبوها" »[4]، وعليه فهي ليست نفس صاحبها في المعنى، بل هي نفس ما يحمل ضمير صاحبها، ففي المثال السابق هند هي صاحب الحال، والأب هو نفس الحال، لأنَّه المقصود بالحضور وقد سوَّغ هذا الأسلوب الضمير العائد على الصاحب.

---

[1] الرَّضيّ . شرح الكافية . مرجع سابق ؛ ج 2 ؛ ص 15.

[2] الغلاييني . جامع الدروس العربية . مرجع سابق ؛ ج 3 ؛ ص 84.

[3] عبَّاس حسن . النَّحو الوافي . مرجع سابق ؛ ج 2 ؛ ص 378.

[4] الغلاييني . جامع الدروس العربية . مرجع سابق ؛ ج 3 ؛ ص 100.

1-3- دلالة الحال وعلاقة ذلك بالوظيفة

إنَّ الكلام عن دلالة الحال هو في حقيقة الأمر كلام عن وظيفتها في الجملة، وذلك أنَّ المعنى (الدلالة) يتشعَّب في الخطاب إلى ثلاثة أنواع :[1]

أ) : المعنى الحقيقي : وهو ما وضع اللفظ بإزائه أصالةً، وهذا المعنى يدرسه علم المعجم.

ب) : المعنى الاستعمالي : وهو التجاوز للمعنى الحقيقي باستعمال اللفظ في غيره، ويدرس هذا النوع من المعنى علم البيان.

ج) : المعنى الوظيفي : وهو ما تؤديه الكلمة بما لها من معنى حقيقي أو استعمالي في أثناء تركيبها مع غيرها من وظيفة، من أجلها استخدمت في هذا التركيب، والعلم الذي يتكفل بهذه المعاني التي سمِّيت بالمعاني النحوية هو علم النحو.

فإذا عُلم أنَّ دلالة الحال تتطابق مع وظيفتها، فإنَّ وظيفة الحال عمومًا هو تقيّيد الجملة النَّواة، فمثلاً إذا قلنا "جاء زيد ضاحكًا" فهذه الجملة من حيث اللفظ واحدة، ومن حيث المعنى جملتان، أو كما يقول المناطقة قضيتان : الأولى : مجيء زيد (جاء زيد)، والثانية : ضحك زيد (زيد ضاحك)، وهذا ما يسمِّيه تشومسكي : "بالبنية السطحية والبنية العميقة"، ففي السطح جملة واحدة وفي العمق جملتان، وكانا كذلك لأنَّ المتكلم قصدهما معا.

---

[1] مصطفى جمال الدّين . البحث النَّحوي عند الأصوليين . ط2 ؛ (قم – إيران : دار الهجرة ؛ 1405هـ) ؛ ص 9.

وعلاقة الجملة الثَّانية بالأولى هي علاقة تقيِّيد، أي : تقيِّيد مجيء "زيد" حال فعل المجيء بالضحك، وعليه فإنَّ جملة "جاء زيد" تختلف اختلافًا بيِّنًا عن جملة "جاء زيد ضاحكًا"، إذ الأولى إخبار عن مجيء زيد فقط، والثانية إخبار عن مجيء زيد في حال الضحك.

فإذا نظرنا إلى جميع الفضلات بنفس نظرتنا هذه إلى الحال، أدركنا أنَّه لا مزيَّة للعمدة على الفضلة من حيث الوظيفة والمعنى، فهما سواء في ذلك، وإنَّما المزية في كون العمدة يمكن أن تستقل بالكلام، ويكون لها معنىً مفيداً بخلاف الفضلة، فلابد لها من عمدة قبلها.

هذا من حيث الوظيفة العامة، أمَّا من حيث الخصوص، فللحال في الجملة وظيفتان أساسيتان :

الأولى : بيان كيفية التباس الحدث بمن وقع منه أو عليه، وهذه وظيفة الحال المؤسسة. جاء في كتاب الأصول : « والحال إنَّما هي هيئة الفاعل ، أو المفعول، أو صفته في وقت ذلك الفعل المخبر به عنه » [1].

الثانية : تقوية المعنى وتوكيده[2]، وهذه وظيفة الحال المؤكِّدة.

---

[1] ابن السَّرَّاج . الأصول في النَّحو. مرجع سابق ؛ ج 1 ؛ ص 213.

[2] عبَّاس حسن . النَّحو الوافي . مرجع سابق ؛ ج 2 ؛ ص 391.

1-4- مفهوم الأنماط اللّغوية.

إنَّ العقل الإنساني بما جعل الله فيه من قدرة على الحكم على الظواهر، لا يستقر حتى يصنِّفها ويجعلها أنواعًا وأنماطًا، وعلى غرار ذلك الظواهر اللغوية، فقد صنِّفت باعتبارين : تصنيف باعتبار المعنى، وتصنيف باعتبار الشكل[1]، وعلماء العربية قديمًا جمعوا بين المعيارين في التصنيف، ومنه كانت الأنماط اللغوية شكلٌ مرتبطٌ بمعنى.

والأنماط جمع نمط والنَّمط في اللغة : « كلمة تدل على اجتماع، والنَّمط جماعة من النَّاس »[2]، جاء في المعجم الوسيط : « النَّمط الطريقة أو الأسلوب، و النَّمط الجماعة من النَّاس أمرهم واحد، والنَّمط الصنف أو النَّوع أو الطراز من الشيء »[3].

وهذا المعنى اللغوي قريب جدًا من المعنى الاصطلاحي، فكلاهما يدل على الاجتماع والترابط، فقد عرَّفه الدكتور جميل عويضة بقوله : « يقصد بالنَّمط التركيب اللغوي كالجملة الاسمية، والجملة الفعلية والأساليب التعبيرية»[4]، والملاحظ من هذا التعريف : ربط النَّمط

---

[1] جلال شمس الدين . الأنماط الشكلية لكلام العرب نظريةً وتطبيقا . د ط ؛ (الإسكندرية : مؤسسة الثقافة الجامعية ؛ 1995 م) ؛ ج 1 ؛ ص 27.

[2] ابن فارس . معجم مقاييس اللغة . تح : عبد السلام محمد هارون ؛ د ط ؛ (بيروت : دار الجيل ؛ د ت) ؛ ج 5 ؛ ص 482.

[3] إبراهيم مصطفى، أحمد الزيّات، حامد عبد القادر، محمد النجار . المعجم الوسيط . تح : مجمع اللغة العربية بمصر ؛ ط4 ؛ (مصر : مكتبة الشروق الدولية ؛ 2004 م) ؛ ص 955.

[4] جميل عويضة . الأنماط اللغوية مفهومها أهدافها وأساليب تدريسها . د ط ؛ (عمان – الأردن : الأنروا، اليونسكو ؛ 2001 م) ؛ ص 4.

بالتركيب ؛ لأنَّ التواصل يحصل به، لا بالكلمة المفردة وكذلك جعله الدكتور منذر عيّاشة مرتبط بالتركيب، فالنَّمط عنده هو: « مجموعة من العناصر المترابطة التي تشكِّل كلاً واحدًا»[1].

وهذا المصطلح المعاصر يقترب كثيرًا في مفهومه، مع مفهوم النَّظم والنَّسق عند الجرجاني، فقد جاء في دلائله : « ... الألفاظ المفردة التي هي أوضاع اللغة لم توضع لتعرف معانيها في أنفسها، ولكن لأن يُضمَّ بعضها إلى بعض، فيعرف فيما بينهما فوائد»[2]. وهذا الضّمُّ الذي يتكلم عنه الجرجاني ليس ضمًّا عشوائيًا كيفما اتفق، وقد وضَّح ذلك بنفسه في موضع آخر فقال : « واعلم أن ليس النَّظم إلاّ أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النّحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت، فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك، فلا تخلُّ بشيء منها، وذلك أنَّا لا نعلم شيئاً يبتغيه النَّاظم بنظمه، غير أن ينظر في وجوه كلِّ باب وفروقه»[3]. ففي هذا النَّص مجموعة من الألفاظ تجعلنا نكاد نجزم بأنَّ مفهوم النَّظم، ومفهوم النَّمط اللغوي يتطابقان، فكلٌّ من لفظة "مناهج" ولفظة "رسوم" تدلاّن على معنى النَّمط، خاصة لمَّا أتبع هاتين اللفظتين بمنع الخروج عن حديهما، فكأنَّه

---

[1] منذر عيَّاشي . اللسانيات والدلالة . ط1 ؛ (حلب : مركز النماء الحضاري ؛ 1996 م) ؛ ص 129.

[2] الجرجانيّ . دلائل الإعجاز. قرأه وعلَّق عليه : محمود محمّد شاكر ؛ ط 5 ؛ (القاهرة : مكتبة الخانجي ؛ 2004) ؛ ص 539.

[3] المرجع السَّابق نفسه ؛ ص 81.

يقول لنا : إنَّ النَّظم عبارة عن قوالب مركبةٍ جاهزةٍ، تُملأ مرةً بعد مرةٍ بالألفاظ ، ولا يجوز لأحد الخروج عن هذه القوالب، لأنه حينئذٍ خروج عن ما تجيزه اللغة، وهذا في حقيقة الأمر هو معنى النَّمط اللغوي. وتأتي في آخر النَّص لفظة "الفروق"، الدَّالة على أنَّ الاختلاف في المبنى أو النَّمط أو النَّظم يتبعه اختلاف في المعنى، وهذا ما افترضناه : بأنَّ لكل نمط لغوي معنىً خاصًا به، لا يشركه فيه غيره، سواء كان هذا الفرق في أصل المعنى أم في فرعه.

فالنَّمط اللغوي يطلق على بناء الجملة بركنيها الاسمي والفعلي، والتغيّير الذي يطرأ على البنى النحوية من تقديم، أو تأخير، أو حذف، أو زيادة ...الخ، تغيّير في الصياغة النحوية للجملة العربية[1].

[1] فتح الله أحمد سليمان . الأسلوبية مدخل نظرية ودراسة تطبيقية . د ط ؛ (القاهرة : مكتبة الآداب ؛ 2004 م) ؛ ص 25.

2- المبحث الثَّاني : أنواع الحال

قسَّم النُّحاة الحال أقساماً عدَّة باعتبارات مختلفة، فباعتبار اللّفظ والشكل (البنية) قسِّمت إلى: مفردة، وشبه جملة، وجملة، وباعتبار الوظيفة إلى : مبيِّنة ومؤكِّدة. وباعتبار الزّمن قسِّمت إلى: مقارنة، ومستقبلة، ومحكية[*]، وانطلاقا من ذلك سنبحث أنواع الحال في العناصر التالية :

1- أنواع الحال باعتبار الشَّكل .

2- أنواع الحال باعتبار الوظيفة.

3- أنواع الحال باعتبار الزَّمن.

[*] هذه أهمّ أنواع الحال، وهناك أنواع أخرى ليست بنفس أهمية المذكورة هنا، مثل: الموطِّئة (وستأتي عند الكلام عن الحال المفردة الجامدة)، والسببية (وقد مرَّت بنا في المبحث الأوَّل عند الكلام عن الشَّرط الرابع من شروط الحال).

2-1- أنواع الحال باعتبار اللّفظ والبنية (الشَّكل)

يلعب الشَّكل دوراً أساسياً في تصنيف الظواهر اللغوية، وبالنظر إلى الحال من هذه الزاوية، نجدها قد تنوعت : إلى مفردة، وشبه جملة، وجملة [*]

أولا : الحال المفردة : تواطأ النُّحاة على تعريف الحال المفردة بإخراج قسيميها، فيقولون : الحال المفردة « ما ليست جملة ولا شبهها »[1]. وقد وردت الحال المفردة في القرآن الكريم على نوعين : مشتقة وغير مشتقة، وغير المشتقة تنوَّعت إلى : مصادر وغير مصادر:

أ) الحال المفردة المشتقة : وقد جاء منها في القرآن الكريم : صيغة اسم الفاعل واسم المفعول، وصيغة المبالغة، والصفة المشبهة، واسم التفضيل. وها هي مفصلةٌ :

اسم الفاعل : ومن ذلك قوله تعالى : ﴿**وَتَرَى الْأَرْضَ بَارِزَةً وَحَشَرْنَاهُمْ فَلَمْ نُغَادِرْ مِنْهُمْ أَحَدًا** ﴾ [الكهف : 47]، "فبارزةً" حال من الأرض[2].

---

[*] سنكتفي في هذا العنصر بالكلام عن الحال المفردة وشبه الجملة ؛ أمَّا الحال الجملة فقد خصِّص لها الفصل الثَّاني كلُّه، باعتبار أنَّ الأنماط اللغوية تشملها دون الأولين.

[1] عبَّاس حسن. النّحو الوافي . مرجع سابق ؛ ج 2 ؛ ص 393. و الغلاييني . جامع الدروس العربية . مرجع سابق ؛ ج 3 ؛ ص 103.

[2] السّمين الحلبي . الدُّرُّ المصون في علوم الكتاب المكنون . تح : د. أحمد محمّد الخرّاط ؛ د ط ؛ (دمشق : دار القلم ؛ د ت) ؛ ج 7 ؛ ص 503.

اسم المفعول : ومن أمثلة ذلك "ملعونين" في قوله تعالى : ﴿ **مَلْعُونِينَ أَيْنَمَا ثُقِفُوا أُخِذُوا وَقُتِّلُوا تَقْتِيلًا** ﴾ [الأحزاب : 61]، والحال هنا ممَّا حذف عامله جوازاً، والتقدير : "أبعدوا ملعونين"، أو "ينتفون ملعونين"[1].

صيغة مبالغة : ومن ذلك "منوعًا"[2] في قوله تعالى: ﴿ **وَإِذَا مَسَّهُ الْخَيْرُ مَنُوعًا** ﴾ [المعارج : 21].

الصفة المشبهة : ومثال ذلك "طيِّبين" في قوله تعالى: ﴿ **الَّذِينَ تَتَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ طَيِّبِينَ يَقُولُونَ سَلَامٌ عَلَيْكُمُ** ﴾ [النحل : 32]، قال أبو حيَّان: « "طيِّبين" حال من مفعول تتوفَّاهم »[3].

اسم التفضيل : ومنه قوله تعالى: ﴿ **ثُمَّ رَدَدْنَاهُ أَسْفَلَ سَافِلِينَ** ﴾ [التِّين : 5] "فأسفل" حال من الهاء في "رددناه" على أحد الأعاريب[4].

ب) الحال المفردة غير المشتقة : ومنها مصادر وغير مصادر:

المصادر: وقعت المصادر أحوالاً في القرءان الكريم بكثرة، مثل قوله تعالى : ﴿**وَأَنْزَلَ**

---

[1] ابن عطيّة . المحرّر الوجيز . تح : عبد السلام عبد الشّافي ؛ ط1 ؛ (بيروت – لبنان : دار الكتب العلمية ؛ 2001 م) ؛ ج 4 ؛ ص 400.

[2] السَّمين الحلبي . الدُّرُّ المصون في علوم الكتاب المكنون . مرجع سابق ؛ ج 10 ؛ ص 459.

[3] أبو حيَّان . البحر المحيط . تح : عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوَض ؛ ط1 ؛ (بيروت – لبنان : دار الكتب العلمية ؛ 1993 م) ؛ ج 5 ؛ ص 474.

[4] العكبري . التبيان في إعراب القرآن . تح : علي محمَّد البجاوي ؛ د ط ؛ (عيسى البابي الحلبي وشركاه ؛ د ت) ؛ ج 2 ؛ ص 1294.

التَّوْرَاةَ وَالْإِنْجِيلَ (3) مِنْ قَبْلُ هُدًى لِلنَّاسِ ﴾[1] [آل عمران : 3، 4] وقوله تعالى : ﴿ **وَيُنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً** ﴾ [إبراهيم : 31]، "سرًّا" و"علانيةً" « مصدران في موضع الحال »[2].

وظاهر كلام النُّحاة أنَّه لابدَّ من تأويل هذه المصادر إلى صفاتٍ ؛ لأنَّها الأصل في الحال، ولكن إذا علمنا أنَّ العدول من لفظٍ إلى لفظٍ، يصحبه دائمًا عدولٌ من معنى إلى معنى، سقط ذلك الإلزام، أي : إلزام التأويل، قال السامِرَّائي : « إنَّما يُعدل من الوصف إلى المصدر[من أجل] : المبالغة، فإنَّ المصدر هو الحدث المجرَّد، والوصف هو الحدث مع الذات فـ "ساعيًا" في قولك : "أقبل أخوك ساعيًا"، يدل على الحدث وذات الفاعل، أمَّا المصدر فهو الحدث المجرَّد من الذات و الزَّمن... فإن قلت : "أقبل أخوك سعيًا"، كان المعنى أنَّ أخاك تحوَّل إلى سعيٍ، ولم يبق فيه شيء من عنصر الذَّات، لم يبق فيه ما يثقله من عنصر المادة، بل تحوَّل إلى حدث مجرَّد وهذا مبالغة »[3]. وهناك علَّة أخرى لهذا العدول وهي الجمع بين معنى المصدر ومعنى الحال في لفظ واحد، وقد أشار إلى هذا ابن القيِّم، فقد قال : « المصدرية في هذا الباب لا تنافي الحال، بل الاتيان بالحال ههنا بلفظ

---

[1] أبو حيَّان . البحر المحيط . مرجع سابق ؛ ج 2 ؛ ص 393.

[2] العكبري . التبيان في إعراب القرآن . مرجع سابق ؛ ج 2 ؛ ص 770.

[3] فاضل صالح السامِرَّائي . معاني النَّحو . ط2 ؛ (القاهرة : شركة العاتك لصناعة الكتاب ؛ 2003 م) ؛ ج 2 ؛ ص 249.

المصدر يفيد ما يفيده المصدر، مع زيادة فائدة الحال فهو أتمُّ معنى ولا تنافي بينهما »[1].

وهذه الأحوال التي جاءت مصادر في فصيح الكلام – قرآنًا وشعرًا – اختلف النُّحاة في القياس عليها، فذهب جمهورهم[2] ومنهم سيبويه[3] إلى منع القياس، لأنَّه إذا كانت الحال مصدرًا لم تكن نفس صاحبها في المعنى، وهو شرط عندهم في الحال[4]، وهذا المعنى عبَّر عنه السامِرَّائي بألفاظ أخرى، قال : « يمنع النُّحاة قياس وقوع المصدر حالاً...لأنَّه يلزم الإخبار بالمعنى عن الذات »[5] . والحق أنَّ كون الحال المشتقة نفس صاحبها في المعنى غالب لا لازم، فتكون غير نفس صاحبها في المعنى اطردًا في المصادر.

وذهب المبرّد إلى جواز القياس، إذا كانت الحال فيه نوعًا من عاملها[6].

واختلف النُّحاة أيضًا في جواز مجيء المصدر المؤوَّل من "أن" والفعل حالاً، فمنع ذلك سيبويه، لأنَّ "أن" للاستقبال والمستقبل لا يقع حالاً[7]، وتبعه في ذلك جمهور النُّحاة.

---

[1] ابن القيِّم . التفسير القيِّم . جمع محمد أويس الندوي ؛ د ط ؛ (مطبعة السنّة المحمدية ؛ 1949 م) ؛ ص 285.

[2] السُّيوطي . همع الهوامع في شرح جمع الجوامع . مرجع سابق ؛ ج 4 ؛ ص 15.

[3] سيبويه . الكتاب . تح : عبد السلام محمد هارون ؛ ط3 ؛ (بيروت : عالم الكتب ؛ 1983 م) ؛ ج 1 ؛ ص 370، 371، 372.

[4] ابن هشام . أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك . مرجع سابق ؛ ج 2 ؛ ص 305.

[5] فاضل صالح السامِرَّائي . معاني النحو . مرجع سابق ؛ ج 2 ؛ ص 250.

[6] المبرّد . المقتضَب . تح : محمَّد عبد الخالق عضيمة ؛ د ط ؛ (القاهرة : مطابع الأهرام التجارية ؛ 1994 م) ؛ ج 3 ؛ ص 234.

[7] سيبويه . الكتاب . مرجع سابق ؛ ج 1 ؛ ص 390.

وذهب ابن جِنِّي والعكبري والزّمخشري إلى جواز ذلك، فمثلاً في قوله تعالى : ﴿ **وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ** ﴾[البقرة : 229]، قال العكبري : « "أن" والفعل في موضع نصبٍ على الحال، والتقدير : إلا خائفين »[1]، وفي "إِلَّا أَنْ يَصَّدَّقُوا" من قوله تعالى : ﴿ **وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَّدَّقُوا** ﴾ [النساء : 92] قال الزّمخشري : « ويجوز أن يكون حالاً من أهله بمعنى إلاّ متصدّقين »[2].

جامدة وهي غير مصدر : تواتر في القرآن الكريم مجيء الحال جامدة، وهي غير مصدر، ومنها ما هو قياسي : وهي التي تسمى بالحال الموطِّئة، قال الرّضيّ : « فمن الأحوال التي جاءت غير مشتقة قياسًا الحال الموطِّئة، وهي اسم جامد موصوف بصفة هي الحال في الحقيقة، فكأنَّ الاسم الجامد وطَّأ الطريق لما هو حال في الحقيقة، لمجيئه قبلها موصوفًا بها»[3]، ومن أمثلتها "قرآنًا عربيًا" في قوله تعالى: ﴿ **وَكَذَلِكَ أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا** ﴾ [طه : 113]، و"بشراً سويًا"، في قوله تعالى : ﴿ **فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا** ﴾ [مريم : 17].

ومن أمثلة الجامدة غير الموطِّئة – أي : غير القياسية – "بيوتًا"، في قوله تعالى :

---

[1] العكبري . التبيان في إعراب القرآن . مرجع سابق ؛ ج 1 ؛ ص 182.

[2] الزَّمخشري . الكشّاف . تح : عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوَض ؛ ط1 ؛ (الرياض – المملكة العربية السعودية : مكتبة العبيكان ؛ 1998 م) ؛ ج 2 ؛ ص 127.

[3] الرَّضيّ . شرح الكافية . مرجع سابق ؛ ج 2 ؛ ص 32.

﴿ **وَتَنْحِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتًا** ﴾[1] [الأعراف : 74]، "وطينًا" في قوله تعالى : ﴿ **أَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا** ﴾[2] [الإسراء : 61].

ثانيا: الحال شبه الجملة : يقصد بشبه الجملة « الظَّرف، والجار مع مجروره »[3]، فالجار الأصلي مع مجروره يطلق عليهما شبه الجملة، وذلك لأنَّه تركيب مكوَّن من كلمتين كالجملة، ولأنَّه غالبًا ما يدل – الجار والمجرور– على الزَّمان أو المكان ألحق به الظرف لتضمنه معنى "في" وقيل سمِّيت بذلك : « لأنَّها متردِّدة بين المفردات والجمل، فليست من هذه، ولا من هذه، فهي تتعلَّق تارة بالفعل، فتدلّ على جملة، وتارة بالاسم فتدلّ على مفرد ... ولمَّا كانت أكثر ما تتعلق بالفعل، وتدلُّ على الجملة، كانت أشبه بالجمل منها بالمفردات، ولمَّا كانت العلاقة بين كلماتها غير إسنادية، ولا شرطية، خرجت عن الجمل، فدرسها النُّحاة مع المفردات »[4]. ولهذا فإنَّ الأنماط اللغوية لا تشملها ؛ لأنَّها ليست بتراكيب.

وهذا يقودنا لنطرح السؤال التالي : لمن المحل الإعرابي، للمتعلَق المحذوف أم لشبه الجملة ؟ وجواب ذلك أنَّها مسألة خلافية بين النُّحاة، ولكنَّ جمهورهم على أنَّ المحل للمتعلَق

---

[1] ابن هشام . مغني اللبيب عن كتب الأعاريب . تح : د. عبد اللطيف محمد الخطيب ؛ ط1 ؛ (الكويت : التراث العربي ؛ 2000 م) ؛ ج 5 ؛ ص 418.

[2] الزّمخشري . الكشّاف . مرجع سابق ؛ ج 2 ؛ ص 529.

[3] عبَّاس حسن . النَّحو الوافي . مرجع سابق ؛ ج 2 ؛ ص 393.

[4] فخر الدِّين قباوة . إعراب الجمل وأشباه الجمل . ط5 ؛ (حلب – سورية : دار القلم العربي ؛ 1989 م) ؛ ص 272.

المحذوف[1]، وذلك انطلاقًا من اعتبارين :[2]

أولاً إنَّ جعل شبه الجملة هي صاحبة المحلِّ، لا يؤدي إلى المعاني المقصودة، وإنَّما يفسِّر المراد، فعندما تقول مثلاً : "الصِّيام غدًا"، ليس المقصود أنَّ الصِّيام هو الغد، ولا معنى له من دون تقدير الخبر المحذوف، وإنَّك لم تخبر عن الصِّيام بذلك الزمان، وإنَّما جئت بالظرف لتدلَّ على زمان وقوع الصِّيام.

ثانيا لو كانت شبه الجملة هي صاحبة المحلِّ كما كانت الجمل التي لها محل من الإعراب، وجب أن يؤوَّل بمفردٍ مثلها، أمَّا والمفرد قبلها مقدَّر فلا حاجة إلى تأويل شبه الجملة بمفرد، ثم إنَّ تقدير المحذوف أشيع من تأويل شبه الجملة.

فإذا علم أنَّ المتعلَّق المحذوف هو الحال، لابدَّ أن يعلم أيضًا أنَّ هذا الحذف واجب في بابها، قال الغلاييني : « وهما يتعلَّقان بمحذوفٍ وجوبًا تقديره "مستقرًا" أو "استقر"، والمتعلَّق المحذوف، في الحقيقة هو الحال »[3] وتمثيل الغلاييني بالاسم المشتق "مستقر"، وبالفعل "استقرّ" مقصودٌ ؛ لأنَّ النُّحاة اختلفوا في الأولى بالتقدير : الاسم فتكون الحال من باب المفرد، أم الفعل فتكون من باب الجملة، والأولى أن تقدَّر بمفرد، لأنَّ الجملة لا يكون

---

[1] فخر الدِّين قباوة . إعراب الجمل وأشباه الجمل . مرجع سابق ؛ ص 314.

[2] المرجع السَّابق نفسه ؛ ص 317، 318.

[3] الغلاييني . جامع الدروس العربية . مرجع سابق ؛ ج 3 ؛ ص 101.

لها محلٌ إلاّ إذا أوِّلت بمفرد[1]، فإذا قدَّرنا الحال جملة، فلابدَّ أن نؤوِّلها فيما بعد بالمفرد، فلماذا لا نختصر الطريق ونقدِّرها بالمفرد ابتداءً.

ممَّا سبق نعلم أنَّ جعل النُّحاة شبه الجملة الواقعة حالاً قسمًا قائمًا بذاته من باب التجوُّز والتوسُّع فقط، فجمهورهم على أنَّها إمَّا من باب المفرد أو من باب الجملة، والراجح كما تقدم أنَّها من باب المفرد، لذلك لم نعتبرها داخلة في الأنماط اللّغوية، لأنَّ مفهوم هذه الأخيرة لا يشملها.

ومسايرةً لهذا التجوُّز نسرد صور الحال شبه الجملة الواقعة في القرآن الكريم، وهي كما تقدَّم قسمان : الجارّ مع مجروره والظَّرف.

أ) الجارّ والمجرور: وردت في القرآن الكريم سبعة حروف متعلقة بحال محذوفة، وهي: مِن، إلى، الباء، على، عن، في، واللام.

مِن : جاءت حالاً في القرآن الكريم كثيرًا، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ **سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ مَا وَلَّاهُمْ عَنْ قِبْلَتِهِمُ الَّتِي كَانُوا عَلَيْهَا** ﴾ [البقرة : 142]. "فمن الناس" متعلقة بحال محذوفةٍ وجوبًا[2].

إلى : ومن أمثلتها قوله تعالى : ﴿ **مُذَبْذَبِينَ بَيْنَ ذَلِكَ لَا إِلَى هَؤُلَاءِ وَلَا إِلَى هَؤُلَاءِ** ﴾

---

[1] ابن هشام . مغني اللبيب عن كتب الأعاريب . مرجع سابق ؛ ج 5 ؛ ص 39، 161.

[2] العكبري . التبيان في إعراب القرآن . مرجع سابق ؛ ج 1 ؛ ص 123.

[النساء : 143]، قال أبو حيَّان : « ويتعلَّق "إلى" بمحذوف تقديره : "ولا منسوبين إلى هؤلاء، وهو موضع الحال »[1]. أي : المحذوف هو موضع الحال.

الباء : ومنها قوله تعالى : ﴿ **الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ** ﴾[البقرة: 180]، "فبالمعروف" متعلق بحال محذوفة والتقدير: ملتبسةً بالمعروف، لا جور فيها[2].

على : ومن أمثلتها قوله تعالى : ﴿ **ذَلِكَ أَدْنَى أَنْ يَأْتُوا بِالشَّهَادَةِ عَلَى وَجْهِهَا** ﴾ [المائدة : 108]، قال العكبري : « "على وجهها" في موضع الحال من "الشَّهادة"، أي : محققة أو صحيحة »[3].

عن : ومجيئها حالٌ قليل في القرآن الكريم، ومنها قوله تعالى : ﴿ **فَبَصُرَتْ بِهِ عَنْ جُنُبٍ** ﴾ [القصص : 11]، قال العكبري : « "عن جنب" هو في موضع الحال إمَّا من "الهاء" في "به" أي : "بعيدًا" أو من الفاعل في "بصُرت"، أي : "مستخفيةً" »[4].

في : ومثالها قوله تعالى : ﴿ **إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِلْعَالَمِينَ (96) فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ** ﴾ [آل عمران : 96، 97]، فالجارّ والمجرور "فيه" « في موضع الحال، والعامل فيها محذوف، وذلك المحذوف هو الحال حقيقة، ونسبة الحالية إلى

---

[1] أبو حيَّان . البحر المحيط . مرجع سابق ؛ ج 3 ؛ ص 394.

[2] العكبري . التبيان في إعراب القرآن . مرجع سابق ؛ ج 1 ؛ ص 147.

[3] المرجع السَّابق نفسه ؛ ج 1 ؛ ص 470.

[4] المرجع السَّابق نفسه ؛ ج 2 ؛ ص 1017.

الظَّرف والمجرور مجاز »[1].

"**اللام**" : ومنها قوله تعالى : ﴿ **وَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ الضُّرُّ دَعَانَا لِجَنْبِهِ أَوْ قَاعِدًا أَوْ قَائِمًا** ﴾ [يونس : 12]، "فلجنبه" متعلقة بحال محذوفة تقديرها : "مضطجعًا"[2].

ب) الظَّرف : وردت في القرآن الكريم ثمانية ظروف محتملةً الحالية، ومحتملةً أعاريب أخرى، ولم يتّفق المعربون على حاليتها في جميع مواضعها، وهذه الظروف هي : عند، فوق، تحت، بين، لدى، مع، حول، يوم.

عند : جاءت حالية في القرآن الكريم كثيراً، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ **أُولَئِكَ لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ** ﴾ [آل عمران : 199]، قال الألوسي : « و"عند ربهم" نصب على الحالية من "أجرهم" »[3].

فوق : وردت محتملةً الحالية وغيرها في عدَّة آيات، ومنه قوله تعالى : ﴿ **وَرَفَعْنَا فَوْقَهُمُ الطُّورَ** ﴾ [النِّساء : 154]، قال العكبري : « يجوز أن يكون ظرفاً، وأن يكون حالاً من "الطُّور" »[4].

---

[1] أبو حيَّان . البحر المحيط . مرجع سابق ؛ ج 3 ؛ ص 9.

[2] المرجع السَّابق نفسه ؛ ج 5 ؛ ص 134.

[3] الألوسي . روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني . د ط ؛ (بيروت – لبنان : دار إحياء التراث العربي ؛ د ت) ؛ ج 4 ؛ ص 174.

[4] العكبري . التبيان في إعراب القرآن . مرجع سابق ؛ ج 1 ؛ ص 403.

تحت : جاءت محتملةً الحالية والظَّرفية[1] في قوله تعالى : ﴿ **لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ** ﴾ [الفتح : 18].

بين : ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ **لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ** ﴾ [النّساء : 29]، "فبينكم" منصوب على الحالية من "أموالكم"[2].

لدى : جاءت محتملةً الحالية في قوله تعالى : ﴿ **وَإِنَّهُ فِي أُمِّ الْكِتَابِ لَدَيْنَا لَعَلِيٌّ حَكِيمٌ**﴾ [الزخرف : 4]، قال العكبري في إعرابه لـ "لدينا" : « ويجوز أن يكون حالاً من "الكتاب" أو من "أمِّ" »[3].

مع : وردت تحتمل النَّصب على الحال [4] في قوله تعالى : ﴿ **وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ** ﴾ [البقرة : 213].

حول : وردت حالاً[5] في قوله تعالى : ﴿ **قَالَ لِلْمَلَإِ حَوْلَهُ إِنَّ هَذَا لَسَاحِرٌ عَلِيمٌ** ﴾ [الشعراء : 34].

---

[1] أبو حيَّان . البحر المحيط . مرجع سابق ؛ ج 8 ؛ ص 95.

[2] الألوسي . روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني . مرجع سابق ؛ ج 5 ؛ ص 15.

[3] العكبري . التبيان في إعراب القرآن . مرجع سابق ؛ ج 2 ؛ ص 1137.

[4] أبو حيَّان . البحر المحيط . مرجع سابق ؛ ج 2 ؛ ص 144.

[5] الزَّمخشري . الكشَّاف . مرجع سابق ؛ ج 4 ؛ ص 388، 389.

يوم : احتملت الحالية من "الملك" مع سبعة أوجه أخرى[1]، في قوله تعالى : ﴿ **وَلَهُ الْمُلْكُ يَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ** ﴾ [الأنعام : 73].

2-2- أنواع الحال باعتبار الوظيفة

لطالما كان للوظيفة في النَّحو العربي، كلمة الفصل في التميِّيز بين الأبواب النَّحوية، فعلى أساسها رتِّبت أبوابه، وعلى هذا الأساس أيضًا تنوَّعت الحال إلى مبيِّنة ومؤكِّدة :

أولاً : الحال المؤسسة (المبيِّنة) : وهي « التي تبيِّن هيئة صاحبها عند وقوع الحدث غالبًا فإذا قلت : "أقبل الطالب سابقًا" كان المعنى أنَّه سابق في وقت الاقبال »[2].

وهذه الحال لا يستفاد معناها بدونها[3] أي: إنَّها تدل على معنى لا يفهم ممَّا قبلها[4]. مثل قول الله تعالى : ﴿ **وَمَا نُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلاَّ مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ** ﴾ [الكهف : 56]، "فمبشرين" و "منذرين" حال مؤسسة، قد دلَّت على معنى لا يستفاد من الجملة بدونها ؛ لأنَّ معنى "البشارة" و"النذارة" لا يفهم ممَّا قبل الحال ؛ إذ ليس في قولنا "وما نرسل المرسلين" دلالةٌ على هيئة الإرسال، وهذا النَّوع من الحال هو الأكثر ورودًا في القرآن وغيره، ويتَّجه الذِّهن إليها مباشرة عند إطلاق لفظ الحال.

---

[1] السّمين الحلبي . الدُّرُّ المصون في علوم الكتاب المكنون . مرجع سابق ؛ ج 4 ؛ ص 692.

[2] فاضل صالح السامرَّائي . معاني النّحو . مرجع سابق ؛ ج 2 ؛ ص 239.

[3] ابن هشام . شرح شذور الذّهب . مرجع سابق ؛ ص 271.

[4] السُّيوطي . همع الهوامع في شرح جمع الجوامع . مرجع سابق ؛ ج 4 ؛ ص 39.

ثانيا : الحال المؤكِّدة : وهي « التي يستفاد معناها بدونها، وإنَّما يُؤتى بها للتوكيد»[1] ويمكن أن يفهم معناها ممَّا قبلها. وقد اختلف النُّحاة في إثباتها على قولين :

ذهب جمهورهم إلى إثبات هذا النَّوع من الحال، وإن كانوا يقرُّون، أنَّها قليلة جدًا إذا ما قورنت بالحال المبيِّنة[2].

وذهب كل من الفرَّاء والمبرّد و السُّهيلي إلى إنكار هذه الحال، وعلَّلوا ذلك بأنَّ الحال لا تخلو من فائدة ما عند ذكرها[3]، وما ورد من ذلك ردَّه هؤلاء إلى الحال المبيِّنة[4].

والحال المؤكِّدة عند الجمهور– المثبتين لها– ثلاثة أقسام :

أ) الحال المؤكِّدة لعاملها : عرَّفها السُّيوطي بأنَّها : « التي يستفاد معناها من صريح لفظ عاملها »[5]، لأنَّها بمعناه، سواء وافقته في اللّفظ أم خالفته، ومنه فإنَّ هذا النَّوع من الحال على نوعين : [6] ما وافقت عاملها لفظًا ومعنًى، مثل قوله تعالى : ﴿ **وَأَرْسَلْنَاكَ لِلْنَّاسِ لِلْنَّاسِ رَسُولاً** ﴾ [النساء : 79]، "فرسولاً" حال من الكاف في "أرسلناك"، وهي مؤكِّدة لعاملها "أرسلنا"، وافقته في اللّفظ والمعنى. ومعنى الرسول مستفادٌ من العامل قبلها. وما

---

[1] الغلاييني . جامع الدروس العربية . مرجع سابق ؛ ج 3 ؛ ص 99.

[2] السُّيوطي . همع الهوامع في شرح جمع الجوامع . مرجع سابق ؛ ج 4 ؛ ص 39.

[3] المرجع السَّابق نفسه ؛ ج 4 ؛ ص 39.

[4] خالد الأزهري . شرح التّصريح على التّوضيح . مرجع سابق ؛ ج 1 ؛ ص 605. أبو حيَّان . ارتشاف الضرب من لسان العرب . مرجع سابق ؛ ج 3 ؛ ص 1600.

[5] السُّيوطي . همع الهوامع في شرح جمع الجوامع . مرجع سابق ؛ ج 4 ؛ ص 40.

[6] ابن مالك . شرح التَّسهيل . مرجع سابق ؛ ج 2 ؛ ص 355.

وافقت عاملها معنًى فقط، ومثالها قوله تعالى : ﴿ **وَلاَ تَعْثَوْا فِي الأَرْضِ مُفْسِدِينَ** ﴾ [البقرة : 60] لأنَّ العثي في الأرض هو الإفساد فيها، فهما من المترادفات.

ب) الحال المؤكِّدة لصاحبها : وهي التي يستفاد معناها من صريح لفظ صاحبها[1]، وتكون مؤكِّدةً له[2]. ومن أمثلتها قوله تعالى : ﴿ **وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لآمَنَ مَنْ فِي الأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا** ﴾ [يونس : 99]، فـ"جميعًا" حال من الموصول "مَن"، وهي مؤكِّدة له ؛ لأنَّ "مَن" الموصولة تدلُّ على العموم، و"جميعًا" تدلُّ على الإحاطة ؛ فتكون مؤكِّدة لعموم "مَن"، قال أبو حيَّان : « وهي حال مؤكِّدة لأنَّ لفظة "ما في الأرض" عام، ومعنى جميعًا العموم »[3].

ج) الحال المؤكِّدة لمضمون جملة قبلها : وهي الآتية بعد جملة معقودة من اسمين معرَّفين جامدين، دالة على وصف ثابت مستفاد من تلك الجملة[4]. وقد اشتُرط في الجملة المؤكِّدة أربعة شروط : [5]

1- أن تكون جملة اسمية، فإن كانت فعلية كانت الحال مؤكِّدةً للفعل، وليس لمضمون الجملة.

---

[1] ابن هشام . شرح شذور الذَّهب . مرجع سابق ؛ ص 271.

[2] الغلاييني . جامع الدروس العربية . مرجع سابق ؛ ج 3 ؛ ص 99.

[3] أبو حيَّان . البحر المحيط . مرجع سابق ؛ ج 1 ؛ ص 280.

[4] ابن هشام . شرح شذور الذّهب . مرجع سابق ؛ ص 271.

[5] ابن عقيل . شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك . مرجع سابق ؛ ج 2 ؛ ص 277. و خالد الأزهري . شرح التّصريح على التّوضيح . مرجع سابق ؛ ج 1 ؛ ص 606.

2- أن يكون الاسمان معرَّفين ؛ لأنَّه لا يؤكَّد إلاّ ما عرِّف عند البصريين[1].

3- أن يكون الاسمان جامدين ؛ إذ لو كان أحدهما مشتقًا، لكان هو العامل في الحال و لأصبحت الحال مؤكِّدة له، لا لمضمون الجملة.

4- أن تكون بلفظٍ دالٍ على معنىً ملازم، أو شبيه بالملازم في تقدُّم العلم به[2]. فنحو "أنا أخوك منطلقًا" ليست مؤكِّدة لمضمون الجملة ؛ لأنَّه ليس من لوازم الأخوَّة الانطلاق[3].

ومن الشواهد التي استوفت الشُّروط قوله تعالى : ﴿ **وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ** ﴾ [البقرة : 91]، قال أبو حيَّان معربًا "مصدِّقًا" : « حال مؤكِّدة ؛ إذ تصديق القرآن لازم لا ينتقل »[4]. ومن شواهدها أيضًا قوله تعالى : ﴿ **وَهَذَا صِرَاطُ رَبِّكَ مُسْتَقِيمًا** ﴾ [الأنعام: 126]، لأنَّ الاستقامة لازمةٌ لصراط الله.

---

[1] الأشموني . شرح ألفية ابن مالك . تح : محمّد محي الدين عبد الحميد ؛ ط1 ؛ (بيروت – لبنان : دار الكتاب العربي ؛ 1955 م) ؛ ج 1 ؛ ص 255.

[2] ابن مالك . شرح التسهيل . مرجع سابق ؛ ج 2 ؛ ص 358.

[3] فاضل صالح السامرَّائي . معاني النّحو . مرجع سابق ؛ ج 2 ؛ ص 266.

[4] أبو حيَّان . البحر المحيط . مرجع سابق ؛ ج 1 ؛ ص 475.

2-3- أنواع الحال باعتبار الزَّمن

قسَّم النُّحاة الحال باعتبار الزَّمن إلى ثلاثة أقسام :

أولاً : الحال المقارِنة : وهي : « التي يتحقَّق معناها في زمن تحقُّق معنى عاملها، وحصول مضمونه، بحيث لا يتخلَّف وقوع معنى أحدهما عن الآخر»[1]، وهذا النَّوع من الحال هو الغالب غلبةً تكاد تكون مطلقة ؛ ولهذا كان في لفظها الذي أطلقه النُّحاة عليها – أي : لفظ الحال – معنى "الآن" أو "الزَّمن الحاضر"، ومن أمثلتها قوله تعالى : ﴿ **وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا** ﴾[2] [هود : 72]، فبالرغم من أنَّ معنى الشيخوخة لا يحدث في لحظة واحدة، بل يتحقَّق في فترة من الزَّمن ليست باليسيرة، إلاَّ أنَّه حال الإشارة إلى هذا البعل – إبراهيم عليه السلام – باعتبار أنَّ العامل في الحال هو معنى الإشارة ؛ كانت الشيخوخة متحقِّقة.

ثانيًا : الحال المقدَّرة (المستقبَلة) : انطلاقًا من اسمها يتَّضح أنَّها الحال : « التي يتحقَّق معناها بعد وقوع معنى عاملها ... بزمن يطول أو يقصر»[3]. وبهذا يتَّضح الفرق بينها وبين المقارِنة : وهو أنَّ تحقُّقها في الواقع يكون بعد انتهاء زمن فعلها، ولهذا لم يجعل النُّحاة "شيخًا" في قوله تعالى :﴿ **وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا** ﴾[هود : 72] من هذا الباب، رغم أنَّ الشيخوخة لها بداية وليس لها نهاية، فهي مستمرة في الزَّمن المستقبَل، فقد قارنت زمن

---

[1] عبَّاس حسن . النَّحو الوافي . مرجع سابق ؛ ج 2 ؛ ص 390.

[2] السُّيوطي . همع الهوامع في شرح جمع الجوامع . مرجع سابق ؛ ج 4 ؛ ص 41.

[3] عبَّاس حسن . النَّحو الوافي . مرجع سابق ؛ ج 2 ؛ ص 390.

عاملها من حيث التحقُّق الواقعي، فبينهما تقاطع في الواقع على عكس المستقبلَة. ومثال هذه الحال من القرآن، قوله تعالى : ﴿ **لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آَمِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ لَا تَخَافُونَ** ﴾[الفتح : 27]، قال السامِرَّائي معلِّقًا على الآية : « فكلٌّ من "محلِّقين" و"مقصِّرين" حال مستقبلَة ؛ لأنَّ الحلق والتقصير بعد الدخول وليسا مقارنين له »[1] فلا تقاطع بين زمن العامل وزمن الحال في الواقع.

ثالثًا : الحال المحكية (الماضية) : عرَّفها عبَّاس حسن بقوله : « حال وقع معناها وتحقَّق قبل النُّطق بها ؛ نحو نزل المطر أمس فياضًا »[2]. في النَّوعين السابقين كان معيار التصنيف : زمن العامل وزمن الحال، وهنا أصبح زمن النُّطق هو المعتبر، وبسبب هذا الاضطراب في المعيار، أنكرها كثيرٌ من النُّحاة[3]، فهي في الحقيقة مقارِنة لعاملها، أي : يتطابق زمن عاملها وزمن حدوث الوصف المرافق له، ففي قولهم مثلاً : "جاء زيد أمس راكبًا"، فالزَّمن في كلمة "أمس" يشير إشارة مباشرةً إلى الزَّمن الواقعي التاريخي، فلا ينبغي أن يختلط مع الزَّمن اللغوي، الذي هو بنية مستقلة عن الواقع في جملة الحال، فزمن الركوب مقارن لزمن المجيء ؛ فهي حال مقارِنة، كلُّ ما في الأمر أنَّ هذا الاقتران حدث قبل زمن التكلُّم.

---

[1] فاضل صالح السامرَّائي . معاني النَّحو . مرجع سابق ؛ ج 1 ؛ ص 242.

[2] عبَّاس حسن . النَّحو الوافي . مرجع سابق ؛ ج 2 ؛ ص 390.

[3] ابن هشام . مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب . مرجع سابق ؛ ج 5 ؛ ص 429.

3- المبحث الثَّالث : العامل في الحال

إنَّ العناصر اللغوية تحكمها علاقات التأثير والتأثُّر، وهذا ما عبَّر عنه النُّحاة بالعامل والمعمول، وأسَّسوا لذلك نظرية سمِّيت بنظرية العامل، وهذه الثنائية لعبت دوراً أساسياً في تفسير كثير من الظَّواهر اللّغوية، في جانبيها الشكلي والدلالي، ومن هنا تأتي أهمية البحث في مسألة العامل في الحال.

ويقصد بعامل الحال الحدث الذي تأتي الحال لبيان هيئة مُشتركٍ فيه، وليس من الضَّروري أن يكون هذا الحدث ممثلاً على شكل فعل، وإن كان هذا هو الأصل[1]، وسنبحث هذه المسألة في العناصر التالية :

1- أنواع عامل الحال.

2- اتحاد العامل في الحال وصاحبها.

3- حذف عامل الحال.

---

[1] محمد الأنطاكي . المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها . ط1 ؛ (بيروت : دار الشروق العربي ؛ 1972 م) ؛ ج 2 ؛ ص 172.

3-1- أنواع عامل الحال

يقسِّم النُّحاة العامل في الحال إلى قسمين : إلى فعلٍ وشبه فعل، وإلى معنى فعل، وقد علَّل المجاشعي ذلك الانحصار في القسمين بقوله : « ويقال : لِمَ لَمْ يجز أن يكون العامل في الحال إلاَّ فعلاً أو معنى فعل ؟ والجواب أن يقال : إنَّما كان ذلك من قِبَل أنَّ الحال ما دلَّ على انقلاب الشيء عمَّا كان عليه في وقت فعل من أفعاله، فإن خرجت عن هذا بطل المعنى الذي يوجب الحال، وقد يمكن أن تخرج إلى معنى الخبر، وإلى معنى المفعول به، ولا تكون حالاً ؛ إذ من حقيقتها أن تنعقد في وقت كون المذكور عليها بفعل، وهذا يقتضي أن يعمل فيها فعل، فإن عدم فمعنى فعل »[1]. والفعل وشبهه يسمَّيان بالعامل اللَّفظي، ومعنى الفعل يسمِّيه النُّحاة بالعامل المعنوي، وفيما يلي تفصيل النوعين :

أولاً : العامل اللَّفظي: هو الفعل وما يجري مجراه من الأسماء ونقصد بها : المصدر، واسم الفعل، واسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المُشبَّهة، وأفعل التفضيل، فالفعل مثل قوله تعالى : ﴿ **وَتَنْحِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتًا** ﴾ [الأعراف : 74]، والمصدر نحو : "قيامك مسرعاً سبب تعثُّرك"، ومثال اسم الفعل : "رويدك سائقاً السيارة"، واسم الفاعل مثل : "هو معطيه الجائـزة محيِّياً"، واسم المفعول نحو : "هـو مضـروب جالساً"، ومثـال الصفة المشبَّهة : " زيد

---

[1] أبو الحسن المجاشعي . شرح عيون الإعراب . تح : د. عبد الفتاح سليم ؛ د ط ؛ (مصر : دار المعارف ؛ 1988 م) ؛ ص 145، 146.

حسن قائماً"[1]، ومثال أفعل التفضيل : "هو أكفاهم ناصراً".

ثانياً : معنى الفعل : وهو ما تضمَّن الفعل دون حروفه[2]، فبرغم من أنَّ الأصل أن يكون عامل الحال لفظياً، كالفعل، أو ما شابهه، فقد أجاز النُّحاة أن تعمل المعاني كمعنى الإشارة، والاستقرار في الأحوال، وقد التمس ابن عصفور تعليلاً لذلك فقال : « إنَّما أعملت المعاني في الأحوال تشبيهاً بالظروف، من حيث هي فضلة مثلها منتصبة بعد تمام الكلام، على معنى "في" لا على تقديرها ... فلمَّا كانت مشبَّهةً بالظروف والمجرورات، تصرَّفوا فيها بالتقديم على العامل إذا كان معنىً، كما تصرَّفوا في المجرورات والظروف »[3]. والعلَّة التي يبوح بها النَّص، يسمِّيها النُّحاة علَّة شبه، فالمتشابهات تُعطى نفس الحكم، وعموماً فإنَّ هذا النوع من العامل على ضربين :

أ) ما تضمَّنه التنبيه والإشارة وأدوات التَّشبيه (كأنَّ)، والتمنِّي (ليت)، والترجِّي (لعلَّ)، والاستفهام، وحرف النداء[4]، من معنى الفعل :

التنبيه والإشارة : مثل قول الله تعالى : ﴿ **هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةً** ﴾ [الأعراف: 73]، قال الزّمخشري معلِّقاً على الآية : « و"آية" نصب على الحال، والعامل فيها ما دلَّ عليه اسم

---

[1] أحمد ماهر البقري . في علم النَّحو دراسة ومحاورة . د ط ؛ (مكتبة الجيزة العامة ؛ 1981 م) ؛ ص 232.

[2] المرجع السابق نفسه ؛ ص 232.

[3] ابن عصفور . شرح جمل الزَّجَّاجي . تح : د. صاحب أبو جناح ؛ د ط ؛ (دون الدار ؛ د ت) ؛ ج 1 ؛ ص 335.

[4] الغلاييني . جامع الدروس العربية . مرجع سابق ؛ ج 3 ؛ ص 86، 87.

الإشارة من معنى الفعل، كأنَّه قيل : أشِر إليها آية »[1].

كأنَّ : مثل قول امرئ القيس :

كأنَّ قلوب الطَّير، رطباً ويابساً لدى وكرها، العنَّاب والحَشَفُ البالي[2]

قال السُّهيلي عن "كأنَّ" معلِّلاً سبب عملها في الحال : « وأمَّا "كأنَّ" فمفارقة لأخواتها من وجه، وهي أنَّها تدلُّ على التشبيه، وهو معنى في نفس المتكلِّم واقع على الاسم الذي بعدها، فكأنَّك تخبر عن الاسم بعدها أنَّه مشبّه به غيره، فصار معنى التشبيه مسند إلى الاسم بعدها، فمن ثمَّ عملت في الحال »[3].

والاستفهام[4] : مثل قول الله تعالى : ﴿ **فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ** ﴾ [المدثّر : 49]، "فمعرضين" حال، والذي نصبها معنى الفعل في اسم الاستفهام "ما".

ليت ولعلَّ : نحو قولك : "ليت السرور دائماً عندنا" ونحو : "لعلَّك مدَّعياً عليَّ حق"[5]. قال ابن الشَّجري : « فأمَّا ليت وكأنَّ ولعلَّ، فاستجازوا إعمالهنَّ في الأحوال لأنَّهنَّ أشبهن الأفعال من جهة اللَّفظ والمعنى... ومشابهتهنَّ من جهة المعنى أنَّ ليت بمعنى أتمنَّى،

---

[1] الزَّمخشري . الكشَّاف . مرجع سابق ؛ ج 2 ؛ ص 462.

[2] الغلاييني . جامع الدروس العربية . مرجع سابق ؛ ج 3 ؛ ص 87.

[3] السُّهيلي . نتائج الفكر . مرجع سابق ؛ ص 265.

[4] أحمد ماهر البقري . في علم النَّحو دراسة ومحاورة . مرجع سابق ؛ ص 233.

[5] الغلاييني . جامع الدروس العربية . مرجع سابق ؛ ج 3 ؛ ص 87.

ولعلَّ بمعنى أترجَّى، وكأنَّ بمعنى أشبِّه »[1].

والنِّداء : مثل قولنا : "يا أيُّها الربع مبكياً بساحته"[2].

ب) ما دلَّ عليه الظَّرف من الاستقرار، وذلك مثل قوله تعالى : ﴿ **إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِلْعَالَمِينَ** ﴾ [آل عمران : 96]، "فمباركاً" حال، والعامل فيها هو العامل في "ببكة"، والتقدير : "استقر ببكة في حال بركته"[3].

وهي مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين، فمثلاً في قوله تعالى : ﴿ **فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِئَتَيْنِ** ﴾ [النِّساء : 88]، قال السَّمين الحلبي عند إعرابه للآية : « وفي "فئتين" وجهان، أحدُهما : أنَّها حالٌ من الكاف والميم في "لكم"، والعاملُ فيها الاستقرارُ الذي تعلَّق به "لكم"... وهذا مذهبُ البصريين في كلِّ ما جاء من هذا التركيب، والثَّاني : – وهو مذهب الكوفيين– : أنَّه نصبٌ على خبر "كان" مضمرةً ، والتقدير : "ما لكم في المنافقين كنتم فئتين" »[4]، فالبصريون يجعلون العامل الاستقرار، وأمَّا الكوفيون فيؤوِّلون ما كان على ذلك المنوال بتقدير محذوف.

---

[1] ابن الشَّجري . الأمالي الشَّجرية . تح : د. محمود محمد الطناحي ؛ ط1 ؛ (القاهرة : مطبعة المدني ؛ 1992م)؛ ج 3 ؛ ص 23.

[2] الغلاييني . جامع الدروس العربية . مرجع سابق ؛ ج 3 ؛ ص 87.

[3] أبو حيَّان . البحر المحيط . مرجع سابق ؛ ج 3 ؛ ص 8.

[4] السّمين الحلبي . الدُّرُّ المصون في علوم الكتاب المكنون . مرجع سابق ؛ ج 4 ؛ ص 60.

3-2- اتحاد العامل في الحال وصاحبها

غالبية صور الحال التي جاءت في القرآن الكريم، وفي كلام العرب من شعر ونثر، كان العامل فيها هو العامل في صاحبها، وقد وردت بعض النُّصوص على غير ذلك، ممَّا أدى إلى اختلاف النُّحاة في هذه المسألة على مذهبين :

فذهب جمهور النُّحاة إلى وجوب اتِّحاد العامل في الحال وصاحبها[1]، ويرى سيبويه أنَّه يجوز أن يفترق العامل فيهما[2]، ويطَّرد هذا إذا كان صاحب الحال مبتدأً، أو أصله مبتدأ، وذلك مثل قوله تعالى : ﴿ **وَهُوَ الحَقُّ مُصَدِّقًا** ﴾ [البقرة : 91]، قال ابن جنِّي مستشهداً بالآية السابقة : « ... ألا ترى أنَّه قد يجوز أن يكون العامل في الحال هو غير العامل في صاحب الحال، ومن ذلك قول الله سبحانه : ﴿ **وَهُوَ الحَقُّ مُصَدِّقًا** ﴾ »[3]، ومن يرى أيضاً جواز ذلك الرَّضيّ، فقد قال وهو يعرب البيت المنسوب إلى كثيّر عزَّة :

لميَّة موحشاً طلل قديم عفاه كلُّ أسحم مستديم

قال : « ومن جوَّز اختلاف العامل في الحال وصاحبها، وهو الحقُّ ؛ إذ لا مانع، جوَّز كون

---

[1] الخُضَري . حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك . تح : يوسف الشيخ محمد البقاعي ؛ ط1 ؛ (بيروت – لبنان : دار الفكر ؛ 2003 م) ؛ ج 2 ؛ ص 441، 442.

[2] سيبويه . الكتاب . مرجع سابق ؛ ج 2 ؛ ص 122، 123، 124. و السِّيرافي . شرح أبيات سيبويه . تح : د. محمد الرَّيح هاشم ؛ ط1 ؛ (بيروت : دار الجيل ؛ 1996 م) ؛ ج 1 ؛ ص 419، 420.

[3] ابن جنِّي . الخصائص . تح : محمد علي النَّجَّار ؛ ط2 ؛ (دار الكتب المصرية ؛ 1957 م) ؛ ج 3 ؛ ص 60.

"لميَّة" عاملاً في الحال، وكون "طلل" ذا حال، مع ارتفاعه بالابتداء »[1]. والشَّاهد قوله : "وهو الحقُّ" لمن أجاز ذلك.

وقد عاتب صاحب النَّحو الوافي المانعين اختلاف العامل عتاباً قاسياً، فقال : « وإنَّ ما يرفضونه ظاهراً صريحاً، يقبلونه على نيَّة التأويل ؛ فكأنَّ مجرد النِّيَّة يبيح الأمر المحظور المخالف لها، بالرغم من أنَّ اللَّفظ الذي يؤوِّلونه لن يتغيَّر في ظاهره، وصريح الأسلوب لن يطرأ عليه تبديل، وهذا موضع من مواضع الشكوى، ولعلَّه السبب الذي حمل بعض النُّحاة المحقِّقين كالرَّضيّ ... أن يقول عن رأي سيبويه : هو الحقُّ، ولا ضرورة تدعو للرأي المخالف »[2].

3-3- حذف عامل الحال

الأصل في عامل الحال أن يذكر، لأنَّه الركن الثَّالث من أركان أسلوب الحال – إن صحَّ التعبير – بعد الحال وصاحبها، ومع ذلك يحذف وحذفه على نوعين جائز وواجب[3]، وهناك حالة ثالثة يجب أن يذكر فيها، أي : أنَّ عامل الحال قد يحذف وجوباً، وقد يذكر وجوباً، وقد يجوز ذكره وحذفه.

---

[1] الرَّضيّ . شرح الكافية . مرجع سابق ؛ ج 2 ؛ ص 23.

[2] عبَّاس حسن . النَّحو الوافي . مرجع سابق ؛ ج 2 ؛ ص 364.

[3] ابن يعيش . شرح المفصَّل للزّمخشري . مرجع سابق ؛ ج 2 ؛ ص 32، 33. و ابن عقيل . شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك . مرجع سابق ؛ ج 2 ؛ ص 283.

أولاً : الحذف الجائز : وذلك إذا دلَّ على الحذف دليل حالي مقامي أو لفظي مقالي:

أ) الحذف لدليل مقامي : « كقولك لقاصد السفر : "راشداً"، وللقادم من الحجِّ "مأجوراً" »[1] أي : "تسافر راشداً"، و"رجعت مأجوراً"، وقد جاز الحذف لأنَّ قرينة الحال دلَّت على الفعل وأغنت عن النُّطق به.

ب) الحذف لدليل لفظي : تواتر هذا النَّوع من الحذف في القرآن كثيراً، نحو قوله تعالى : ﴿ **أَئِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا أَئِنَّا لَمَبْعُوثُونَ (16) أَوَآبَاؤُنَا الْأَوَّلُونَ (17) قُلْ نَعَمْ وَأَنْتُمْ دَاخِرُونَ** ﴾ [الصافات : 16، 17، 18]، ففي الآية حذفٌ تقديره : "نعم تبعثون وأنتم داخرون"[2]، فجملة "وأنتم داخرون" « جملة حالية، العامل فيها محذوف، تقديره : نعم تبعثون »[3]. ومن ذلك أيضاً قوله تعالى : ﴿ **أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَلَّنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ (3) بَلَى قَادِرِينَ عَلَى أَنْ نُسَوِّيَ بَنَانَهُ** ﴾ [القيامة : 3، 4] "فقادرين" نصب على الحال من فاعل في فعل مضمر تقديره : "بل نجمعها قادرين" وهو قول سيبويه [4] والقرينة موجودة في سياق الآية وهي قوله : ﴿ **أَلَّنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ** ﴾.

---

[1] الغلاييني . جامع الدروس العربية . مرجع سابق ؛ ج 3 ؛ ص 97.

[2] محمد جواد مغنية . التفسير الكاشف . ط 2 ؛ (بيروت – لبنان : دار العلم للملايين ؛ 1978 م) ؛ ج 23 ؛ ص 333.

[3] أبو حيَّان . البحر المحيط . مرجع سابق ؛ ج 7 ؛ ص 341.

[4] النَّحَّاس . إعراب القرآن . تح : د. زهير غازي زاهد ؛ ط2 ؛ (دار عالم الكتب ؛ 1985 م) ؛ ج 5 ؛ ص 79.

ثانياً : الحذف الواجب : ويكون في خمس حالات، أربعة قياسية وواحدة سماعية :[1]

أ) أن تكون الحال سادةً مسدَّ الخبر، نحو : "إنشادي القصيدة محفوظةً"، فكلمة : "محفوظةً" حال، سدَّت مسدّ خبر المبتدأ المحذوف وجوباً، والأصل : "إنشادي القصيدة إذا كانت محفوظةً".

ب) أن تكون الحال مؤكِّدة لمضمون الجملة، نحو قوله تعالى : ﴿ **وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا**﴾ [البقرة : 91].

ج) أن يبيَّن بالحال ازدياد أو نقص بالتدريج، نحو : "تصدَّق بدرهم فصاعداً"، ونحو "اشتر الثوب بدينار فنازلاً" والتقدير : "اذهب بالعدد فصاعداً أو نازلاً"، وشرط هذه الحال أن تكون مصحوبةً "بالفاء" أو "بثمّ".

د) أن تكون الحال مسبوقةً باستفهام يراد به التوبيخ، نحو : "أنائماً وقد أشرقت الشمس"، أي : "أتوجد نائماً"، أو "أتبقى نائما".

هـ) عوامل حذفت سماعاً، من ذلك قولهم لمن ظفر بشيء : "هنيئاً لك ما أدركت"، أي : ثبت هنيئاً.

---

[1] عبَّاس حسن . النَّحو الوافي . مرجع سابق ؛ ج 2 ؛ ص 410، 411. و الغلاييني . جامع الدروس العربية . مرجع سابق ؛ ج 3 ؛ ص 98.

وقد علَّل الرَّضيّ هذا النَّوع من الحذف – الواجب – فقال : « والعلَّة في وجوب حذف العامل في جميع ما ذكرنا، ممَّا هو حال، كثرة استعماله »[1]. وهذه العلَّة لها أصل عند سيبويه، فقد قال : « حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إيَّاه »[2].

ثالثاً : أن يذكر وجوباً : وذلك إذا كان العامل في الحال معنوياً، سواء في ذلك وجدت القرينة أو عدمت، قال السُّيوطي : « ويستثنى ما إذا كان العامل معنوياً كالظَّرف والمجرور واسم الإشارة ونحوها، فإنَّـه لا يجوز حذفه عند الأكثرين، فُهِم أم لا، لفرعيَّته وضعفه »[3].

---

[1] الرَّضيّ . شرح الكافية . مرجع سابق ؛ ج 2 ؛ ص 49.

[2] سيبويه . الكتاب . مرجع سابق ؛ ج 1 ؛ ص 290.

[3] السُّيوطي . المطالع السعيدة في شرح الفريدة . تح : د. نبهان ياسين حسين ؛ د ط ؛ (بغداد : دار الرسالة للطباعة ؛ 1977 م) ؛ ج 2 ؛ ص 21.

4- المبحث الرَّابع : صاحب الحال

يقصد بصاحب الحال : الاسم الذي تكون « الحال وصفاً له في المعنى »[1]، مثل قولك "جاء زيد مسرعاً"، فالإسراع وصف لزيد في المعنى، وصاحب الحال بالنسبة للحال بمنزلة المبتدأ من الخبر، فالمبتدأ محكوم عليه، والخبر حُكم، وكذلك صاحب الحال محكوم عليه، والحال هي الحكم، يقول السُّيوطي : « لمَّا كانت الحال خبراً في المعنى، وصاحبها مخبراً عنه أشبه المبتدأ »[2]، ويمكن أن ندرس صاحب الحال في العناصر التالية :

1- الوظائف النَّحوية التي يشغلها صاحب الحال.

2- صاحب الحال بين التّعريف والتّنكير.

3- الفصل بين الحال وصاحبها.

4- حذف صاحب الحال.

---

[1] الغلاييني . جامع الدروس العربية . مرجع سابق ؛ ج 3 ؛ ص 87.

[2] السُّيوطي . همع الهوامع في شرح جمع الجوامع . مرجع سابق ؛ ج 4 ؛ ص 21.

4-1- الوظائف النَّحوية التي يشغلها صاحب الحال

الحال وصاحبها متخالفان في الإعراب، فالحال منصوبة دائماً، فيما صاحبها تَعتَوِرُهُ وجوه الإعراب، بحسب علامة الموقع الذي يشغله، فتارةً يكون مرفوعاً وتارةً يكون منصوباً وأخرى مجروراً. وقد شغل في القرآن الكريم الوظائف التالية :

أولاً : فاعلاً : وذلك مثل قوله تعالى : ﴿ **أَوْ تَأْتِيَهُمُ السَّاعَةُ بَغْتَةً** ﴾ [يوسف : 107]، "فبغتةً" : مصدرٌ في موضع الحال، و"السَّاعة" فاعل، وهو صاحبها[1].

ثانياً : نائب فاعل : مثل قوله تعالى : ﴿ **وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا** ﴾ [النِّساء : 28]، "فضعيفاً" حال من الإنسان، وصاحبها "الإنسان" وهو نائب فاعل.

ثالثاً : مفعولاً به : ومنه قوله تعالى : ﴿ **إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا** ﴾ [البقرة : 119]، فكلٌّ من "بشيرًا" و"نذيرًا" حال من الكاف في أرسلناك العائدة على النّبي صلى الله عليه وسلم.

رابعاً : محتملاً الفاعلية أو المفعولية أو منهما معاً : فمن الأحوال التي جاءت إمَّا من الفاعل، وإمَّا من المفعول به، قوله تعالى : ﴿ **إِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا زَحْفًا فَلَا تُوَلُّوهُمُ الْأَدْبَارَ**﴾ [الأنفال : 15]. قال أبو حيَّان : « انتصب "زحفاً" على الحال، فقيل من المفعول، أي : لقيتموهم وهم جمع كثير وأنتم قليل، فلا تفرُّوا فضلاً عن أن تدانوهم في العدد

---

[1] العكبري . التبيان في إعراب القرآن . مرجع سابق ؛ ج 2 ؛ ص 747.

أو تساووهم، وقيل من الفاعل أي : وأنتم زحف من الزُّحوف »[1]. ويمكن أن تكون "زحفاً" حالاً من الفاعل – الضمير في "لقيتم" – ومن المفعول – الذين كفروا – معاً أي : متزاحفين، وهذا المعنى نلمسه عند ابن عطية حينما قال : « "زحفاً" يراد به متقابلي الصفوف والأشخاص، أي يزحف بعضهم إلى بعض »[2].

خامساً : خبراً : ومنه قوله تعالى : ﴿ **وَهَذَا صِرَاطُ رَبِّكَ مُسْتَقِيمًا** ﴾ [الأنعام : 126]، قال العكبري : « مستقيماً حال من "صراط ربك" »[3] و"صراط" خبرٌ للمبتدأ اسم الإشارة.

سادساً : مبتدأ : وهذا محل خلاف بين النُّحاة، فقد أجاز ذلك كل من سيبويه[4]، والزَّجَّاجي[5]، وابن جنِّي[6]، وجوَّز أبو البقاء كذالك مجيء الحال من المبتدأ في مواضع من إعرابه، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ **وَمِنْ قَبْلِهِ كِتَابُ مُوسَى إِمَامًا وَرَحْمَةً** ﴾ [الأحقاف : 12]، فـ « "إماماً" و"رحمةً" : حالان من "كتاب موسى" »[7] و"كتاب" مبتدأ خبره "من قبله".

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى : ﴿ **وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ** ﴾ [الزمر : 67]،

---

[1] أبو حيَّان . البحر المحيط . مرجع سابق ؛ ج 4 ؛ ص 469.

[2] ابن عطية . المحرر الوجيز . مرجع سابق ؛ ج 2 ؛ ص 509.

[3] العكبري . التبيان في إعراب القرآن . مرجع سابق ؛ ج 1 ؛ ص 538.

[4] سيبويه . الكتاب . مرجع سابق ؛ ج 2 ؛ ص 52، 78– 86.

[5] الزَّجَّاجي . الجمل في النَّحو . تح : د. علي توفيق الحمد ؛ ط1 ؛ (بيروت : دار الأمل ؛ 1984 م) ؛ ص 363، 364.

[6] ابن جنِّي . الخصائص . مرجع سابق ؛ ج 3 ؛ ص 60، 61.

[7] العكبري . التبيان في إعراب القرآن . مرجع سابق ؛ ج 2 ؛ ص 1155.

قال أبو البقاء : « "الأرض" مبتدأ و"قبضته" الخبر و"جميعا" حال من الأرض »[1].

وسبب الخلاف في ذلك أنَّ العامل في المبتدأ معنوي، وهو الابتداء، فلو جاءت الحال من المبتدأ لكان المبتدأ هو عاملها ؛ فينشأ من هذا عاملان مختلفان، أحدهما عامل في الحال، والآخر عامل في صاحبها، وذلك لا يجوز عند المانعين[2]، وهذا كلُّه مبني على القول بأنَّ العامل في المبتدأ معنوي، وهي مسألة خلافية أيضاً، والظاهر أنَّ الحق مع سيبويه ومن وافقه من النُّحاة ؛ لأنَّ هذا الأسلوب وارد في القرآن الكريم وفي الاستعمال العربي الأصيل، والذَّوق اللُّغوي لا يأباه.

سابعاً : مضافاً إليه : وهذا أيضاً من المسائل الخلافية بين النُّحاة، ومدار الخلاف بين الجواز مطلقاً أو الجواز بشروط : فذهب بعض البصريين إلى جواز مجيء الحال من المضاف إليه مطلقاً، بدون أيِّ شرط[3]. وأجاز ذلك السُّهيلي[4]، وابن مالك[5]، وابن هشام[6]، هشام[6]، بشرط أن تتوفر في المضاف أحد الأمور التالية :

---

[1] العكبري . التبيان في إعراب القرآن . مرجع سابق ؛ ج 2 ؛ ص 1113.

[2] عبَّاس حسن . النَّحو الوافي . مرجع سابق ؛ ج 2 ؛ ص 364.

[3] السُّيوطي . همع الهوامع في شرح جمع الجوامع . مرجع سابق ؛ ج 4 ؛ ص 23. و الأشموني . شرح ألفية ابن مالك . مرجع سابق ؛ ج 1 ؛ ص 251.

[4] السُّهيلي . نتائج الفكر . مرجع سابق ؛ ص 308.

[5] ابن مالك . شرح التَّسهيل . مرجع سابق ؛ ج 2 ؛ ص 342.

[6] ابن هشام . شرح شذور الذَّهب . مرجع سابق ؛ ص 269، 273، 274.

إمَّا أن يكون المضاف بمعنى الفعل، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ **إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا** ﴾ [يونس : 4]، فـ "جميعاً" حال من "الكاف" في "مرجعكم"، وهي فاعل في المعنى للمصدر، وبذلك تكون الحال قد جاءت من الفاعل كما هو شرطها[1].

أو أن يكون المضاف جزء من المضاف إليه حقيقةً، نحو قوله تعالى : ﴿ **وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ إِخْوَانًا** ﴾ [الحِجر : 47]، وذلك أنَّ صدور أهل الجنَّة جزء منهم.

أو أن يكون المضاف كجزء المضاف إليه، نحو قوله تعالى : ﴿ **أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا** ﴾ [النَّحل : 123]، فالملَّة هي كالجزء من إبراهيم، « وبذلك تكون الحال أيضاً قد جاءت من الفاعل أو من المفعول تقديراً، لأنَّه يصح الاستغناء عن المضاف، فإذا سقط ارتفع ما بعده على الفاعلية، أو انتصب على المفعولية »[2].

ثامناً : من المجرور بحرف الجَرِّ : ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ **أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ (161) خَالِدِينَ فِيهَا** ﴾ [البقرة : 161، 162]، وكذلك قوله تعالى : ﴿ **كُلُوا مِمَّا فِي الأَرْضِ حَلاَلاً طَيِّباً** ﴾ [البقرة : 168]. ففي الآية الأولى "خالدين" حال من الضمير المجرور في "عليهم"[3]، وفي الثانية "حلالاً" و"طيِّباً" حالان من "الأرض".

---

[1] الغلاييني . جامع الدروس العربية . مرجع سابق ؛ ج 3 ؛ ص 81.

[2] المرجع السابق نفسه ؛ ج 3 ؛ ص 82.

[3] العكبري . التبيان في إعراب القرآن . مرجع سابق ؛ ج 1 ؛ ص 132.

وقد جاء صاحب الحال في غير القرآن الكريم، حالاً[*]، ومفعولاً فيه، ومفعولاً معه، ومفعولاً لأجله، ومفعولاً مطلقاً[1].

4-2- صاحب الحال بين التَّعريف والتَّنكير

الغالب في صاحب الحال أن يكون معرفة، لأنَّه مخبر عنه في المعنى[2]، والإخبار عن النكرة غير جائز، والحكم على المجهول غير مفيد، وصاحب الحال إن كان معرفةً، اكتسب من الحال قدراً من التخصيص، لما تضيفه الحال من قيد عليه، وإن كان نكرة – وفي النكرة عموم وشيوع – فإنَّ جانب التخصيص في الحال لا يكون له ثمرة معها، ومن هنا ذهب النَّحويون إلى أنَّ صاحب الحال النَّكرة، لابد له من مخصِّصات تحدُّ من شيوعه، ليستفاد من تخصيص الحال، وسمَّو هذه المخصِّصات بمسوِّغات تنكير صاحب الحال، أو مسوِّغات مجيء الحال من النَّكرة، وهي :

أولاً : أن تتقدم الحال على النَّكرة[3] : ومنها قول كثيِّر عزة :

---

[*] ورد أيضاً صاحب الحال حالاً في القرآن الكريم، وهي التي يطلق عليها : "حال من حال"، وسنتناول ذلك في الفصل الثالث في مبحث تعدُّد الحال، والمسألة خلافية أيضاً.

[1] الغلاييني . جامع الدّروس العربية . مرجع سابق ؛ ج 3 ؛ ص 80.

[2] ابن مالك . شرح التّسهيل . مرجع سابق ؛ ج 2 ؛ ص 325، 331. والسُّيوطي . همع الهوامع في شرح جمع الجوامع . مرجع سابق ؛ ج 4 ؛ ص 21.

[3] عبَّاس حسن . النَّحو الوافي . مرجع سابق ؛ ج 2 ؛ ص 402.

لميَّة موحشاً طلل يلوح كأنَّه خِلَلُ[1]

"فموحشا" حال تقدمت على صاحبها النكرة "طلل". ومذهب سيبويه في هذا أنَّه « أكثر ما يكون في الشعر، وأقلُّ ما يكون في الكلام »[2].

ثانياً : أن تتخصَّص النَّكرة[3] : والتخصيص يكون بأحد أربعة أمور :[4]

أ) بالوصف : مثل قوله تعالى : ﴿ **فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ أَمْرَاً مِّنْ عِنْدِنَا** ﴾ [الدُّخَان : 4، 5]، قال العكبري : « هو حال من الضمير في "حكيم"، أو من "أمر"، لأنَّه قد وصف »[5]. والشاهد تعليل الجواز بقوله "وُصِف".

ب) بالإضافة : كما في قوله تعالى : ﴿ ... **وَقَدَّرَ فِيهَآ أَقْوَٰتَهَا فِيٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَآءً لِّلسَّآئِلِينَ**﴾ [فُصِّلت : 10].

ج) بعملٍ : نحو "سرَّني مؤلف كتاباً ناشئاً"، ونحو "أفرح بناظم شعراً مبتدئاً".

د) بعطف معرفةٍ عليها : نحو "ذهب فريق ومحمود مسرعين".

---

[1] سيبويه . الكتاب . مرجع سابق ؛ ج 2 ؛ ص 123. و خالد الأزهري . شرح التصريح على التوضيح . مرجع سابق ؛ ج 1 ؛ ص 584.

[2] سيبويه . الكتاب . مرجع سابق ؛ ج 2 ؛ ص 124.

[3] عبَّاس حسن . النَّحو الوافي . مرجع سابق ؛ ج 2 ؛ ص 403.

[4] أحمد ماهر البقري . في علم النحو دراسة ومحاورة . مرجع سابق ؛ ص 216، 217.

[5] العكبري . التبيان في إعراب القرآن . مرجع سابق ؛ ج 2 ؛ ص 1144.

ثالثاً : أن يسبقه نفي أو نهي أو استفهام[1] : فالأوَّل مثل قوله تعالى : ﴿ **وَمَآ أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلاَّ لَهَا مُنْذِرُونَ** ﴾ [الشعراء : 208]، والثَّاني مثل قول قطري بن الفجاءة :

لا يركنن أحدٌ إلى الإحجام يوم الوغى متخوفاً لحمام[2]

ومثال الاستفهام قول الشاعر :

ياصاح هل حمَّ عيشٌ باقياً فترى لنفسك العذر في إبعادها الأملا[3]

رابعاً : أن تكون الحال بعده جملةً مقرونةً بالواو : كقوله تعالى : ﴿ **أَو كَالذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ، وَ هِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا** ﴾ [البقرة : 259]، فالقرية نكرة وهي صاحب الحال.

خامساً : أن تكون الحال جامدةً : نحو : "هذا خاتمٌ ذهباً"[4]، وذلك لأنَّ الوصف بالجامد على خلاف الأصل، قال المبرّد : « فأمَّا قولهم : "هذا خاتم حديداً" على الحال فتأويله : أنَّك نبَّهت له في هذه الحال »[5] ؛ وبالتالي هو معيَّن بالإشارة الحسِّية أو الذِّهنية.

الذِّهنية.

---

[1] الغلاييني . جامع الدروس العربية . مرجع سابق ؛ ج 3 ؛ ص 88.

[2] ابن هشام . أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك . مرجع سابق ؛ ج 2 ؛ ص 314.

[3] أحمد ابن الأمين الشنقيطي . الدُّرر اللوامع على همع الهوامع . تح : محمد باسل عيون السّود ؛ ط1 ؛ (بيروت – لبنان: دار الكتب العلمية ؛ 1999 م) ؛ ج 1 ؛ ص 511.

[4] عبَّاس حسن . النَّحو الوافي . مرجع سابق ؛ ج 2 ؛ ص 403.

[5] المبرّد . المقتضب . مرجع سابق ؛ ج 3 ؛ ص 260.

وقد وردت شواهد جاء فيها صاحب الحال نكرة، بلا مسوِّغ من المسوِّغات السابقة مثل قولهم : "عليه مائة بيضاً"، و"عليه مائة عيناً"، وجاء في الحديث : « صلى رسول الله صلى الله عليه ، في بيته وهو شاك، فصلى جالسا وصلى وراءه قوم قياما»[1]. وجوَّز سيبويه "هذا رجل منطلقاً"، و"مررت برجل قائماً"[2].

وكان ابن الطراوة يستدل على الجواز بالقياس والسَّماع : أمَّا القياس فكما جاز أن يقال "جاءني زيدٌ الكاتب" و"جاءني زيد كاتباً"، وبينهما من الفرق ما تراه، فما المانع من اختلاف المعنى كذلك في النَّكرات، إذا قلت : "مررت برجلٍ كاتبٍ"، و"مررت برجلٍ كاتباً"، وأمَّا السماع فالحديث الذي سقناه سابقاً[3]، وقال أبو حيَّان : « والقياس قول يونس والخليل»[4]. ويمكن أن يقال إنَّ اللبس بين الحال والصفة، إنَّما يكون في حال نصب صاحب الحال مع تنكيره، أمَّا ما عدا ذلك فلا لبس، لأنَّ الصِّفة تتبع موصوفها، والحال ملازم للنَّصب[5].

---

[1] البخاري . الجامع الصحيح . تح : د. مصطفى ديب البغا ؛ ط3 ؛ (اليمامة – بيروت : دار ابن كثير ؛ 1987 م) ؛ رقم الحديث 656 ؛ ج 1 ؛ ص 244.

[2] سيبويه . الكتاب . مرجع سابق ؛ ج 2 ؛ ص 112.

[3] السُّهيلي . نتائج الفكر . مرجع سابق ؛ ص 182.

[4] أبو حيَّان . ارتشاف الضرب من لسان العرب . مرجع سابق ؛ ج 3 ؛ ص 1577.

[5] حصّة بنت زيد بن مبارك الرشود . الوجوب في النّحو . ط1 ؛ (السعودية : مطبوعات جامعة أم القرى ؛ 2000 م) ؛ ص 294.

والخلاصة في المسألة ما ذكره صاحب النَّحو الوافي، قال : « وللنُّحاة في هذا المسموع كلام وجدل، والذي يعنينا أنَّ فريقاً منهم يبيح مجيء صاحب الحال نكرة بغير مسوغ، وفريقاً آخر يمنعه ويقصره على السماع، ويؤوِّل الأمثلة القديمة، أو يحكم عليها بالشذوذ الذي لا يصح القياس عليه، وفي الأخذ بالرأي الأول توسعة ومحاكاة نافعة، ولكن يحسن ألا نسارع إليه قدر الاستطاعة، ذلك أنَّ صاحب الحال النَّكرة بغير مسوغ قليل في فصيح الكلام المأثور »[1].

4-3- الفصل بين الحال وصاحبها (مجيء الحال من الصاحب الأبعد)

تباين موقف النُّحاة من هذه المسألة على رأيين، فذهب ابن السَّرَّاج إلى منع الفصل بين الحال وصاحبها إلاَّ إذا كان كل من السامع والمتكلم يعلمه، قال : « اعلم أنَّ الحال يجوز أن تكون من المفعول كما تكون من الفاعل، تقول : "ضربت زيداً قائماً"، فتجعل قائماً لزيد، ويجوز أن تكون الحال من "التاء" في "ضربت" إلاَّ أنَّك إذا أزلت الحال عن صاحبها فلم تلاصقه، لم يجز ذلك إلاَّ أن يكون السامع يعلمه كما تعلمه أنت، فإن كان غير معلوم لم يجز »[2].

---

[1] عبَّاس حسن . النَّحو الوافي . مرجع سابق ؛ ج 2 ؛ ص ، 403، 404.

[2] ابن السَّرَّاج . الأصول في النَّحو . مرجع سابق ؛ ج 1 ؛ ص 214.

ومن المانعين أيضاً أبو البقاء العكبري، فقد منع أن تكون "أُعِدَّت" من قوله تعالى : ﴿ **أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ** ﴾ [آل عمران : 133] حالاً من المضاف إليه ؛ وذلك لأنَّه يلزم منه الفصل بين الحال وبين صاحبها بالخبر[1].

وذهب ابن خروف إلى جواز الفصل، فقال : « وتأتي متصلةً ومنفصلةً »[2].

وأمَّا في نحو قولهم : "لقيت زيداً مصعداً منحدراً" فذهب كثير من النَّحويين إلى جعل أوَّل الحالين لثاني الاسمين، وثاني الحالين لأوَّل الاسمين ؛ ليكون أوَّل الحالين غير مفصول عن صاحبه، إلاَّ إذا وجدت قرينة نحو : "لقيت هنداً مصعداً منحدرةً"[3] والقرينة هنا المطابقة بين الحالين وصاحبها تذكيراً وتأنيثاً.

4-4- حذف صاحب الحال

الأصل في صاحب الحال أن يذكر ؛ لأنَّه بمثابة المبتدأ أو بمثابة الموصوف، فهو محكوم عليه، والحال هي الحُكم، ولا يمكن أن يوصف أو يخبر عن شيء غير معلوم، لعدم

---

[1] العكبري . التبيان في إعراب القرآن . مرجع سابق ؛ ج 1 ؛ ص 292.

[2] ابن خروف . شرح جمل الزَّجَّاجي . تح : سلوى محمد عمر عرب ؛ د ط ؛ (السعودية : مطبوعات جامعة أم القرى ؛ 1419 هـ) ؛ ج 1 ؛ ص 378.

[3] المرادي . توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك . شرح وتحقيق : د. عبد الرحمان علي سليمان ؛ ط1 ؛ (القاهرة : دار الفكر العربي ؛ 2001 م)؛ ج 2 ؛ ص 715. و الإسنوي . الكوكب الدري فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية . تح : د. محمد حسن عوّاد ؛ ط1 ؛ (الأردن : دار عمّار ؛ 1985 م) ؛ ص 385.

تحقُّق الفائدة من الحال حينئذٍ، ورغم ذلك قد يحذف لقرينة دالة عليه، وحذفه على نوعين جائز وواجب :

أولاً : يحذف جوازاً : مع ترك قرينة تدلُّ عليه ؛ وعليه يكون في حكم المذكور وهذا النَّوع من الحذف كثير في القرآن الكريم، ومنه قوله تعالى : ﴿ **وَأَرْسَلْنَا السَّمَاءَ عَلَيْهِمْ مِدْرَارًا**﴾ [الأنعام : 6]، قال أبو حيَّان معلِّقاً على الآية : « ... ويكون على حذف مضاف أي : "مطر السماء"، ويكون مدرارًا حال من ذلك المضاف المحذوف »[1]، ومنه أيضاً قوله تعالى : ﴿ **أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا** ﴾ [الفرقان : 41]، "فرسولا" حال من الضمير المحذوف في "بعث"، والتقدير : "بعثه الله رسولا"[2].

ثانياً : يجب حذفه في صورتين :

أ) الصُّورة الأولى : حين تؤكِّد الحال مضمون جملة قبلها، نحو : "خليل أبوك رحيمًا"، فلابد حينئذ أن يحذف عاملها وصاحبها[3].

ب) الصُّورة الثَّانية : حين تدلُّ الحال على زيادةٍ تدريجية أو نقصٍ تدريجي، نحو قولك: "تصدَّق على المحتاج بدرهم فصاعداً"، والتقدير : "فاذهب بالعدد صاعداً"[1] ولفظ العدد المحذوف هو صاحب الحال.

---

[1] أبو حيَّان . البحر المحيط . مرجع سابق ؛ ج 4 ؛ ص 81.

[2] الغلاييني . جامع الدروس العربية . مرجع سابق ؛ ج 3 ؛ ص 96.

[3] عبَّاس حسن . النَّحو الوافي . مرجع سابق ؛ ج 2 ؛ ص 367، 411.

[1] المرجع السَّابق نفسه ؛ ج 2 ؛ ص 410، 411.

الفصل الثَّاني

أنماط الحال الجملة

ويشتمل على :

1- شروط جملة الحال

2- أنماط الحال الواقعة جملة فعلية مضارعة

3- أنماط الحال الواقعة جملة فعلية ماضيـة

4- أنماط الحال الواقعة جملة اسميـة

5- أنماط الحال الواقعة جملة اسمية منسوخة

1- المبحث الأوَّل : شروط جملة الحال

عُرِّفت الجملة بأنَّها « عبارة عن مركَّب من كلمتين، أسندت إحداهما إلى الأخرى، سواء أفاد، كقولك : "زيدٌ قائمٌ"، أو لم يفد، كقولك: "إن يكرمني" »[1].

والجملة بنوعيها الاسمية والفعلية من الأساليب التي يعبَّر بها عن الحال وإنَّما جاز ذلك « لأنَّ مضمون الحال قيد لعاملها، ويصح أن يكون القيد مضمون الجملة، كما يكون مضمون المفرد »[2]، وقد وضع النُّحاة شروطاً للجملة الواقعة حالاً، إلاَّ أنَّها ليست محل إجماع منهم، وهذه الشروط هي :

1- أن تكون خبريةً لا إنشائية.

2- أن تكون خاليةً من حروف الاستقبال.

3- أن تصدر جملة الماضي بـ " قد".

4- أن تربط بما قبلها برابط (الضمير- الواو).

---

[1] الشَّريف الجرجاني . التّعريفات . تح : محمد صديق المنشاوي ؛ د ط ؛ (القاهرة : دار الفضيلة؛ د ت) ؛ ص 70.

[2] الرَّضيّ . شرح الكافية . مرجع سابق ؛ ج 2 ؛ ص 40.

1-1- جملة الحال بين الخبرية والإنشائية

جمهور النُّحاة على أنَّ جملة الحال لابد أن تكون خبرية لا إنشائية[1]، وسبب منع الإنشائية معنويٌ مفاده : أنَّ المقصود بالحال توضيح هيئة صاحبها عند حدوث الفعل، وهذا هو معنى قولهم : « تخصيص وقوع مضمون عامله بوقت وقوع مضمون الحال »[2]، فنحو قولنا : "جاء زيدٌ راكباً"، يقصد به أنَّ « المجيء الذي هو مضمون العامل، واقع وقت الركوب الذي هو مضمون الحال، ومن ثمَّ قيل إنَّ الحال يشبه الظرف في المعنى »[3] وخصوصاً ظرف الزمان، وذلك لأنَّ الحال تقدر بـ "في"، كما يقدَّر الظرف بـ "في"[4]، وهذا المعنى المراد من الحال يتعارض مع المعنى المقصود من الجملة الإنشائية، وذلك لأنَّ المتكلم بالجملة الإنشائية « ليس على يقين من حصول مضمونها، فكيف يخصِّص مضمون العامل بوقت حصول ذلك المضمون »[5] غير المتيقَّن، أو غير معروف زمن الحدوث.

وهناك سبب آخر : وهو كون الحال قيداً، « والقيود تكون ثابتة مع ما قيِّد بها، والإنشاء لا خارج له، بل يظهر مع اللَّفظ، ويزول بزواله، فلا يصلح للقيد »[6].

---

[1] ابن مالك . شرح التَّسهيل . مرجع سابق ؛ ج 2 ؛ ص 359.

[2] الرَّضيّ . شرح الكافية . مرجع سابق ؛ ج 2 ؛ ص 40.

[3] المرجع السَّابق نفسه ؛ ج 2 ؛ ص 40.

[4] ابن يعيش . شرح المفصَّل للزَّمخشري . مرجع سابق ؛ ج 2 ؛ ص 4 .

[5] الرَّضيّ . شرح الكافية . مرجع سابق ؛ ج 2 ؛ ص 40.

[6] خالد الأزهري . شرح التَّصريح على التَّوضيح . مرجع سابق ج 1 ؛ ص 609.

وجوَّز الفرَّاء وقوع جملة الأمر، وجوَّز الأمين المحلي وقوع جملة النَّهي، ورُدَّ قول كليهما[1].

واعتبر بعض النُّحاة الجملة الشرطية خبرية، فجوَّزوا وقوعها حالاً، وبعض النُّحاة أمثال أبي حيَّان والسُّيوطي اعتبروها إنشائية، فلم يجوِّزوا وقوعها حالاً إلاَّ إذا كان المعنى خارجاً عن معنى الشَّرط[2]، وهذا ما نميل إليه لكثرة القائلين به.

1-2- جملة الحال وحروف الاستقبال

إذا كانت الجملة مصدَّرةً بفعل مضارع، فقد اشترطوا خلوَّها « من حرف الاستقبال : كالسين، ولن ونحوهما »[3] وذلك أنَّ الحال الذي نحن في بابها والحال الذي يدل عليه المضارع، وإن تباينا حقيقة، فلهما نفس الحكم ؛ لأنَّ في قولك مثلاً : « "اضرب زيداً غداً يركب" لفظ "يركب" حال بأحد المعنيين غير حال بالآخر، لأنَّه ليس في زمان المتكلم، لكنَّهم التزموا تجريد صدر هذه الجملة، أي : المصدَّرة بالمضارع من الاستقبال، لتناقض الحال والاستقبال في الظاهر، وإن لم يكن التناقض هنا حقيقياً »[4].

وبعض النُّحاة يرى أنَّه إذا أمكن تقدير حال في المعنى، جاز مجيء الجملة

---

[1] السُّيوطي . همع الهوامع في شرح جمع الجوامع . مرجع سابق ؛ ج 4 ؛ ص 42، 43.

[2] أبو حيَّان . ارتشاف الضرب من لسان العرب . مرجع سابق ؛ ج 3 ؛ ص 1602. السُّيوطي . همع الهوامع في شرح جمع الجوامع . مرجع سابق ؛ ج 4 ؛ ص ، 43.

[3] الرَّضيّ . شرح الكافية . مرجع سابق ؛ ج 2 ؛ ص 43.

[4] فاضل صالح السامِرَّائي . معاني النَّحو . مرجع سابق ؛ ج 2 ؛ ص 255.

المصدَّرة بالاستقبال حالاً « وذلك أنَّه إذا أقرَّ النُّحاة أن تكون حال مقدَّرة وهي التي يكون وقوعها بعد وقوع عاملها فلا داعي لهذا الشَّرط ؛ لأنَّ المصدَّرة بدليل استقبال ليست إلاَّ كذلك، قال تعالى : ﴿ **أَنَّ اللهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَىٰ مُصَدِّقاً بِكَلِمَةٍ مِنَ اللهِ وَسَيِّداً وَحَصُوراً وَنَبِيئاً مِنَ الصَالِحِينَ** ﴾ [آل عمران : 39]، وهذه الأحوال مقدَّرة لأنَّها بعد التبشير »[1].

1-3- "قد" في جملة الحال الماضية

اشترط البصريون في الفعل الماضي، إذا تصدَّر جملة الحال أن تسبقه "قد" ظاهرةً أو مقدَّرةً، ومنعوا ما ليس كذلك[2]، ووافقهم الفرَّاء من الكوفيين[3]، وحجَّتهم في ذلك أنَّ الفعل الماضي منقطع، ولا يمكن أن يدل على الحال ؛ لذا لا يجوز أن يكون حالاً، يقول المبرّد : « وإنَّما قُبْحُه أنَّ الحال لما أنت فيه، و "فَعَلَ" لما مضى، فلا يقع في معنى الحال »[4].

وذهب الكوفيون إلى القول بجواز مجيء الماضي حالا من دون تصدُّره بـ "قد"[5]، ووافقهم الأخفش من البصريين[6]، وحجَّتهم في ذلك السماع، « فقد جاء منه ما لا

---

[1] فاضل صالح السامرَّائي . معاني النَّحو . مرجع سابق ؛ ج 2 ؛ ص 255.

[2] ابن الأنباري . الإنصاف في مسائل الخلاف . تح : محمد محي الدين عبد الحميد ؛ ط4 ؛ (مصر – القاهرة : مطبعة السعادة ؛ 1961 م) ؛ ج 1 ؛ ص 252-258.

[3] الفرَّاء . معاني القرآن . تح : محمّد علي النّجار، وأحمد يوسف نجاتي ؛ د ط ؛ (دار السرور؛ د ت) ؛ ج 1 ؛ ص 24.

[4] المبرّد . المقتضَب . مرجع سابق ؛ ج 4 ؛ ص 123.

[5] ابن الأنباري . الإنصاف في مسائل الخلاف . مرجع سابق ؛ ج 1 ؛ ص 252.

[6] المبرّد . المقتضَب . مرجع سابق ؛ ج 4 ؛ ص 123.

يحصى كثرةً بغير قد »[1]، ومنه قوله تعالى : ﴿ **أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ** ﴾ [النِّساء : 90]، وقوله ﴿ **هَٰذِهِ بِضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا** ﴾ [يوسف : 65]، وقوله ﴿ **قَالُوا وَأَقْبَلُوا عَلَيْهِ مَّاذَا تَفْقِدُونَ** ﴾ [يوسف : 71].

ويرى ابن السيِّد الجرجاني أنَّ ما قاله البصريون غلط، بسبب اشتباه لفظ الحال عليهم، لأنَّ الحال الذي تقدَّر به "قد" هي حال الزمان، والحال المبيِّن للهيئة هو حال الصفات، وهما متغايران في المعنى[2].

1-4- رابط جملة الحال (الضمير-الواو)[*]

لابدَّ لجملة الحال من رابطٍ لفظيٍ يربطها بصاحب الحال ؛ « لأنَّ الجملة كلام مستقل بنفسه مفيد لمعناه، فإذا وقعت الجملة حالاً، فلابدَّ فيها ممَّا يعلِّقها بما قبلها ويربطها به لئلاّ يتوهَّم أنَّها مستأنفة »[3]، والربط قد يكون بالواو والضمير، أو بالواو وحدها، أو بالضمير وحده، وتُسمَّى هذه الواو : "واو الحال"، أو واو الابتداء[4].

---

[1] أبو حيَّان . البحر المحيط . مرجع سابق ؛ ج 3 ؛ ص 330.

[2] ابن السيِّد الجرجاني . الرشاد في شرح الإرشاد . تح : منصور الغامدي ؛ ط1 ؛ (مطبوعات نادي مكة الثقافي الأدبي ؛ 1417 هـ) ؛ ص 151.

[*] لم نمثِّل لصور الرابط الموجودة في هذا العنصر لأنَّ، ما كان منها موجودا في القرآن الكريم، فسيأتي مثاله في ثنايا المباحث القادمة.

[3] ابن يعيش . شرح المفصَّل للزمخشري . مرجع سابق ؛ ج 2 ؛ ص 26.

[4] المبرّد . المقتضَب . مرجع سابق ؛ ج 4 ؛ ص 125. ابن مالك . شرح التّسهيل . مرجع سابق ؛ ج 2 ؛ ص 359. أبو حيَّان . ارتشاف الضرب من لسان العرب . مرجع سابق ؛ ج 3 ؛ ص 1604.

وتجب الواو في ثلاثة مواضع، هي : ألاَّ يوجد الضمير كرابط، وأن تكون قبل "قد" وهي داخلة على فعل مضارعٍ مثبتٍ، وزاد عبد القاهر لزوم الواو، إن كان المبتدأ من الجملة ضمير ذي الحال[1].

وتمتنع الواو في سبع صورٍ هي : الواقعة بعد عاطفٍ، والحال المؤكِّدة لمضمون الجملة قبلها، والفعل الماضي الذي يتلو "إلاَّ" المسبوقة بالنَّفي، والماضي الذي يتلو "أو"، والمضارع المنفي بـ "لا"، والمضارع المنفي بـ "ما"، والمضارع المثبت المجرَّد من "قد"[2].

ويتعيَّن الضمير في الحالات التي لا تأتي فيها الواو، وقد أجاز جمهور النُّحاة انفراد الجملة الحالية بالضمير، وهو كثير فصيح، وذهب الفرَّاء، وتبعه الزَّمخشري في أحد قوليه إلى أنَّه نادر شاذ[3].

وقد تخلو الجملة الاسمية منهما، أي : الضمير والواو عند ظهور الملابسة عند ابن مالك[4]، وبعض النُّحاة أمثال أبي حيَّان فيرون أنَّها على تقدير ضمير[5].

---

[1] الجرجاني . دلائل الإعجاز. مرجع سابق ؛ ص 202.

[2] الغلاييني . جامع الدروس العربية . مرجع سابق ؛ ج 3 ؛ ص 103-110.

[3] ابن يعيش . شرح المفصَّل للزمخشري . مرجع سابق ؛ ج 2 ؛ ص 26. خالد الأزهري . شرح التصريح على التوضيح . مرجع سابق ؛ ج 1 ؛ ص 610. السُّيوطي . همع الهوامع في شرح جمع الجوامع . مرجع سابق ؛ ج 4 ؛ ص 47.

[4] ابن مالك . شرح التسهيل . مرجع سابق ؛ ج 2 ؛ ص 359.

[5] أبو حيَّان . ارتشاف الضرب من لسان العرب . مرجع سابق ؛ ج 3 ؛ ص 1606، 1607.

2- المبحث الثَّاني : أنماط الحال الواقعة جملة فعلية مضارعة

لقد جاءت جملة الحال في القرآن الكريم على صورٍ وأنماطٍ متعددةٍ، لكلِّ نمط دلالة ومعنى يتميَّز به عن النَّمط الآخر، إذ الاختلاف في المبنى يستلزم الاختلاف في المعنى، وهذا ما قصده الجرجاني حين قال : « وإذ قد رأيت الجمل الواقعة حالاً، قد اختلف بها الحال هذا الاختلاف الظَّاهر، فلابدَّ من أن يكون ذلك إنَّما كان من أجل علل توجبه وأسباب تقتضيه، فمحال أن يكون ههنا جملة لا تصلح إلاَّ مع الواو، وأخرى لا تصلح فيها الواو، وثالثة تصلح أن تجيء فيها بالواو وأن تدعها فلا تجيء بها، ثمَّ لا يكون لذلك سبب وعلَّة »[1]، وفي هذا الفصل استقراء لجميع أنماط الحال الجملة في القرآن الكريم، مع محاولة الوقوف على العلل والمعاني التي افترق بها كلٌّ نمط عن آخر.

وكان التنميط على أساس أنَّ الجملة : إمَّا فعلية وإمَّا اسمية، والفعلية : إمَّا مضارعة وإمَّا ماضية، والمضارع : إمَّا مثبت أو منفي، والمثبت جاء مقترناً "بالواو" وبدونها وجاء أيضًا "بالواو" مع "قد"، والمنفي نفي بـ "ما" وبـ "لمَّا" مقترن بالواو فقط ، وبـ "لا" وبـ "لم" مقترن بالواو وغير مقترنٍ بها، وعليه كانت عناصر هذا المبحث كالتالي :

1- مضارع مثبت وغير مقترن بالواو.

2- مضارع مثبت مقترن بالواو.

3- مضارع مثبت مقترن بالواو وبـ "قد".

---

[1] الجرجاني . دلائل الإعجاز . مرجع سابق ؛ ص 212.

4- مضارع منفي بـ "ما" ومقترن بالواو.

5- مضارع منفي بـ "لا" وغير مقترن بالواو.

6- مضارع منفي بـ "لا" ومقترن بالواو.

7- مضارع منفي بـ "لم" وغير مقترن بالواو.

8- مضارع منفي بـ "لم" ومقترن بالواو.

9- مضارع منفي بـ "لمَّا" ومقترن بالواو.

2-1- مضارع مثبت وغير مقترن بالواو

على هذا النَّمط وردت أكثر الحال المضارعة، يقول الجرجاني : « فإن كان الفعل مضارعًا مثبتًا غير منفيٍّ لم يكد يجيءُ بالواو، بل ترى الكلام على مجيئها عاريةً من الواو »[1](*).

وممَّا ورد منـه قولـه تعالى : ﴿**وَجَـاءُوا أَبَاهُمْ عِشَاءً يَبْكُـونَ**﴾ [يوسف: 16]، فجملة « يبكون، جملة حالية أي : جاءوه باكين »[2]. وهناك سببان – في نظرنا– منعا من اقتران الواو بالمضارع المثبت الواقع حالا، الأوَّل عام والثاني خاص بهذا الموضع :

الأوَّل: فصَّله الجرجاني بقوله : « اعلم أنَّ كلَّ جملة وقعت حالا، ثم امتنعت من الواو، فذاك لأجل أنَّك عمدت إلى الفعل الواقع في صدرها فضممته إلى الفعل الأوَّل في إثبات واحد... تفسير هذا أنَّك إذا قلت : "جاءني زيد يسرع"، كان بمنزلة قولك "جاءني زيد مسرعًا"، في أنَّك تثبت مجيئاً فيه إسراع، وتصل أحد المعنيين بالآخر، وتجعل الكلام نبرا واحدا »[3]، فإن قيل إذا كان الأمر كذالك لمَ لمْ يؤتى بالحال مفردةً ؟ كان الجواب : إنَّ في الجملة دلالة زائدة على دلالة المفرد، فهي تشمل المعنى السابق

---

[1] الجرجاني . دلائل الإعجاز . مرجع سابق ؛ ص 204.

[*] هذا ليس على إطلاقه، وإنّما يدل على الكثرة فقط مقارنة بغيره، فقد ورد المضارع مثبت مقترن بالواو في مواضع كثيرة في القرآن الكريم، كما سيأتي.

[2] السّمين الحلبي . الدُّرُّ المصون في علوم الكتاب المكنون . مرجع سابق ؛ ج 6 ؛ ص 454.

[3] الجرجاني . دلائل الإعجاز . مرجع سابق ؛ ص 212، 213.

وتزيد عليه بمعانٍ أخرى، منها ماهو ثابت مثل الدلالة على الاستمرارية في الجملة الفعلية، ومنها ما هو متغيِّر بتغيُّر السياق.

الثَّاني: إنَّ ارتباط الحال بعامله، يشبه ارتباط الظَّرف بمظروفه، إذ يمكن تقدير الكلام "جاءوا في بكاءٍ"، خاصةً إذا علمنا أنَّ أصح الأقوال في "عشاءً"، النصب على الظرفية[1]، وقد توسطت هذه اللفظة بين الحال وعاملها دون أي رابط، فيكون المجيء واقعاً في ظرفين، حقيقي وهو وقت العشاء، ومجازي وهو البكاء.

2- 2- مضارع مثبت مقترن بالواو

منع بعض النُّحاة اقتران المضارع المثبت الواقع حالا بالواو، وما وقع منه في القرآن أوَّلوه على حذف ضمير، أي : تصير الحال من باب الجملة الاسمية لا الفعلية[2]، ولكن لا حاجة إلا التأويل في كل موضع وردت فيه، خاصةً إذا وجدنا تعليلا منطقيًا للبقاء على الأصل، وممَّا ورد من ذلك قوله تعالى : ﴿ **وَقَالُوا مَالِ هَذَا الرَّسُولِ يَأْكُلُ الطَّعَامَ وَيَمْشِي فِي الْأَسْوَاقِ لَوْلَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ فَيَكُونَ مَعَهُ نَذِيرًا** ﴾ [الفرقان : 7].

فجملة "ويمشي في الأسواق" في محل نصب حال من الرَّسول[3]، وقد سبقت أيضا بجملة مضارعة حالية، ولكنَّها خالية من الواو، والجملة هي "يأكل الطعام"،

---

[1] السّمين الحلبي . الدُّرُّ المصون في علوم الكتاب المكنون . مرجع سابق ؛ ج 6 ؛ ص 454.

[2] الأشموني . شرح ألفية ابن مالك . مرجع سابق ؛ ج 2 ؛ ص 279.

[3] أبو السُّعود . إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم . تح : عبد القادر أحمد عطا ؛ د ط ؛ (الرياض : مطبعة السعادة ؛ د ت) ؛ ج 4 ؛ ص 159.

وصاحب الحال في الجملتين واحد، والمشي في الأسواق مغايرٌ لأكل الطعام، لذلك جيء بالواو بينهما لهذا المعنى.

ولا حاجة إلى تقدير ضمير محذوف، بل إذا قدَّرنا ضميرًا محذوفًا فسد المعنى المراد، وصار المعنى يأكل الطعام وهو يمشي في الأسواق، فتصبح الجملة الثانية حال للضمير الموجود في "يأكل"، وتصبح الحال مقيِّدة لأكل الطعام في السوق وهو غير مراد، إذ المراد أكل الطعام مطلقا في السوق وغيره.

وجيء بالحالين جملتين فعليتين لإفادة التكرار والتجدُّد، فاجتمع مع التجدُّد الناتج من المادة التجدُّد الحاصل من الصيغة(*).

2 -3- مضارع مثبت مقترن بالواو و بـ "قد"

لم يرد هذا النَّمط إلاَّ مرةً واحدةً في قوله تعالى : ﴿ **وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ يَا قَوْمِ لِمَ تُؤْذُونَنِي وَقَدْ تَعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ** ﴾ [الصف : 5].

المشهور عند النُّحاة أنَّ "قد" مع المضارع تكون للتّقليل، ومع الماضي تكون للتّحقيق، ولكنَّ هذه القاعدة ليست على إطلاقها، فقد يكون التّحقيق مع المضارع، فالسياق له تأثير على ذلك، وآيتنا هذه خير مثال، وقد أشار إلى هذا المعنى الزَّمخشري، قال :

(*) المقصود بتجدد المادة : تجدد الأكل والمشي، إذ لا يتصوَّر أن يحدث الأكل والمشي مرة واحدة في العمر، فهو متجدِّد مستمر، والمقصود بالصيغة صيغة الفعل المضارع المفيدة للتجدُّد والاستمرار.

« فإن قلت ما معنى "قد" في قوله "قد تعلمون" ؟ قلت : معناه التَّوكيد كأنَّه قال : وتعلمون علما يقينا لا شبهة لكم فيه »[1]، والتوكيد يتطابق مع التحقيق ويعاكس التقليل.

وصرَّح بذلك الألوسي فقال : « "وقد تعلمون أنِّي رسول الله إليكم" جملة حالية مؤكِّدة لإنكار الإيذاء ونفي سببه، "وقد" لتحقيق العلم لا للتّقليل ولا للتّقريب لعدم مناسبة ذلك للمقام. وصيغة المضارع للدَّلالة على الاستمرار، أي: والحال أنَّكم تعلمون علما قطعيا مستمرا بمشاهدة ما ظهر على يديَّ من المعجزات الباهرة »[2].

وقد خرَّج أبو حيَّان هذا الأسلوب تخريجا آخر، حيث جعل الفعل المضارع بمعنى الماضي أي : وقد علمتم[3]، فالزَّمخشري والألوسي أوَّلا معنى "قد"، وأبو حيَّان أوَّل زمن الفعل.

واقتران الواو بـ "قد" مع المضارع المثبت واجب، قال الغلاييني : « فإن اقترنت بقد وجبت الواو معها، كقوله تعالى : ﴿ **لِمَ تُؤْذُونَنِي وَقَدْ تَعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ**﴾، ولا تجوز الواو وحدها، ولا "قد" وحدها، بل يجب تجريدها منهما معًا، أو اقترانها بهما معًا »[4]. وحذفها في هذه الآية يغيِّر المعنى ويجعل جملة الحال تعليلا لما قبلها أي : يصبح التأويل : " تؤذونني لعلمكم أنِّي رسول الله إليكم" وهذا غير مراد قطعًا، وإنَّما المراد " تؤذونني مع علمكم أنِّي رسول الله إليكم" أو "حال علمكم"، وفرقٌ بين المعنيين.

---

[1] الزَّمخشري . الكشَّاف . مرجع سابق ؛ ج 6 ؛ ص 104، 105.

[2] الألوسي . روح المعاني . مرجع سابق ؛ ج 28 ؛ ص 85.

[3] أبو حيَّان . البحر المحيط . مرجع سابق ؛ ج 8 ؛ ص 259.

[4] الغلاييني . جامع الدروس العربية . مرجع سابق ؛ ج 3 ؛ ص 105.

2- 4- مضارع منفي بـ "ما" ومقترن بالواو

اختلف النُّحاة في جواز اقتران الواو بـ "ما" الداخلة على المضارع الواقع حالا، والجمهور على المنع[1]، ويرى السُّيوطي جواز الاقتران وعدمه، قال : « والمنفي بـ "ما" فيه الوجهان ... نحو "جاء زيد وما يضحك" أو "ما يضحك" »[2]،

ولكنَّ الاستعمال القرآني جاء على عكس ذلك، فرغم قلة ورود هذا النَّمط، إلا أنَّه لم يرد إلاَّ بالواو- حسب استقرائنا - ومنه قوله تعالى : ﴿ **يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ** ﴾ [البقرة : 9]، فالجملتان : "وما يخدعون"، و "وما يشعرون" في محل نصب حال[3]، فإذا وجد هذا النَّمط في القرآن الكريم، فإنَّ السماع يهدم القياس، بل الأوَّل أصل للثَّاني.

ولا تدخل " قد" على المضارع المنفي بـ "ما"[4] بسبب التضاد بين معنى النَّفي من جهة ومعنى التّقليل والتّحقيق من جهة أخرى ؛ لأنَّ التّقليل والتّحقيق – وهما ما تأتي من أجله "قد" – فيه معنى الإثبات، ولا يمكن تسليط النَّفي والإثبات معا على فعل واحد

---

[1] الغلاييني . جامع الدروس العربية . مرجع سابق ؛ ج 3 ؛ ص 106.

[2] السُّيوطي . همع الهوامع في شرح جمع الجوامع . مرجع سابق ؛ ج 4 ؛ ص 48.

[3] ابن عادل الحنبلي . اللّباب في علوم الكتاب . تح : الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمّد معوَّض ؛ ط1 ؛ (بيروت – لبنان : دار الكتب العلمية ؛ 1998م) ؛ ج 1 ؛ ص 339. و محي الدين الدرويش . إعراب القرآن الكريم وبيانه . ط7 ؛ (دمشق – بيروت : اليمامة للطباعة والنشر والتوزيع، دار ابن كثير للطباعة والنشر والتوزيع ؛ 1999 م) ؛ ج 1 ؛ ص 46.

[4] الغلاييني . جامع الدروس العربية . مرجع سابق ؛ ج 3 ؛ ص 106.

في وقت واحد.

وهناك سبب آخر وهو التضاد بين زمن المضارع الذي تدخل عليه " قد"، وبين زمن المضارع الذي تدخل عليه "ما" ؛ لأنَّ المضارع المسبوق "بقد" إمَّا أن يكون زمنه ماضيا في المعنى(*)، أو مستقبلا، والمضارع المسبوق "بما" يمحَّض للحال، قال ابن هشام : « وإذا نفت المضارع تخلَّص عند الجهور للحال »[1]. وعليه إذا تسلطتا معًا على المضارع، أصبح هناك لبس في زمن هذا الفعل.

2- 5 - مضارع منفي بـ "لا " وغير مقترن بالواو

المضارع المنفي " بلا " جاء بالواو وبدونها، قال الزَّمخشري : « وإن كانت فعلية لم تخل من أن يكون فعلها مضارعًا أو ماضيًا، فإن كان مضارعًا لم يخل من أن يكون مثبتًا أو منفيًا، فالمثبت بغير واو، وقد جاء في النَّفي الأمران »[2]. وقال الجرجاني : « فأمَّا مجيء المضارع منفيًا حالا من غير الواو فيكثر ويحسن»[3].

رغم أنَّ كلام الزَّمخشري و الجرجاني فضفاض يشمل المنفي مطلقًا إلا أنَّه شامل أيضا للمنفي بـ "لا" عن طريق التضمُّن، ومن هذا النَّمط قوله تعالى : ﴿ **إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا**

---

*) وهو معنى مجازي يُدرك من السياق، ينظر تخريج أبي حيان لقوله تعالى : ﴿وَقَدْ تَعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ ﴾ في النَّمط السابق (مضارع مثبت مقترن بالواو وقد).

[1] ابن هشام . مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب . مرجع سابق ؛ ج 4 ؛ ص 45.

[2] الزَّمخشري . المفصَّل في علم العربية . ط2 ؛ (بيروت : دار الجيل ؛ د ت) ؛ ص 64.

[3] الجرجاني . دلائل الإعجاز . مرجع سابق ؛ ص 208.

وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ(161) خَالِدِينَ فِيهَا لَا يُخَفَّفُ عَنْهُمُ الْعَذَابُ وَلَا هُمْ يُنْظَرُونَ ﴾ [البقرة: 161، 162].

فجملة "لا يخفَّف عنهم العذاب" حال إمَّا : « من الضمير المستكن في "خالدين"، أي : غير مخفَّفٍ عنهم العذاب، فهي حال متداخلة، أي : حال من حال، لأنَّ "خالدين" حال من الضمير في عليهم »[1].

وإمَّا : « من الضمير في عليهم على طريقة الترادف »[2]، والترادف فيه معنى التَّوكيد، إذ عدم تخفيف العذاب متضمِّنٌ لمعنى الخلود، وهذا ما نراه سببًا وجيهًا لاختفاء الواو في هذا السياق، إذ بني الكلام على أساسٍ من المرادَف ومرادِفه والمؤكَّد ومؤكِّده، والترادف والتأكيد لا يحتاج لواسطة لأنَّه خالٍ من المغايرة التي تجيء بسببها الواو.

ودخول "لا" على المضارع خلَّصه للاستقبال وهو قول جمهور النُّحاة[3]، وهذا متضامن مع ما قلناه سابقًا، من أنَّ جملة الحال مؤكِّدةٌ ومرادِفةٌ لما قبلها في المعنى ؛ لأنَّ جملة "خالدين فيها" حال مقدَّرة، زمنها مستقبَل، وكذلك جملة "لا يخفَّف عنهم"، وعليه فإنَّ الكلام مترابطٌ متشابكٌ متفاعلٌ فيما بينه، كلُّ وحدة لغوية تؤثِّر وتتأثَّر بالوحدات الأخرى المحيطة بها.

---

[1] أبو حيَّان . البحر المحيط . مرجع سابق ؛ ج 1 ؛ ص 636.

[2] أبو السُّعود . إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم . مرجع سابق ؛ ج 1 ؛ ص 292.

[3] ابن هشام . مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب . مرجع سابق ؛ ج 3 ؛ ص 314.

2- 6 - مضارع منفي بـ " لا " ومقترن بالواو

تكرَّر هذا النَّمط في القرآن الكريم في مواضع عدَّة ، ليست بالقليلة ولا بالكثيرة، على غرار تكرُّره في اللغة بصفة عامة، قال الرَّضي : « مصاحبة المضارع المصدَّر بـ "لا " للواو، أكثر من مصاحبة المضارع المجرَّد لها »[1].

ومن هذا النَّمط قوله تعالى : ﴿ **قَالَ مُوسَى أَتَقُولُونَ لِلْحَقِّ لَمَّا جَاءَكُمْ أَسِحْرٌ هَذَا وَلَا يُفْلِحُ السَّاحِرُونَ** ﴾ [يونس : 77].

فجملة "ولا يفلح الساحرون" « في موضع الحال من ضمير المخاطبين، والرابط الواو بلا ضمير»[2]، والرَّبط بالواو وحدها في هذا النَّمط مخالف للمعتاد، كما قال الرضي: « إذا انتفى المضارع بـ "لا" لزمه الضمير »[3]. وهذا سبب وجيه لاقتران "لا " بالواو في هذا الموضع ؛ لأنَّه لا بدَّ لجملة الحال، من رابط يربطها بجملة ذي الحال، فلو عدمت الواو أيضًا، لأصبحت جملة الحال غريبةً عمَّا قبلها.

وكما هو معلوم، الفعل المضارع يفيد التجدُّد، ودخول "لا" عليه تمحِّضه للمستقبل[*] أي : نفي الفلاح عن السَّحرة في المستقبل، وهذا لا يعني أنَّ السَّحرة فلحوا في الماضي، فهو قيد لا مفهوم له، كما يقول الأصوليون.

---

[1] الرَّضيّ . شرح الكافية . مرجع سابق ؛ ج 2 ؛ ص 45.

[2] الألوسي . روح المعاني . مرجع سابق ؛ ج 11 ؛ ص 164.

[3] الرَّضيّ . شرح الكافية . مرجع سابق ؛ ج 2 ؛ ص 45.

[*] ينظر النَّمط السابق (مضارع منفي بلا وغير مقترن بالواو).

2- 7 - مضارع منفي بـ " لم" وغير مقترن بالواو

جاء هذا النَّمط في مواضع كثيرة في القرآن الكريم، قال أبو حيَّان : « وقد جاء ذلك في مواضع... ومن قال : إنَّ النَّفي بـ "لم" قليلٌ جدا، فغير مصيب »[1]،

وممَّا ورد منه في القرآن الكريم، قوله تعالى : ﴿ **أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا قَالَ أَنَّى يُحْيِي هَذِهِ اللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا فَأَمَاتَهُ اللَّهُ مِئَةَ عَامٍ ثُمَّ بَعَثَهُ قَالَ كَمْ لَبِثْتَ قَالَ لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ قَالَ بَلْ لَبِثْتَ مِئَةَ عَامٍ فَانْظُرْ إِلَى طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ وَانْظُرْ إِلَى حِمَارِكَ وَلِنَجْعَلَكَ آيَةً لِلنَّاسِ وَانْظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنْشِزُهَا ثُمَّ نَكْسُوهَا لَحْمًا فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ**﴾ [البقرة : 259].

« الجملة من قوله : "لم يتسنَّه" في موضع الحال »[2]. ولم تقترن بالواو، واكتفت بالضمير رابطا بينها وبين صاحب الحال، وبالرغم من أنَّ صاحب الحال يتركَّب من شيئين "الطعام والشراب"، إلا أنَّ الضمير عاد عليهما مفردًا، وعلَّة ذلك عند ابن عادل الحنبلي أنَّه : « لمَّا كانا متلازمين، بمعنى : أنَّ أحدهما لا يُكتفى به بدون الآخر، صارا بمنزلة شيء واحد، حتى كأنَّه قال : "فانظر إلى غذائك" »[3].

ووجود الواو وعدمها متساوٍ من حيث الاستعمال في هذا النَّمط، رغم ترجيح

---

[1] أبو حيَّان . البحر المحيط . مرجع سابق ؛ ج 2 ؛ ص 304.

[2] المرجع السابق نفسه ؛ ج 2 ؛ ص 304.

[3] ابن عادل الحنبلي . اللّباب في علوم الكتاب . مرجع سابق ؛ ج 4 ؛ ص 356.

البعض لإثبات الواو، وفي ذلك يقول أبو حيَّان : « وزعم بعض أصحابنا أنَّ إثبات الواو في الجملة المنفية بـ"لم" هو المختار »[1]. وقال أيضا في نفس السياق السابق : « وليس إثبات الواو مع " لم" أحسن من عدمها، بل يجوز إثباتها وحذفها فصيحا، وقد جاء ذلك في القرآن »[2].

2- 8- مضارع منفي بـ " لم" ومقترن بالواو

تكرَّر هذا النَّمط كثيرا في القرآن الكريم، ومنه قوله تعالى : ﴿ **قَالَ إِنَّمَا أَنَا رَسُولُ رَبِّكِ لِأَهَبَ لَكِ غُلَامًا زَكِيًّا (19) قَالَتْ أَنَّى يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا** ﴾ [مريم : 19، 20].

فكل من جملة "ولم يمسسني" و "ولم أك" في محل نصبٍ على الحالية[3]، والمعنى : "كيف يكون لي ولد والحال أنَّه لم يلمسني بشر ولم أكن بغيا".

والواو في الجملة الأولى واجبة الوجود، والسبب عدم وجود رابط آخر في الجملة، إذ لو حذفت لأصبحت جملة الحال غريبة عن جملة صاحب الحال.

أمَّا الجملة الثّانية فهناك سببان لوجوب وجود الواو، تشترك في الأوَّل مع الجملة الأولى، أمَّا السبب الثَّاني فهو الرَّبط على سبيل المغايرة، والمقصود : ربط الحال الثانية بالحال الأولى ؛ لأنَّ المسّ كناية عن النِّكاح الحلال، أمَّا البغي فهو في الحرام، قال سيِّد

---

[1] أبو حيَّان . البحر المحيط . مرجع سابق ؛ ج 2 ؛ ص 304.

[2] المرجع السَّابق نفسه ؛ ج 2 ؛ ص 304.

[3] أبو السُّعود . إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم . مرجع سابق ؛ ج 3 ؛ ص 576 .

طنطاوي : في تفسير الآية : « كيف يكون لي غلام، والحال أنِّي لم يمسسني بشر من الرجال عن طريق الزواج الذي أحلَّه الله تعالى، ولم أك في يوم من الأيام بغيًا، أي : فاجرة تبغي الرجال »[1] ؛ وعليه فقد نفت مريم – عليها السلام – السببين الطبيعيين الذين تقرُّهما العادة لحصول الولد، وفرَّقت بينهما بالواو التي تقتضي العطف والمغايرة إمَّا في الصفة وإمَّا في الماهية.

وتسلُّط "لم" على المضارع تقلب زمنه إلى الماضي، ولكنَّ السياق يدل على الأزمنة الثلاثة : الماضي والحاضر والمستقبَل، فالماضي دلَّت عليه الدلالة اللغوية الوضعية، أمَّا الحاضر والمستقبل فدلَّت عليهما الدلالة العقلية، ويمكن أن نستشف هذا المعنى من قول ابن عاشور التالي : « وأمَّا قولها : "وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا" فهو نفي لأن تكون بغيًّا من قبل تلك السَّاعة، فلا ترضى بأن تُرمى بالبغاء بعد ذلك، فالكلام كناية عن التَّنزُّه عن الوصم بالبغاء بقاعدة الاستصحاب، والمعنى : ما كنت بغيًّا فيما مضى، أفأعدُّ بغيًّا في ما يستقبل »[2].

2– 9– مضارع منفي بـ " لمَّا " ومقترن بالواو

لم يرد المضارع المنفي بـ "لمَّا" في القرآن الكريم إلاَّ مقترنا بالواو[*]، ومنه قوله تعالى : ﴿ **قَالَتِ الْأَعْرَابُ آَمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي**

---

[1] محمد سيِّد طنطاوي . التفسير الوسيط . ط3 ؛ (مطبعة السعادة ؛ 1987 م) ؛ ج 16 ؛ ص 42.

[2] الطَّاهر بن عاشور . التحرير والتنوير . د ط ؛ (تونس : الدار التونسية للنشر ؛ 1984 م) ؛ ج 16 ؛ ص 82.

[*] وقد ورد غير مقترن بالواو في غير القرآن.

قُلُوبِكُمْ وَإِنْ تُطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَا يَلِتْكُمْ مِنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئًا إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾

[الحجرات : 14]

فجملة « "ولمَّا يدخل الإيمان في قلوبكم" حال من ضمير "قولوا" كأنَّه قيل : قولوا أسلمنا ما دمتم على هذه الصِّفة »[1]، ودخول " لمَّا " على المضارع نتج عنه بعض الدلالات الخفيَّة على سبيل الإشارة منها :

أنَّ هؤلاء الأعراب آمنوا فيما بعد ؛ لأنَّ "لمَّا" تتضمَّن معنى التوقُّع بالإضافة إلى النَّفي، قال أبو السُّعود : « وما في "لمَّا" من معنى التوقُّع مشعرٌ بأنَّ هؤلاء قد آمنوا فيما بعد»[2].

ومنها أيضا أنَّ استعمال "لم" لنفي الإيمان، ثم استعمال "لمَّا"، قد يوهم أنَّ في السِّياق تكرارا، ولكنَّ الأمر غير ذلك، والنَّص التالي لابن عاشور يوضِّحه، قال : « و" لمَّا" هذه أخت "لم" وتدل على أنَّ النَّفي بها متَّصل بزمان التكلُّم، وذلك الفارق بينها وبين "لم" أختها »[3].

---

[1] الألوسي . روح المعاني . مرجع سابق ؛ ج 26 ؛ ص 168.

[2] أبو السُّعود . إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم . مرجع سابق ؛ ج 5 ؛ ص 181.

[3] الطَّاهر بن عاشور . التّحرير والتّنوير . مرجع سابق ؛ ج 26 ؛ ص 265.

3- المبحث الثَّالث : أنماط الحال الواقعة جملة فعلية ماضية

جاءت جملة الحال الفعلية في القرآن الكريم موزعةً بين المضارع والماضي، وقد مرَّ بنا الأوَّل، أمَّا الثَّاني فقد وردت جملته الحالية : مثبتة ومنفية.

والمثبتة : وردت مقترنةً بالواو و" قد" معا، ومن دونهما، وبالواو فقط، وجاءت مصدرة أيضًا بـ "إلاَّ".

والمنفية : نفيت بـ "ما" مقترنةً بالواو ومن دونها، وجاء الفعل الماضي نفسه مفيدًا النَّفي، وهو الفعل "ليس". وعلى هذا الأساس كانت أنماط هذا المبحث كما يلي :

1- ماضي مثبت غير مقترن بـ " قد" وغير مقترن بالواو.

2- ماضي مثبت مقترن بالواو من غير " قد".

3- ماضي مثبت مقترن بالواو و بـ " قد".

4- ماضي منفي بـ "ما " وغير مقترنٍ بالواو.

5- ماضي منفي بـ "ما " ومقترنٌ بالواو.

6- "إلاَّ" مع الفعل الماضي.

7- "ليس" مع اسمها وخبرها.

3-1- ماضي مثبت غير مقترن بـ "قد" وغير مقترن بالواو

من هذا النَّمط في القرآن الكريم قوله تعالى : ﴿ **وَلَمَّا فَتَحُوا مَتَاعَهُمْ وَجَدُوا بِضَاعَتَهُمْ رُدَّتْ إِلَيْهِمْ قَالُوا يَا أَبَانَا مَا نَبْغِي هَذِهِ بِضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا وَنَمِيرُ أَهْلَنَا وَنَحْفَظُ أَخَانَا وَنَزْدَادُ كَيْلَ بَعِيرٍ ذَلِكَ كَيْلٌ يَسِيرٌ**﴾ [يوسف : 65].

وردت جملة الحال في قوله تعالى "ردَّت إلينا"[1] بدون " قد" والواو، وينبغي تقدير قد عند البصريين[*] في مثل هذه الحالات.

والصحيح جواز وقوع الماضي حالا بدون " قد"، كما هو مذهب الكوفيين في ذلك، ولا يحتاج إلى تقديرها لكثرة ورود ذلك في فصيح الكلام، وتأويل الكثير ضعيف جدًا، لأنَّ مقاييس العربية إنَّما تبنى على وجود الكثرة، وفي ذلك يقول أبو حيان : « وقد أجاز الأخفش من البصريين وقوع الماضي حالاً بغير تقدير " قد" وهو صحيح، إذ كثر ذلك في لسان العرب كثرةً توجب القياس، ويبعد فيها التأويل »[2].

ويغني عن " قد" في المواضع التي لا تذكر فيها السياق، وذلك أنَّ " قد" تأتي لمعانٍ مثل التقريب والتوقُّع والتحقيق. والتحقيق هو ألصق معانيها بها لا يفارقها البتة، وقد تكون هذه المعاني متضمنةً في السياق، فيغني ذلك عن وجودها، وهذا ما حصل في آيتنا هذه، فقد دلَّت لفظة "هذه" على معنًى من معاني " قد"، ألا وهو التّحقيق ؛ لأنَّ

---

[1] محي الدِّين الدرويش . إعراب القرآن الكريم وبيانه . مرجع سابق ؛ ج 4 ؛ ص 10.

[*] ينظر الخلاف في هذه المسألة في المبحث الأوَّل من هذا الفصل.

[2] أبو حيَّان . البحر المحيط . مرجع سابق ؛ ج 7 ؛ ص 472.

المشار إليه "البضاعة" محسوسٌ متواجدٌ متحقِّق بين أيديهم وهم يخاطبون أباهم، فأغنت لفظة "هذه" عن " قد"، وصار معناها مُضمَّنًا في النَّظم مع الفعل، وبفضلها صار الفعل الماضي صالحا للحالية.

أمَّا الواو فقد أغنى عنها الضمير العائد على "البضاعة"، فيكفي في جملة الحال رابط واحد يصلها بصاحبها.

3-2- ماضي مثبت مقترن بالواو من غير "قد"

ورد هذا النَّمط في قوله تعالى : ﴿ **قَالَ رَبِّ أَنَّى يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَكَانَتِ امْرَأَتِي عَاقِرًا وَقَدْ بَلَغْتُ مِنَ الْكِبَرِ عِتِيًّا** ﴾ [مريم : 8].

فجملة « "وكانت امرأتي عاقرًا "، حال من ياء المتكلم" »[1]، وردت مقترنةً بالواو دون " قد" على غير الأكثر، قال الرَّضي : « اجتماع الواو و" قد" ... أكثر من انفراد أحدهما، وانفراد " قد" أكثر من انفراد الواو »[2].

وإنَّما وردت الواو في هذا النَّمط، ولم ترد في النَّمط السابق[*] ؛ لأنَّ جملة الحال في هذا النَّمط بُنيَت على استئناف حكمٍ جديد، وهو في الوقت نفسه، مرتبط بما قبله ارتباطًا وثيقًا، ويدلُّ عليه قراءة الجملة من دون واو، هكذا " أنَّى يكون لي غلام، كانت

---

[1] الطَّاهر بن عاشور . التَّحرير والتَّنوير . ج 16 ؛ ص 70.

[2] الرَّضيّ . شرح الكافية . مرجع سابق ؛ ج 2 ؛ ص 46.

[*] ماضي مثبت غير مقترن بـ "قد" وغير مقترن بالواو.

امرأتي عاقرا "، حينئذٍ تصير الجملة الثانية غريبةً تمامًا عن الجملة الأولى.

ولم تذكر " قد" لأنَّ معناها دلَّ عليه السِّياق، فلو ذكرت لكان معناها التَّحقيق، والتَّحقيق موجودٌ ضمنًا ؛ فكونها عاقر، تحقَّق بعدم إنجابها، وعدم الإنجاب من عاقر أمر مؤكَّد، لا يُحتاج إلى تأكيده.

3-3- ماضي مثبت مقترن بالواو و" قد" (*)

أكثر الحال التي جاءت جملة ماضية في القرآن الكريم جاءت على هذا النَّمط، وممَّا ورد منه قوله تعالى : ﴿ **أَفَتَطْمَعُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ مِنْ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ** ﴾ [البقرة : 75].

جملة " قد كان فريق منهم يسمعون كلام الله" في محل نصب حال[1]، ومعنى "قد" في الجملة تقريب الماضي من الحاضر، أو بالأحرى وصل الماضي بالحاضر، وقد أشار ابن السَّرَّاج إلى هذا المعنى في سياق شرحه للمثال التالي : " رأيت زيدا قد ركب"، قال : « أي : راكبًا، إلاَّ أنَّك إنَّما تأتي بـ " قد" في هذا الموضع، إذا كان ركوبه متوقعاً، فتأتي " بقد" ليعلم أنَّه قد ابتدأ بالفعل ومرَّ منه جزء، والحال معلوم منها أنَّها تتطاول، فإنَّما صلح الماضي هنا ؛ لاتِّصاله بالحاضر فأغنى عنه، ولولا ذلك لم يجز، فمتى رأيت

*) لم نجد فرقًا بين وجود الواو وعدمها في هذا النَّمط إلاَّ توكيد الرَّبط، أي : الواو مع الضمير. مع العلم أنَّ مجيء الماضي مع قد من غير واو قليل جداً في القرآن الكريم، ومنه قوله تعالى : ﴿ **وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ امْرَأَةُ الْعَزِيزِ تُرَاوِدُ فَتَاهَا عَنْ نَفْسِهِ قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا** ﴾ [يوسف : 30].

1) السَّمين الحلبي . الدُّرُّ المصون في علوم الكتاب المكنون . مرجع سابق ؛ ج 1 ؛ ص 440.

فعلاً ماضيًا قد وقع موقع الحال، فهذا تأويله، ولابد من أن يكون معه " قد" إمَّا ظاهرة و إمَّا مضمرةً »[1]. رغم أنَّنا لا نوافقه في وجوب تقدير " قد"، ونميل إلى قول الكوفيّين في هذه المسألة – وقد مرَّت بنا– إلاَّ أنَّ كلامه في معنى " قد" نفيس جدًا، يفتح أمامنا آفاقا تفسيرية جديدة، يمكن أن نجتهد في ضوئه فنقول :

إنَّ سبب ورود الحال بلفظ الماضي هو : تأكيد أنَّ هذه الحال ليست آنيَّةً طارئة، وإنَّما هي موجودة في من اتَّصفوا بها قبل زمن ذكر الحال، واستمرَّت هذه الحال مع صاحبها، ملازمة له حتى وقت ذكرها والتكلُّم بها، والذي ضمن لها هذا الاتِّصال هو دخول " قد" عليها كما أشار إلى ذلك ابن السَّرَّاج، ففي مثالنا قد كان أهل الكتاب يحرِّفون كلام الله قبل بعثة النَّبي – صلى الله عليه وسلم – واستمر التَّحريف إلى زمنه، والذي حقَّق هذا المعنى هو دخول " قد" على الماضي.

3-4- ماضي منفي بـ "ما" و غير مقترن بالواو

لم يرد هذا النَّمط في القرآن الكريم إلاَّ في أربعة مواضعَ، ومنها قوله تعالى : ﴿ **وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِنْ أَمْرِنَا مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ وَلَكِنْ جَعَلْنَاهُ نُورًا نَهْدِي بِهِ مَنْ نَشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ** ﴾[الشورى : 52].

فجملة « "ما كنت ... الخ" حالية من ضمير أوحينا »[2] جاء الماضي فيها منفيًا

---

[1] ابن السَّرَّاج . الأصول في النَّحو ؛ ج 1 ؛ ص 216.

[2] الألوسي . روح المعاني . مرجع سابق ؛ ج 25 ؛ ص 58.

بـ "ما " ومن غير واو ؛ لأنَّ جملة الحال مرتبطةٌ بما قبلها ارتباط الظرف بمظروفه، وليس هنالك تغايرًا يقتضي الرَّبط بالواو، بل فاكتُفيَ بالضمير، والمعنى « أوحينا إليك في حال انتفاء علمك بالكتاب والإيمان، أي : أفضنا عليك موهبة الوحي في حال خلوك عن علم الكتاب وعلم الإيمان »[1] .

وعُبِّر عن الحال بالفعل الماضي، لأنَّ عدم الدراية كانت قبل النُّبوَّة، وقد أشار إلى هذا المعنى سيِّد طنطاوي في تفسيره، فقال : « المقصود بهذه الآية الكريمة نفي علم رسول الله – صلى الله عليه وسلم – بهذا القرآن قبل النُّبوَّة، ونفي أن يكون – أيضًا – عالماً بتفاصيل وأحكام هذا الدِّين، لا نفي أصل الإيمان »[2].

فإن قال قائل : كيف صحَّ مجيء الحال فعلا ماضيا، مع أنَّ من شرط الحال أن تكون في الزَّمن الحاضر، ولم تدخل عليه قد فتقرِّبه من الحاضر ؟ وجواب ذلك أنَّ الفعل الماضي « إذا وجدت قبله "ما" النافية كان معناه منفيًا، وكان زمنه قريبًا من الحال »[3]، وبالتالي لعبت "ما" دور " قد " في تقريب الماضي من الحاضر، فصحَّ بذلك مجيء الماضي حالًا .

---

[1] الطَّاهر بن عاشور . التَّحرير والتَّنوير . مرجع سابق ؛ ج 25 ؛ ص 152.

[2] محمد سيِّد طنطاوي . التفسير الوسيط . مرجع سابق ؛ ج 20 ؛ ص 82.

[3] عبَّاس حسن . النَّحو الوافي . مرجع سابق ؛ ج 1 ؛ ص 53.

3-5- ماضي منفي بـ "ما " ومقترن بالواو

لم يتكرَّر هذا النَّمط كثيراً في القرآن الكريم، وممَّا جاء منه قوله تعالى : ﴿ **قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَا ذَلُولٌ تُثِيرُ الْأَرْضَ وَلَا تَسْقِي الْحَرْثَ مُسَلَّمَةٌ لَا شِيَةَ فِيهَا قَالُوا الْآنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ** ﴾ [البقرة : 71] .

قال أبو السُّعود : « كاد من أفعال المقاربة وضع لدنوِّ الخبر من الحصول، والجملة حال من ضمير "ذبحوا" أي : فذبحوها والحال أنَّهم كانوا قبل ذلك بمعزل منه »[1] .

وجيء بالواو بينها وبين الجملة التي قبلها، لاستئناف إسناد جديد بسبب التغاير بينهما.

كما أنَّ دخول الفعل "كاد" على جملة الحال أعطاها معنًى مميزًا بديعًا، إذ إنَّ هذا الفعل ينفي خبره[*]، إذا كان هو مثبتًا، ويكون الخبر مثبتًا، إذا كان هو منفيًا كما هي الحال في مثالنا هذا، وقد رجَّح هذا المعنى ابن عاشور في تفسيره، بعد أن عرض مجموعة من الأقوال في معنى "كاد"، فقال : « وعندي أنَّ الحق هو المذهب الثَّاني : وهو أنَّ نفيها في معنى الإثبات، وذلك لأنَّهم لمَّا وجدوها في حالة الإثبات مفيدةً معنى النَّفي، جعلوا نفيها بالعكس ... ويشهد لذلك مواضع استعمال نفيها، فإنَّك تجد جميعها

---

[1] أبو السُّعود . إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم . مرجع سابق ؛ ج 1 ؛ ص 190.

[*] لأنَّه من النَّواسخ .

بمعنى مقاربة النَّفي، لا نفي المقاربة، ولعلَّ ذلك من قبيل القلب المطَّرد فيكون قولهم "ما كاد يفعل" و "لم يكد يفعل" بمعنى "كاد ما يفعل" »[1]، وبالتَّالي يكون معنى الآية : فذبحوها وكادوا ما يفعلون ذبحها بسبب عنادهم ومماطلتهم .

3-6- " إلَّا" مع الفعل الماضي

وممَّا ورد منه قوله تعالى : ﴿ **وَمَا يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ** ﴾ [الحجر : 11] .

قال أبو السُّعود في إعراب "إلا كانوا به يستهزئون" : « والجملة في محل النَّصب، على أنَّها حال مقدَّرة من ضمير المفعول في يأتيهم »[2].

والمثير للاهتمام أنَّ جميع المواضع التي وردت بهذا الشَّكل في القرآن الكريم سبقت بفعل منفي، إمَّا ماضٍ أو مضارع، وهذا الأسلوب يفيد الحصر، والحصر بهذه الطريقة يكون مضمَّنًا معنى الشَّرط والجزاء، قال الرَّضيّ معللا هذا الأسلوب : « لأنَّ هذا المعنى هو معنى الشرط والجزاء ... فلمَّا كان تعقب مضمون ما بعد "إلاَّ" لمضمون ما قبلها هو المراد، وكان معنى حرف النَّفي مع "إلاَّ" يفيد معنى الشَّرط والجزاء، أعني لزوم الثَّاني للأوَّل، جاز أن يعتبر معنى الشَّرط والجزاء مع حرف النَّفي و"إلاَّ"، فيصاغ ما قبل "إلاَّ"، وما بعدها صوغ الشَّرط والجزاء ... فجاز كون الماضي الذي بعد إلَّا ههنا مجرَّدًا

---

[1] الطَّاهر بن عاشور . التّحرير والتّنوير . مرجع سابق ؛ ج 1 ؛ ص 559.

[2] أبو السُّعود . إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم . مرجع سابق ؛ ج 3 ؛ ص 297 .

عن " قد" والواو، مع أنَّه حال ... وذلك لكونه متضمنًا معنى الجزاء »[1].

ولذلك أوَّل البعلي الآية بقوله : « المعنى : كلَّما أتاهم رسول كانوا به يستهزئون»[2]، والمقصود أنَّ كل إتيان يصاحبه استهزاء، والمصاحبة بالحدث تقتضي المصاحبة بزمن الإتيان والاستهزاء، فلا فجوة زمنية بين الحدثين : الرئيس، والواصف الذي يصوِّر في هذا الأسلوب أحوال الكفَّار وقد تطاولت تطاولًا كلِّيًا، حتى أصبحت كالصفات لهم، ولكنَّها تبقى أحوال لأنَّها متحوِّلة، أي : أنَّ الاستهزاء سينقص في حال عدم إتيان رسولٍ، ويظهر ويزداد في حال الإتيان.

3-7- " ليس" مع اسمها وخبرها

ورد هذا النَّمط قليلًا في القرآن الكريم، ومنه قوله تعالى : ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ وَلَسْتُمْ بِآَخِذِيهِ إِلَّا أَنْ تُغْمِضُوا فِيهِ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ** ﴾ [البقرة : 276] .

فقوله تعالى : "وَلَسْتُمْ بِآَخِذِيهِ" « جملة حالية من ضمير " تنفقون" »[3]، والمقصود كما قال الألوسي : « والحال أنَّكم لستم بآخذيه في وقت من الأوقات أو بوجه

---

[1] الرَّضي . شرح الكافية . مرجع سابق ؛ ج 2 ؛ ص 138، 139.

[2] ابن أبي الفتح البعلي . الفاخر في شرح جمل عبد القاهر. تح : ممدوح محمد خسارة ؛ ط1 ؛ (الكويت ؛ 2002 م)؛ ج 1 ؛ ص 382.

[3] الطَّاهر بن عاشور . التَّحرير والتَّنوير . مرجع سابق ؛ ج 2 ؛ ص 57.

من الوجوه ... إلَّا وقت إغماضكم »[1] .

ولم تدخل " قد" على الجملة بالرغم من أنَّ الفعل ماضٍ للتَّضاد بين المعنيين، فـ " قد" للتَّحقيق، وحتى لو تضمَّنت معنى التقريب، فإنَّ التَّحقيق لا يفارقها[*]، والتَّحقيق فيه معنى الإثبات، أمَّا " ليس" فهي للنَّفي، وتأكَّد هذا النَّفي بدخول الباء الزائدة في خبرها.

وهناك سبب آخر غير التَّضاد منع من دخول " قد"، وهو اكتفاء " ليس" بنفسها في الدلالة على الحال، فهي وإن كانت بصيغة الماضي لا تتحوَّل عنه – يعني غير متصرِّفة – إلاَّ أنَّها « كلمة دالة على نفي الحال وتنفي غيره بالقرينة »[2]، ولا قرينة هنا تصرفها عن الماضي.

---

[1] الألوسي . روح المعاني . مرجع سابق ؛ ج 3 ؛ ص 39.

[*] وذلك إذا تلاها فعل ماضي، أمَّا إذا جاء بعدها فعل مضارع فتكون حينئذ للتّقليل.

[2] ابن هشام . مغني اللَّبيب عن كتب الأعاريب . مرجع سابق ؛ ج 3 ؛ ص 553.

4- المبحث الرابع : أنماط الحال الواقعة جملة اسمية

هناك مجموعة من العناصر جعلت جملة الحال الاسمية غنيةً بتنوُّعها، فصدر الجملة (المبتدأ) أحيانًا يكون اسمًا ظاهرًا، وأحيانًا أخرى يكون ضميرًا منفصلًا، وخبرها يأتي مفردًا، وشبه جملة، وجملة. وقد يُعدَل عن التَّرتيب الأصلي فيتقدَّم الخبرُ المبتدأَ. وتأتي الجملة ككلٍّ مسبوقةً بالواو أو بـ "أو"، وتأتي عاريةً منهما، كلُّ هذا أثَّر في جملة الحال الاسمية، فتنوَّعت إلى الأنماط التّالية :

1- الواو مع مبتدأ (ضمير) مع خبر مفرد.

2- الواو مع اسم ظاهر (مبتدأ) مع الخبر.

3- الواو مع الضمير (مبتدأ) مع خبر جملة فعلية.

4- الواو مع حرف النَّفي مع خبر مقدَّم ومبتدأ مؤخَّر.

5- الواو مع خبر مقدَّم (شبه جملة) ومبتدأ مؤخَّر.

6- خبر مقدَّم (شبه جملة) ومبتدأ مؤخَّر.

7- مبتدأ (اسم ظاهر) مع خبره.

8- ضمير (مبتدأ) مع خبر مفرد.

9- "أو" مع الضمير (مبتدأ) مع الخبر.

4-1- الواو مع مبتدأ (ضمير) مع خبر مفرد

ورد هذا النَّمط في القرآن الكريم كثيرًا، وممَّا ورد منه قوله تعالى : ﴿ **كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ** ﴾ [البقرة : 216] .

فجملة "وهو كره لكم" حال[1] من "القتال"، وقد صدِّرت بالواو والضمير مبالغةً في الرَّبط، ولأنَّ « الأصل ألاَّ تجيء جملةٌ من مبتدأ وخبرٍ حالًا إلاَّ مع الواو، وأمَّا الذي جاء من ذلك، فسبيله سبيل الشيء يخرج عن أصله وقياسه والظاهر فيه، بضربٍ من التأويل ونوعٍ من التَّشبيه »[2].

وجيء بالحال في هذا الموضع جملة اسمية ؛ ليُبيَّن أثر القتال في نفوس المخاطَبين على الإطلاق، غير مقيَّد بحالة فرضه عليهم، ولو جيء بها مفردةً، بأن قيل مثلاً : "كارهين له"، "أو مكروهًا منكم"، لأفاد ذلك كراهيتهم للقتال المفروض عليهم فقط، لكنَّ الجملة أفادت أنَّ كره القتال على إطلاقه ثابت في النُّفوس ؛ ولذلك أردف بقوله تعالى : ﴿ **وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ** ﴾ للإشارة إلى أنَّ فرضه عليهم مع ثبوت كراهيته في نفوسهم، عائد إلى كون الخير والشَّرِّ في الأمور ليسا مرتبطين بالرغبة فيها أو عنها، وإنَّما هما مرتبطان بالحكمة.

---

[1] أبو حيَّان . البحر المحيط . مرجع سابق ؛ ج 2 ؛ ص 152.

[2] الجرجاني . دلائل الإعجاز. مرجع سابق ؛ ص 218 .

4-2- الواو مع اسم ظاهر (مبتدأ) مع الخبر

من المواضع التي جاءت على هذا القالب قوله تعالى : ﴿ **يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَاللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ** ﴾ [الصف : 8].

فقوله تعالى : "والله متمُّ نوره" جملة اسمية في محل نصب حال من الواو في "يريدون" أو "يطفئوا" [1].

وقد ربطت جملة الحال مع صاحبها بالواو فقط دون الضمير، وهذا الرَّبط بالواو غالب فيها كما قال الجرجاني : « الجملة إذا كانت من مبتدأ وخبر فالغالب عليها أن تجيء مع الواو »[2].

ومعنى الآية أنَّ الكفَّار يريدون إخماد نور الله، أي : الإسلام بأفواههم، وهذه الإرادة مستمرَّة عبر الأزمان لذلك عبَّر عنها بالفعل المضارع الدَّال على التجدُّد والاستمرار، وهذه الإرادة كائنة حال كون الله متمُّ نوره، بإظهاره في الآفاق وإعلائه على غيره.

وقد جاءت الحال جملةً اسميةً في مقابلة الجملة الفعلية، « والجملة الاسمية تفيد ثبوت هذا الإتمام، والتَّمام هو حصول جميع ما للشيء من كيفية أو كميَّة، فتمام النُّور حصول أقوى شعاعه، وإتمامه إمداد آلته بما يقوِّي شعاعه، كزيادة الزَّيت في المصباح

---

[1] سليمان بن عمر العجيلي الجمل . الفتوحات الإلهية (حاشية الجمل على الجلالين) . د ط ؛ (لبنان – بيروت : دار الفكر ؛ د ت) ؛ ج 4 ؛ ص 331.

[2] الجرجاني . دلائل الإعجاز . مرجع سابق ؛ ص 202.

وإزالة ما يغشاه »[1].

4-3- الواو مع الضمير (مبتدأ) مع خبر جملة فعلية

تكرَّر هذا النَّمط كثيرًا في القرآن الكريم ومنه قوله تعالى : ﴿ **وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ تُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ** ﴾ [البقرة : 281].

فقوله "وهم يظلمون" جملة حالية من "كلُّ نفس"[2]، وهي حال مؤكِّدة لعاملها، إذ التوفية أن يعطى الإنسان ما يستحقُّه، لا يُنقصُ منه ولا يُزادُ فيه، وذلك هو المراد بعدم الظُّلم في الآية، لذلك جيء بـ "لا" النَّافية الداخلة على جملة الخبر، فقد كان لها الدَّور الكبير في الجمع بين التوفية ونفي الظُّلم على سبيل التأكيد.

وقد لعبت الواو – أيضًا – دورًا مهمًّا في المحافظة على نظم الكلام وتماسكه واختصاره، فجاء الكلام على سبيل الاستئناف لكنَّه متَّصل بما قبله – بصاحب الحال – اتِّصالًا وطيدًا، ذلك لأنَّ واو الحال في هذا النَّمط حملت بين جنبيها واو الاستئناف، وهذا ما أشار إليه الجرجاني وهو يحلِّل مثالًا يتطابق مع الآية الكريمة، فقال : « إنَّ السبب في ذلك أنَّ المعنى في قولك : "جاءني زيد وهو يسرع" على استئناف إثبات للسرعة، ولم يكن ذلك في "جاءني زيد يسرع"، و ذلك أنَّك إذا أعدت ذكر زيدٍ فجئت بضميره المنفصل المرفوع، كان بمنزلة أن تعيد اسمه صريحًا، فتقول : "جاءني زيدٌ وزيدٌ يسرع"، في أنَّك لا

---

[1] الطَّاهر بن عاشور . التَّحرير والتَّنوير . مرجع سابق ؛ ج 28 ؛ ص 190 ، 191.

[2] السَّمين الحلبي . الدُّرُّ المصون في علوم الكتاب المكنون . مرجع سابق ؛ ج 2 ؛ ص 650.

تجد سبيلًا، إلى أن تدخل "يسرع" في صلة المجيء وتضمَّه إليه في الإثبات، و ذلك أنَّ إعادتك ذكر "زيد" لا يكون حتى تقصد استئناف الخبر عنه، بأنَّه يسرع، وحتى تبتدئ إثباتًا للسرعة، لأنَّك إن لم تفعل ذلك، تركت المبتدأ الذي هو ضمير "زيد" أو اسمه الظاهر بمضيعةٍ وجعلته لغوًا »[1].

4-4- الواو مع حرف النَّفي "ما" مع خبر مقدم ومبتدأ مؤخر

لم يتكرَّر هذا النَّمط في القرآن الكريم كثيرا، وممَّا ورد منه قوله تعالى : ﴿ **مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآَخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ وَمَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا وَمَا لَهُ فِي الْآَخِرَةِ مِنْ نَصِيبٍ** ﴾ [الشورى : 20].

"نصيب" مبتدأ مؤخَّر مجرور بـ "من" الزائدة مرفوع محلاً، وخبره شبه الجملة "له"، وشبه الجملة "في الآخرة" متعلِّق "بنصيب"، والجملة في محل نصب حال[2]، و "ما" نافية من أحرف " ليس" ولم تعمل هنا لتقدُّم الخبر على المبتدأ ؛ إذ من شروط عملها « أن لا يتقدَّم خبرها على اسمها، فإن تقدَّم بطل عملها »[3].

وجـيء بالواو لربط جملة الحال بما قبلها على سبيل استئناف إسنادٍ جديد، فالذي

---

[1] الجرجاني . دلائل الإعجاز . مرجع سابق ؛ ص 215 ، 216.

[2] محمود صافي . الجدول في إعراب القرآن وصرفه . ط 2 ؛ (دمشق – بيروت : دار الرَّشيد، بيروت – لبنان : مؤسسة الإيمان ؛ 1995 م) ؛ ج 13 ؛ ص 33. محي الدِّين درويش . إعراب القرآن الكريم وبيانه . مرجع سابق ؛ ج 7 ؛ ص 31.

[3] الغلاييني . جامع الدروس العربية . مرجع سابق ؛ ج 2 ؛ ص 292.

اقتصرت همَّته على الدنيا، يحصل له أمران : الأوَّل أن يؤتيه الله الدنيا، والثَّاني ليس له نصيب في الآخرة، كأنَّه قال : "نؤته منها" أي : من بعضها حال كونه ليس له في الآخرة نصيب.

وسبب تقديم الخبر في جملة الحال هو كون المبتدأ نكرةً، ولا يجوز الابتداء بالنكرة إلاَّ بمسوِّغات، ومن هذه المسوِّغات « أن يكون خبرها ظرفًا أو جارًا ومجرورًا مقدَّمًا عليها »[1]، وجيء بالمبتدأ نكرةً لإفادة العموم ؛ إذ النَّكرة في سياق النَّفي تفيد العموم، وبدخول "من" الزائدة المفيدة للتَّوكيد صار النَّفي مؤكدًا، والمقصود أنَّ مريد الدنيا وحدها ليس له في الآخرة نصيب، أيًّا كان نوعه، وأيًّا كان حجمه، النَّوع دلَّ عليه العموم، والحجم – الكمّ – دلَّت عليه "من" الزائدة.

4-5- الواو مع خبر مقدم (شبه جملة) ومبتدأ مؤخر

ورد هذا النَّمط في مواضع قليلة جدًا في القرآن الكريم، ومنه قوله تعالى : ﴿ **وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ سُبْحَانَهُ وَلَهُمْ مَا يَشْتَهُونَ** ﴾ [النَّحل : 57].

قال أبو السُّعود معربًا الآية : « "ما" مرفوعة المحلّ على أنَّه مبتدأ والظَّرف المقدَّم خبره، والجملة حالية »[2] من الواو في يجعلون أي مشركي العرب.

---

[1] الغلاييني . جامع الدروس العربية . مرجع سابق ؛ ج 2 ؛ ص 255.

[2] أبو السُّعود . إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم . مرجع سابق ؛ ج 3 ؛ ص 373 .

وقد جاء هذا النَّمط بالواو على عكس الأصل، إذ الغالب في جملة الحال التي خبرها شبه جملة مقدم، أن تربط بالضمير فقط[1]، والخروج عن الأصل يكون دائماً لنكتة أو معنىً جديد، والنُّكتة هنا المقابلة، أي : مقابلة ما بعد الواو بما قبلها، ودليل ذلك أنَّنا إذا حذفنا ما قبلها صحَّ المعنى بدونها، فيكون الكلام "ويجعلون لهم ما يشتهون"، أمَّا إذا حذفنا الواو وحدها فسد المعنى، وصارت لفظة "سبحانه" الدَّالة على التّنزيه تناقض ما بعد الواو – بعد حذفها – ويصير الكلام يدلُّ على موافقة الله لقولهم – تعالى الله عن ذلك – فتبيَّن أنَّ الواو أثَّرت في التركيب كلِّه، وأصبح في التَّركيب تنزيهان : تنزيهٌ صريح دلَّ عليه لفظ سبحانه، وتنزيهٌ ضمني يفهم من المقابلة.

وهناك خروج آخر عن الأصل : وهو تقديم الخبر "لهم" في جملة الحال علَّله ابن عاشور بقوله : « وتقديم الخبر في الجملة للاهتمام بهم في ذلك على طريقة التهكُّم »[2] .

4-6- خبر مقدَّم (شبه جملة) ومبتدأ مؤخَّر

لم يتكرَّر هذا النَّمط في القرآن الكريم كثيرًا، وممَّا ورد منه قوله تعالى : ﴿ **وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ آَيَةَ مُلْكِهِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ التَّابُوتُ فِيهِ سَكِينَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَبَقِيَّةٌ مِمَّا تَرَكَ آَلُ مُوسَى وَآَلُ هَارُونَ تَحْمِلُهُ الْمَلَائِكَةُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآَيَةً لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ** ﴾ [البقرة : 248] .

---

[1] الجرجاني . دلائل الإعجاز. مرجع سابق ؛ ص 202 ، 203. وينظر: نمط (خبر مقدَّم ومبتدأ مؤخَّر).

[2] الطّاهر بن عاشور . التّحرير والتّنوير . مرجع سابق ؛ ج 14 ؛ ص 183.

فجملة "فيه سكينة" جملة اسمية في محل نصب حال من "التَّابوت"[1] ولم تربط الجملة بصاحبها بالواو واكتفت بالضمير فقط ؛ بسبب كون الخبر ظرفًا مقدَّمًا على المبتدأ، يقول الجرجاني : « فإن كان الخبر في الجملة من المبتدأ والخبر ظرفًا، ثمَّ كان قدِّم على المبتدأ كقولك "عليه سيف" و "في يده سوط" كثر فيها أن تجيء بغير واو »[2].

وهناك سبب آخر له علاقة بالسِّياق، وتوضيحه أنَّ السكينة هي : « الطمأنينة ولمَّا كانت حاصلة بإتيان التابوت، جُعِل التَّابوت ظرفًا لها، وهذا من المجاز الحسن، وهو تشبيه المعاني بالأجرام »[3]، ولو جيء بالواو لما حصل هذا المعنى، لأنَّ الواو تُجتَلب لإسناد كلام جديد لصاحبها، « وتسميتنا لها "واو الحال" لا يخرجها عن أن تكون مُجتلبةً لضمِّ جملة إلى جملة »[4]. وتقديم الخبر هو الذي صحَّح مجيء المبتدأ نكرةً [*].

4-7- مبتدأ (اسم ظاهر) مع خبره

قال تعالى : ﴿ **وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُمْ مُسْوَدَّةٌ أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِلْمُتَكَبِّرِينَ** ﴾ [الزمر : 60].

هذا النَّمط قليل جدًا في القرآن الكريم وكلام العرب، حتَّى عدَّه الزَّمخشري شذوذًا

---

[1] السّمين الحلبي . الدُّرُّ المصون في علوم الكتاب المكنون . مرجع سابق ؛ ج 2 ؛ ص 524.

[2] الجرجاني . دلائل الإعجاز . مرجع سابق ؛ ص 202 ، 203.

[3] أبو حيَّان . البحر المحيط . مرجع سابق ؛ ج 2 ؛ ص 270.

[4] الجرجاني . دلائل الإعجاز . مرجع سابق ؛ ص 214.

[*] ينظر : في هذا المبحث : نمط (الواو مع حرف النَّفي مع خبر مقدَّم ومبتدأ مؤخَّر).

وقبله الفرَّاء [1]، وخالفهم أبو حيَّان في ذلك ونقل قولهم بصيغة التمريض[*]، فقال : « "وجوههم مسودة" جملة في موضع الحال، وفيها ردٌ على الزَّمخشري، إذ زعم أنَّ حذف الواو من الجملة الاسمية المشتملة على ضمير ذي الحال شاذٌّ، وتبع في ذلك الفرَّاء، وقد أعرب هو هذه الجملة حالًا فكأنَّه رجع عن مذهبه ذلك »[2].

ومع هذا الرد إلاَّ أنَّ أبا حيَّان اعتبر : « اجتماع الواو والضّمير في الجملة الاسمية الواقعة حالًا أكثر من انفراد الضمير »[3].

وقد رد على الزَّمخشري –أيضًا– ابن هشام فقال : « وليس كذلك لورودها في مواضع من التنزيل : ﴿ **اهبطوا بعضكم لبعض عدو** ﴾ [البقرة : 36] »[4]، وذكر ابن هشام مجموعة من الآيات اكتفينا منها بواحدة، وكما هو معلوم السَّماع مقدَّم على القياس، بل الثَّاني مبني على الأوَّل .

4-8- ضمير (مبتدأ) مع خبر مفرد

تكرَّر هذا النَّمط في القرآن الكريم مرَّات كثيرة، وممَّا ورد منه قوله تعالى : ﴿ **اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آَمَنُوا يُخْرِجُهُمْ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَوْلِيَاؤُهُمُ الطَّاغُوتُ**

---

[1] الزَّمخشري . المفصل في علم العربية . مرجع سابق ؛ ص 64. السُّيوطي . همع الهوامع في شرح جمع الجوامع . مرجع سابق ؛ ج 4 ؛ ص 47.

[*] استعمل لفظة " زعم " للدلالة على أنَّ هذا المذهب زعمٌ فقط، مخالف للحقيقة.

[2] أبو حيَّان . البحر المحيط . مرجع سابق ؛ ج 7 ؛ ص 419.

[3] المرجع السَّابق نفسه ؛ ج 1 ؛ ص 316.

[4] ابن هشام . مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب . مرجع سابق ؛ ج 5 ؛ ص 611 .

يُخْرِجُونَهُمْ مِنَ النُّورِ إِلَى الظُّلُمَاتِ أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾ [البقرة : 257] .

فجملة "هم فيها خالدون" في محل نصب حال[1]، وقد تصدَّرت بضمير ذي الحال ولم تربط بصاحبها بالواو، قال الجرجاني : « فإن كان المبتدأ من الجملة ضمير ذي الحال لم يصلح بغير الواو البتة »[2]، والجواب على ذلك من ثلاثة أوجه :

الأوَّل : إنَّ ما قاله الجرجاني غير مسلَّم به ولا مجمع عليه، فقد أحصينا كثيرًا من المواضع[3] أعربت كلها حال في القرآن الكريم، والسَّماع يهدم القياس.

الثَّاني : إنَّ جميع المواضع السَّابقة وردت بلفظ واحد "هم فيها خالدون"، وسبقت معظمها باسم الإشارة "أولئك"، وقد لعبت الإشارة دورًا مهمًا في الربط بينها وبين صاحبها ؛ وذلك لأنَّ الحال مع صاحبها بمثابة الخبر مع المبتدأ، وكما تربط جملة الخبر بما قبلها باسم الإشارة ربطت هنا جملة الحال كذلك . وقد أشار الألوسي إلى هذا المعنى حين جعل « أولئك إشارة إلى الموصول، باعتبار اتِّصافه بما في حيِّز الصلة »[4].

الثَّالث : جوَّز أبو البقاء أن تكون الجملة حالًا من النَّار « لأنَّ في الجملة

---

[1] بهجت عبد الواحد صالح . الإعراب المفصَّل لكتاب الله المرتَّل . ط1 ؛ (الأردن – عمان : دار الفكر للنشر والتوزيع ؛ 1993 م) ؛ ج 1 ؛ ص 357.

[2] الجرجاني . دلائل الإعجاز. مرجع سابق ؛ ص 202.

[3] ينظر : البقرة الآيات التالية : 39، 81، 82، 217، 257 . آل عمران الآيات التالية : 116 . الأعراف الآيات : 36، 42 . يونس الآيات : 26، 27 . هود الآية : 23 . الرعد الآية : 5 . المجادلة الآية : 17.

[4] الألوسي . روح المعاني . مرجع سابق ؛ ج 3 ؛ ص 15.

ضميرًا يعود عليها »[1]، وبذلك تكون من باب التوكيد لما قبلها، فمصاحبة النَّار ملازمتها، وهو نفس معنى الخلود فيها.

4-9- " أو" مع الضمير (مبتدأ) مع الخبر

ورد هذا النَّمط في القرآن الكريم مرَّةً واحدةً في قوله تعالى : ﴿ **وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ** ﴾ [الأعراف : 14].

من المواضع التي يجب فيها حذف واو الحال « أن تقع بعد عاطفٍ »[2]، مثل الآية السَّابقة، وذلك « استثقالًا، لاجتماع حرفي عطفٍ، لأنَّ واو الحال هي واو العطف، استعيرت للوصل »[3].

وبياتًا عند الزَّمخشري : مصدر منصوب على الحال، قال : « "بياتًا" مصدر واقع موقع الحال، بمعنى : بائتين، يقال : "بات بياتًا حسنًا"، و "بيتة حسنة" وقوله "وهم قائلون" حال معطوفة على بياتًا، كأنَّه قيل : فجاءهم بأسنا بائتين أو قائلين »[4]، والمقصود أنَّ العذاب يأتي وقت الرَّاحة، سواء كان ليلاً أو نهارًا، فإذا علم ذلك فإنَّ في هذا الموضع بالذات سببًا آخر لحذف الواو، وهو التَّنويع في وقت مجيء العذاب، وهذا الأخير لا يتأتى بالواو ولو جيء بها لفسد المعنى المراد، والحرف المناسب للتَّنويع هو

---

[1] العكبري . التبيان في إعراب القرآن . مرجع سابق ؛ ج 1 ؛ ص 56.

[2] الغلاييني . جامع الدروس العربية . مرجع سابق ؛ ج 3 ؛ ص 104.

[3] الزَّمخشري . الكشّاف . مرجع سابق ؛ ج 2 ؛ ص 423.

[4] المرجع السَّابق نفسه ؛ ج 2 ؛ ص 422، 423.

"أو" إمَّا البيات أو القيلولة .

وفائدة الإتيان بالحال بعد الظَّرف : بيان ما كانوا عليه وقت حلول العذاب، وذلك أنَّ الظرف بيَّن وقت حلوله، وجاءت الحال كاشفة عمَّا كانوا عليه.

وجيء بها جملة، حيث لم يقل "نائمين"، أو "لاعبين" : إشارة إلى الاستغراق في الحدثين، ففاجأهم العذاب من حيث لم يكونوا يتوقعونه .

5- المبحث الخامس : أنماط الحال الواقعة جملة منسوخة

تدخل على جملة المبتدأ والخبر ألفاظٌ سمَّاها النُّحاة بالنَّواسخ، فتغيِّر حكمهما إلى الرفع أو النَّصب، وهذا التَّغيير ليس على مستوى الشَّكل فقط، بل يصحبه تغيير في المعنى أيضًا، ناتج عن التفاعل الحاصل بين المعنى الأصلي للجملة من جهة، وبين المعاني المحمَّلة بها هذه النَّواسخ من جهة أخرى، وقد تصدَّرت بعض هذه النَّواسخ جملة الحال، وبتتبُّعها في القرآن الكريم، وجدنا ستةً منها فقط ناسخة لجملة الحال فيه ، وهي : "ما"، "إنَّ"، "كأنَّ" المشدَّدة، "كأن" المخفَّفة، "لكنَّ"، و"لا". ولذلك كانت أنماط هذا المبحث كالتَّالي :

1- "ما" العاملة عمل ليس، مع اسمها (ضمير منفصل) وخبرها (اسم مفرد).

2- "إنَّ" مقترنة بالواو مع اسمها وخبرها.

3- "كأنَّ" مشدَّدة مع اسمها (ضمير) وخبرها.

4- "كأن" مخففة مع اسمها(ضمير الشأن محذوف) والخبر فعل مضارع منفي بـ " لم".

5- "لكنَّ" مقترنة بالواو مع اسمها وخبرها.

6- "لا" (نافية للجنس) مع اسمها وخبرها.

5-1- "ما" العاملة عمل ليس، مع اسمها (ضمير منفصل) وخبرها (اسم مفرد)

جاء على هذا النَّمط قوله تعالى : ﴿ **وَقَالَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ كَمَا تَبَرَّءُوا مِنَّا كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ** ﴾ [الأعراف : 14].

فجملة "وما هم بخارجين من النَّار" في محل نصب حال من الكفَّار المذكورين في الآية[1].

وربطت الجملة بالواو إضافة إلى الضمير ؛ لأنَّه أريد إثبات حكم جديد زيادةً على الحسرة، وهو عدم الخروج من النَّار.

وجاءت الجملة اسميةً لتأكيد نفي خروجهم من النَّار، قال ابن عاشور : « وعدل عن الجملة الفعلية بأن يقال "وما يخرجون" إلى الاسمية للدلالة على أنَّ هذا الحكم ثابت، [أي] : أنَّه من صفاتهم »[2]. وهناك مؤكِّد آخر هو زيادة الباء في الخبر، قال الألوسي : « وزيادة الباء ... لتأكيد النَّفي »، أي : تأكيد نفي خروجهم من النَّار وهذا خاص بغير الموحِّدين، أمَّا الموحدون فإن دخلوها لم يخلدوا فيها، وهذا المعنى تضمَّنته جملة الحال عن طريق الإشارة، وفي ذلك يقول ابن عادل : « احتج به [يقصد جملة الحال] على أنَّ أصحاب الكبائر من أهل القبلة يخرجون من النَّار، فقالوا : لأنَّ قوله : "وما هم"

---

[1] الطَّاهر بن عاشور . التّحرير والتّنوير . مرجع سابق ؛ ج 2 ؛ ص 100.

[2] المرجع السَّابق نفسه ؛ ج 2 ؛ ص 99.

تخصيص لهم [أي : الكفَّار] بعدم الخروج على سبيل الحصر ؛ فوجب أن يكون عدم الخروج مخصوصًا بهم »[1].

وبالتالي يكون المعنى : إنَّ الله يري الكفَّار يوم القيامة أعمالهم في الدنيا حسرات عليهم، حال كونهم هم وحدهم خالدون في النَّار غير خارجين منها.

5-2- " إنَّ " مقترنة بالواو مع اسمها وخبرها

لم يتكرَّر هذا النَّمط في القرآن الكريم كثيرًا ، وممَّا ورد منه قوله تعالى : ﴿ **وَاسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ** ﴾ [البقرة : 45].

فجملة "وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ " في محل نصب حال[2]. وقد ربطت جملة الحال برابطين : الأوَّل "الهاء" العائدة على "الصَّلاة" آخر مذكور[3]، والثَّاني "الواو"، أي : واو الحال وذلك لإفادة معنىً جديد زائدٍ على الأمر بالاستعانة. وهذا المعنى الزَّائد هو كون الصلاة كبيرةً، أي شاقة[4].

وأكِّدت جملة الحال بمؤكِّدين : الأوَّل "إنَّ" فهي تفيد « توكيد النِّسبة، أي : توكيد نسبة الخبر للمبتدأ، وإزالة الشَّك عنها »[5]، والثَّاني اللَّام المزحلقة « وفائدتها أي : أثرها

---

[1] ابن عادل الحنبلي . اللّباب في علوم الكتاب . مرجع سابق ؛ ج 3 ؛ ص 150.

[2] أبو السُّعود . إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم . مرجع سابق ؛ ج 1 ؛ ص 170.

[3] ابن عطية . المحرَّر الوجيز . مرجع سابق ؛ ج 1 ؛ ص 137.

[4] عبد الرَّحمان ناصر السَّعدي . تيسير الكريم الرحمان في تفسير كلام المنَّان . تح : عبد الرّحمان بن معلاَّ اللّويحق ؛ ط1 ؛ (بيروت : مؤسسة الرسالة ؛ 2002 م) ؛ ص 51.

[5] عبَّاس حسن . النَّحو الوافي . مرجع سابق ؛ ج 1 ؛ ص 631.

المعنوي، توكيد مضمون الجملة المثبتة وإزالة الشَّك عن معناها المثبت»[1].

والمعنى النَّاتج من ذلك : أمر الله المؤمنين بالاستعانة بالصَّبر والصَّلاة حال كون الصَّلاة شاقةٌ إلَّا على المؤمنين الخاشعين.

5-3- " كأنَّ " مشدَّدة مع اسمها (ضمير) وخبرها

ورد هذا النَّمط في مواضع عدَّة في القرآن الكريم، ومنه قوله تعالى : ﴿ **وَأَلْقِ عَصَاكَ فَلَمَّا رَآهَا تَهْتَزُّ كَأَنَّهَا جَانٌّ وَلَّى مُدْبِرًا وَلَمْ يُعَقِّبْ يَا مُوسَى لَا تَخَفْ إِنِّي لَا يَخَافُ لَدَيَّ الْمُرْسَلُونَ** ﴾ [النَّمل : 10]، فالجملة "كَأَنَّهَا جَانٌّ" حال من "الهاء" في رآها، ويمكن أن تكون حالًا من "تهتزّ" فتكون حالًا متداخلة لأنَّ " تهتزّ" جملة حالية أيضًا[2].

وجملة الحال ربطت بجملة ذي الحال بالضَّمير فقط، وغابت الواو بسبب " كَأَنَّ" لأنَّ فيها معنى الرَّبط، وهو متضمَّن – أي الربط – في وظيفتها الغالبة عليها، وهي التَّشبيه، قال ابن هشام : « وذكروا لـ "كأنَّ" أربعة معانٍ : أحدها وهو الغالب عليها والمتَّفق عليه : التَّشبيه، وهذا المعنى أطلقه الجمهور لـ "كأنَّ"، وزعم جماعة منهم ابن السيِّد البطليوسي أنَّه لا يكون إلَّا إذا كان خبرها اسمًا جامدًا نحو " كَأَنَّ زيدًا أسد" »[3] والتَّشبيه في حقيقة الأمر ربطٌ بين شيئين على سبيل المشابهة.

---

[1] عبَّاس حسن . النَّحو الوافي . مرجع سابق ؛ ج 1 ؛ ص 659.

[2] ابن عادل الحنبلي . اللّباب في علوم الكتاب . مرجع سابق ؛ ج 15 ؛ ص 117، 118.

[3] ابن هشام . مغني اللَّبيب عن كتب الأعاريب . مرجع سابق ؛ ج 3 ؛ ص 75 ، 76.

5-4- "كأن" مخفَّفة مع اسمها(ضمير الشأن محذوف) والخبر فعل مضارع منفي "بلم"

جاء هذا النَّمط في مواضع قليلة، ومنه قوله تعالى : ﴿ **وَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ الضُّرُّ دَعَانَا لِجَنْبِهِ أَوْ قَاعِدًا أَوْ قَائِمًا فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُ ضُرَّهُ مَرَّ كَأَنْ لَمْ يَدْعُنَا إِلَى ضُرٍّ مَسَّهُ كَذَلِكَ زُيِّنَ لِلْمُسْرِفِينَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ** ﴾ [يونس : 12].

جملة "كَأَنْ لَمْ يَدْعُنَا" « في محلِّ نصب على الحال من فاعل "مرَّ"، أي : مضى على طريقته مشبهًا من لم يدع إلى كشف ضرّ »[1]، والتَّقدير : " كَأَنَّه لم يدعنا"، « فخفَّف وحذف ضمير الشأن » [2]. وحذف اسم "كَأَنَّ" المخفَّفة من الثَّقيلة مطَّرد، ولابدَّ حينئذٍ أن يكون الخبر جملة تفسِّره، فإن كانت الجملة فعلية فلابدَّ أيضًا من فاصل يفصل بينها وبين "كأن"، والفاصل مع المضارع هو : حرف النَّفي "لم" وذلك للتَّفريق بين "كأن" المخفَّفة من الثَّقيلة، و "أن" المصدرية النَّاصبة للمضارع، المسبوقة بحرف الجرّ الكاف[3]. وبالتَّالي فإنَّ خبرها المضارع دائمًا منفي، وإذا علمنا أنَّ وظيفتها « تشبيه اسمها بخبرها فيما يشتهر به هذا الخبر»[4]، فإنَّ المشبَّه به يكون دائمًا منفيًّا، فإذا أسقطنا ذلك على جملتنا المرشَّحة للدِّراسة كان المعنى : رجوع المتضرِّع في حال الضرّ بعد كشف الضرّ عنه إلى حاله الأوَّل قبل التضرُّع، أي : إلى إسرافه المذكور في آخر الآية.

---

[1] السّمين الحلبي . الدُّرُّ المصون في علوم الكتاب المكنون . مرجع سابق ؛ ج 6 ؛ ص 161.

[2] الزَّمخشري . الكشّاف . مرجع سابق ؛ ج 3 ؛ ص 119.

[3] عبَّاس حسن . النَّحو الوافي . مرجع سابق ؛ ج 1 ؛ ص 683.

[4] المرجع السَّابق نفسه ؛ ج 1 ؛ ص 632.

والضَّمير المحذوف هو الرَّابط الأساسي بين جملة الحال وجملة صاحب الحال ؛ لأنَّه نفس صاحب الحال في المعنى، وهناك رابط آخر هو أداة التَّشبيه لأنَّ التَّشبيه – كما قلنا سابقًا – هو الجمع بين شيئين على أساس التَّشبيه بينهما، وبالتَّالي فهو نوع من أنواع الرَّبط المعنوي، لذلك لم تجئ الواو مع "كَأَنَّ" الواقعة حالًا في القرآن الكريم كلِّه.

5-5- " لكنَّ" مقترنة بالواو مع اسمها وخبرها

لم يأت هذا النَّمط إلَّا في مواضع قليلة في القرآن الكريم، ومن هذه المواضع قوله تعالى : ﴿ **أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ الْمَوْتِ فَقَالَ لَهُمُ اللَّهُ مُوتُوا ثُمَّ أَحْيَاهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى النَّاسِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ** ﴾ [البقرة : 243]. فجملة "ولكنَّ أكثر النَّاس لا يشكرون" جملة حالية [1]، والمعنى أنَّ الله سبحانه يعطي النَّاس عطاءً يزيد على حاجتهم والحال أنَّهم لا يشكرون.

وعدل عن الجملة الاسمية "وهم لا يشكرون" إلى قوله "ولكنَّ أكثر النَّاس لا يشكرون" لما في لكنَّ من المعاني والدلالات الزَّائدة، فقد أفادت الجملة مع الوظيفة الحالية معنى الاستدراك، « وفسِّر بأن تنسب لما بعدها [أي : لكن] حكمًا مخالفًا لحكم ما قبلها، ولذلك لابدَّ أن يتقدَّمها كلام مناقض لما بعدها »[2]، وهذا المعنى غير واضح في الجملة الحالية، إذ لا يوجد أمرٌ بالشُّكر أو أيُّ ذكر له في سياق الآية، فيكون ما بعد لكنَّ

[1] محي الدِّين درويش . إعراب القرآن الكريم وبيانه . مرجع سابق ؛ ج 1 ؛ ص 315.

[2] ابن هشام . مغني اللبيب عن كتب الأعاريب . مرجع سابق ؛ ج 3 ؛ ص 541.

مخالفًا لما قبلها.

وقد وجدنا توجيهًا آخر لمعنى الاستدراك يتماشى مع مثالنا هذا، وهو توجيه صاحب النَّحو الوافي، قال : « إنَّه تعقيب الكلام برفع ما يُتوهَّم ثبوته، أو إثبات ما يُتوهَّم نفيه »[1]، وبالتَّالي يكون المعنى : إنَّ الله يتفضَّل على النَّاس بما يتوجَّب شكرهم، « وهذا معنى فرعي يخطر على البال عند فهم المعنى الأصلي ... وهذا المعنى الفرعي هو الذي يراد إبعاده بكلمة " لكنَّ "» [2] حال كون أكثر النَّاس لا يشكرون.

وقد ربطت جملة الحال بما قبلها برابطين :

الأوَّل : تكرار صاحب الحال : "النَّاس"، بإعادة لفظه في جملة الحال، ويوضِّح ذلك أنَّ صاحب الحال مع الحال بمثابة المبتدأ مع الخبر، وكما هو معلوم فإنَّ جملة الخبر قد تربط بالمبتدأ بتكرار لفظه[3]، فكذلك الحال هنا في جملة الحال مع صاحبها.

الثَّاني : "الواو" وذلك بسبب المغايرة والمخالفة بين المعنى قبل "لكنَّ" وبين المعنى بعدها[4]،لأنَّ واو الحال فيها معنى العطف، والعطف "بالواو" يقتضي الجمع مع المغايرة.

---

[1] عبَّاس حسن . النَّحو الوافي . مرجع سابق ؛ ج 1 ؛ ص 632.

[2] المرجع السَّابق نفسه ؛ ج 1 ؛ ص 632.

[3] ابن عقيل . شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك . مرجع سابق ؛ ج 1 ؛ ص 204.

[4] عبَّاس حسن . النَّحو الوافي . مرجع سابق ؛ ج 1 ؛ ص 632.

5-6- "لا" (النَّافية للجنس) مع اسمها وخبرها

لم ترد جملة الحال الاسمية منفية بـ "لا" بكثرة في القرآن الكريم مقارنةً بالجملة الفعلية، ومن بين هذه المواضع القليلة قوله تعالى : ﴿ **لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنْ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى لَا انْفِصَامَ لَهَا وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ** ﴾ [البقرة : 256].

فجملة « "لا انفصام لها" في موضع نصب على الحال من العروة، ويجوز أن يكون حالًا من الضمير في "الوثقى" »[1]. وهي مؤكِّدة لمضمون الجملة قبلها، إذ معنى قوله "لقد استمسك بالعروة الوثقى" : « تعلَّق بأوثق ما يُتعلَّق به »[2].

فهاته العروة وصفت بأنَّها وثقى، وهذه الصِّفة تقتضي المتانة، ثمَّ أكِّدت هذه المتانة بأمن الانقطاع، وهو من باب التأكيد بنفي الضِّد، ونُفيَ هذا الضِّد بـ "لا" الجنسية النَّاصة على نفي الجنس، أي : النَّص على نفي أيِّ انقطاع ولو كان قليلًا.

وهذا التأكيد هو الموجب لخلوِّ جملة الحال من الواو ولزوم الضمير[3]، بسبب أنَّ المؤكِّد يرتبط بالمؤكَّد معنويًا، فأغنى ذلك عن الواو واكتفت بالضمير رابطًا.

---

[1] العكبري . التبيان في إعراب القرآن . مرجع سابق ؛ ج 1 ؛ ص 206.

[2] ابن عجيبة . البحر المديد في تفسير القرآن المجيد . تح : أحمد عبد الله القرشي رسلان ؛ د ط ؛ (القاهرة : مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب ؛ 1999 م) ؛ ج 4 ؛ ص 376.

[3] محمد بن علي الصَّبَّان . حاشية الصَّبَّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك . تح : طه عبد الرؤوف سعد ؛ د ط ؛ (المكتبة التوفيقية ؛ د ت) ؛ ج 2 ؛ ص 280.

الفصل الثَّالث

أنماط الحال المتعلِّقة بالعدول على مستوى بنية التَّركيب

ويشتمل على :

1- الحذف

2- التعدُّد

3- الرتبة (التقديم)

1- المبحث الأوَّل : الحذف (حذف الحال)

الحذف من الأساليب اللّغوية والبلاغية التي لها مذاق وسحر، وصفه الجرجاني بقوله: « هو بابٌ دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسِّحر »[1]. وقال أيضًا في بلاغته : « فإنَّك ترى به ترك الذِّكر، أفصح من الذِّكر، والصَّمت عن الإفادة أزيد للإفادة، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتمَّ ما تكون بيانًا، إذا لم تبن »[2].

ولا خلاف بين النُّحاة في جواز حذف الحال من حيث المبدأ، ولا خلاف – أيضًا– في ضرورة تقديره للوصول إلى المعنى، يقول السُّيوطي : « الأصل في الحال : أن تكون جائزة الحذف، وقد يعرض لها ما يمنع منه »[3].

وذلك – أي : المنع– في أربع صورٍ : [4]

الأولى : أن تكون جوابًا، كقولك : "ماشيًا"، في جواب من قال : "كيف جئت ؟".

الثَّانية : أن تكون سادةً مسدَّ خبر المبتدأ، نحو : "أفضل صدقة الرجل مستترًا".

الثَّالثة : أن تكون بدلًا من التلفُّظ بفعلها، نحو : "هنيئًا لك".

---

[1] الجرجاني . دلائل الإعجاز . مرجع سابق ؛ ص 146.

[2] المرجع السَّابق نفسه ؛ ص 146.

[3] السُّيوطي . همع الهوامع في شرح جمع الجوامع . مرجع سابق ؛ ج 4 ؛ ص 59.

[4] الغلاييني . جامع الدروس العربية . مرجع سابق ؛ ج 3 ؛ ص 96 ، 97.

الرابعة : أن يكون الكلام مبنيًا عليها – بحيث يفسد بحذفها – كقوله تعالى : ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ**﴾ وقوله : ﴿ **وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا** ﴾، ومن هذا أن تكون محصورةً في صاحبها، أو محصورًا فيها صاحبه، فالأوَّل نحو : "ما جاء راكبًا إلَّا علي"، والآخر نحو : "ما جاء علي إلَّا راكبًا".

وتحذف في غير الصُّور السابقة جوازًا، ولابدَّ من وجود قرينة دالة على المحذوف، جاء في النَّحو الوافي : « ويجوز حذف الحال إذا دلَّ عليها دليل »[1]، وهذا ما ينبغي أن يحمل عليه كلام ابن جنِّي، فقد صنِّف على أنَّه يمنع حذف الحال مطلقًا، ولكن إذا تأملنا كلامه، وجدناه يمنع الحذف مع غياب القرينة، قال : « حذف الحال لا يحسن، وذلك أنَّ الغرض فيها إنَّما هو توكيد الخبر بها، وما طريقه طريق التَّوكيد غير لائقٍ به الحذف، لأنَّه ضد الغرض ونقيضه ... فأمَّا ما أجزناه من حذف الحال في قوله تعالى : ﴿ **فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ** ﴾، أي : فمن شهده صحيحًا بالغًا، فطريقه أنَّه لمَّا دلَّت الدلالة عليه من الإجماع والسُّنة، جاز حذفه تخفيفًا، وأمَّا لو عرِّيت الحال من هذه القرينة، وتجرَّد الأمر دونها، لما جاز حذف الحال على وجه »[2]. فبهذا النَّص يظهر أنَّه كغيره من النُّحاة، يمنع الحذف إلَّا مع وجود القرينة فيجيزه، ولا يمنعه مطلقًا ؛ لأنَّ آخر كلامه مقيِّدٌ لأوَّله.

---

[1] عبَّاس حسن . النَّحو الوافي . مرجع سابق ؛ ج 2 ؛ ص 408.

[2] ابن جنِّي . الخصائص . مرجع سابق ؛ ج 2 ؛ ص 378 ، 379.

وقد حذفت الحال في القرآن الكريم في الأنماط التالية :

1- حذف الحال إذا كانت قولاً أغنى عنه المقول.

2- حذف الحال اكتفاءً بأخرى.

3- حذف الحال المستثنى منها.

4- حذف الحال المعطوفة عليها حال أخرى.

5- حذف الحال المبيِّنة لإبهام "ما".

6- حذف جملة القسم التي في محل الحال.

7- حذف الحال التي دلَّ المعنى والسِّياق عليها.

8- حذف الحال العاملة.

1-1- حذف الحال إذا كانت قولاً أغنى عنه المقول

جاء حذف القول حالاً في القرآن الكريم كثيرًا، وهو النَّمط الوحيد – تقريبًا- في باب حذف الحال الذي أشار إليه النُّحاة في مؤلفاتهم، إذا استثنينا من ذلك كتب إعراب القرآن والتفسير اللُّغوي، أي : الكتب غير المبوَّبة على أبواب النَّحو ؛ وذلك لكثرته وشهرته قال ابن هشام : « أكثر ما يرد ذلك إذا كان قولًا أغنى عنه المقول »[1]، وجاء المحذوف منوَّعًا بين المفرد – وغالبًا ما يقدَّر المفرد باسم فاعل – والجملة الفعلية المضارعة.

فمن الأوَّل قوله تعالى : ﴿ **وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ** ﴾ [البقرة : 127]. أي قائلين ذلك[2].

فجملة "ربنا تقبَّل منَّا" « في محل نصب بإضمار القول، ذلك القول في محل نصب على الحال منهما »[3] أي إبراهيم وإسماعيل ؛ لأنَّ إسماعيل معطوف على إبراهيم وليس استئنافًا، وسبب الفصل بينهما بالمفعول والمتعلقات ذكره ابن عاشور بقوله : « وللإشارة إلى التفاوت بين عمل إبراهيم وعمل إسماعيل أوقع العطف على الفاعل بعد ذكر المفعول والمتعلقات، وهذا من خصوصيات العربية في أسلوب العطف، فيما ظهر لي، ولا يحضرني الآن مثله في كلام العرب، وذلك أنَّك إذا أردت أن تدل على التفاوت بين الفاعلين في صدور

---

[1] ابن هشام . مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب . مرجع سابق ؛ ج 6 ؛ ص 461.

[2] المرجع السَّابق نفسه ؛ ج 6 ؛ ص 462.

[3] السَّمين الحلبي . الدُّرُّ المصون في علوم الكتاب المكنون . مرجع سابق ؛ ج 2 ؛ ص 114.

الفعل، تجعل عطف أحدهما بعد انتهاء ما يتعلَّق بالفاعل الأوَّل، وإذا أردت أن تجعل المعطوف والمعطوف عليه سواء في صدور الفعل تجعل المعطوف مواليًا للمعطوف عليه»[1]. وقرينة حذف الحال في هذا الموضع : « دلالة الظاهر عليه »[2] والسِّياق.

وكذلك حذف الحال « والعدول عن ذكر القول إلى نطق المتكلِّم بما قاله المحكي عنه، هو ضرب من استحضار الحالة، قد مهَّد له الإخبار بالفعل المضارع في قوله "وإذ يرفع"، حتى كأنَّ المتكلِّم هو صاحب القول، وهذا ضرب من الإيغال[*] »[3].

ومن الثَّاني – أي : الجملة الفعلية – قوله تعالى : ﴿ **جَنَّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ مِنْ آَبَائِهِمْ وَأَزْوَاجِهِمْ وَذُرِّيَّاتِهِمْ وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ (23) سَلَامٌ عَلَيْكُمْ بِمَا صَبَرْتُمْ فَنِعْمَ عُقْبَى الدَّارِ** ﴾ [الرعد : 23، 24]. ففي الآية الثَّانية جملة فعلية في محل نصب حال محذوفة والتقدير : "يقولون سلام عليكم" [4].

وحذف فعل القول « لأنَّ في الكلام دليلاً عليه »[5]، فحال الملائكة وهم يدخلون الجنَّة من كلِّ باب ويقولون سلامٌ عليكم، يغني عن ذكر الفعل "يقولون" الذي هو في موضع

---

[1] الطَّاهر بن عاشور . التَّحرير والتَّنوير . مرجع سابق ؛ ج 1 ؛ ص 718.

[2] ابن عطية . المحرَّر الوجيز . مرجع سابق ؛ ج 1؛ ص 211.

[*] الإيغال : ختم الكلام نثراً كان أو نظماً بما يفيد نكتة يتمُّ المعنى بدونها : أحمد مطلوب . معجم المصطلحات البلاغية وتطوُّرها . د ط ؛ (العراق : مطبعة المجمع العلمي العراقي ؛ 1983 م) ؛ ج 1 ؛ ص 369 .

[3] الطَّاهر بن عاشور . التَّحرير والتَّنوير . مرجع سابق ؛ ج 1 ؛ ص 719.

[4] العكبري . التبيان في إعراب القرآن . مرجع سابق ؛ ج 2 ؛ ص 757.

[5] الفخر الرَّازي . مفاتيح الغيب . ط1 ؛ (بيروت : دار الفكر ؛ 1981 م) ؛ ج 19 ؛ ص 47.

الحال، وحُذِف الفعل هنا ليدل على سرعة استقبال الملائكة للمؤمنين بالسَّلام، وعلى أنَّ السَّلام الذي يعيشه الداخلون إلى الجنَّة هو سلامٌ ثابتٌ ودائمٌ، لا يعتريه تغيُّر أو تبدُّل، فتحية الملائكة للمؤمنين إنَّما هي « بشارة منهم بالسَّلامة والكرامة، وانتفاء كلِّ أمر تشوبه مضرَّة »[1].

1-2- حذف الحال اكتفاءً بأخرى

لم يتكرَّر هذا النَّمط كثيرًا في القرآن الكريم ، وممَّا ورد منه قوله تعالى : ﴿ **ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ وَتُخْرِجُونَ فَرِيقًا مِنْكُمْ مِنْ دِيَارِهِمْ تَظَاهَرُونَ عَلَيْهِمْ بِالْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَإِنْ يَأْتُوكُمْ أُسَارَى تُفَادُوهُمْ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَى أَشَدِّ الْعَذَابِ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ** ﴾ [البقرة : 85].

فجملة « "وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ" حال من فاعل "تُخْرِجُونَ فَرِيقاً مِّنْكُمْ" »[2].

لقد ذكرت في هذه الآية أربعة أشياء محرَّمة، وقد ذكر التَّحريم بأسلوب الحال مع "الإخراج" فقط، وهو دليل على حذف لفظ التَّحريم / جملة الحال من المحرَّمات الأخرى، يقول السَّمين الحلبي : « وهذه الجملة [يقصد جملة الحال] يجوز أن تكون محذوفةً من الجمل

---

[1] الطبرسي . مجمع البيان في تفسير القرآن ؛ ط1 ؛ (بيروت – لبنان : دار المرتضى ؛ 2006 م) ؛ ج 6 ؛ ص 27.

[2] الألوسي . روح المعاني . مرجع سابق ؛ ج 1 ؛ ص 312.

المذكورة قبلها، وذلك أنَّه قد تقدَّم ذكر أربعة أشياء، كلُّها محرمَّة، وهي قوله : " تقتلون أنفسكم، وتخرجون، وتظاهرون، وتفادون"، فيكون التَّقدير : تقتلون أنفسكم وهو محرَّم عليكم قتلها، وكذلك مع البواقي »[1].

وقد بيَّن أبو حيَّان سبب ذكر جملة الحال / التَّحريم مع "الإخراج" دون غيره بقوله : « واختصَّ هذا القسم بتأكيد التَّحريم، وإن كانت كلُّها محرَّمة، لما في الإخراج من الدِّيار من معرَّة الجلاء والنَّفي الذي لا ينقطع شرُّه إلَّا بالموت، وذلك بخلاف القتل ؛ لأنَّ القتل، وإن كان من حيث هدم البنية أعظم، لكن فيه انقطاع الشرّ، وبخلاف المفاداة بها، فإنَّها من جريرة الإخراج من الدِّيار والتظاهر، لأنَّه لولا الإخراج من الدِّيار والتظاهر عليهم، ما وقعوا في قيد الأسر »[2]. وعليه هو من باب دلالة المحذوف على أهمِّية المذكور.

1-3- حذف الحال المستثنى منها

هذا النَّمط قليل جداً في القرآن الكريم، ومنه قوله تعالى : ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا إِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا زَحْفًا فَلَا تُوَلُّوهُمُ الْأَدْبَارَ (15) وَمَنْ يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَى فِئَةٍ فَقَدْ بَاءَ بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ وَمَأْوَاهُ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ** ﴾ [الأنفال : 15، 16].

---

[1] السَّمين الحلبي . الدُّرُّ المصون في علوم الكتاب المكنون . مرجع سابق ؛ ج 1 ؛ ص 488.

[2] أبو حيَّان . البحر المحيط . مرجع سابق ؛ ج 1 ؛ ص 460.

فقوله تعالى "إلاَّ متحرِّفًا لقتال أو متحيِّزًا" استثناء مفرَّغ، والاستثناء المفرَّغ عند النُّحاة : « هو ما حذف من جملته المستثنى منه والكلام غير موجب ؛ فلابدَّ من الأمرين معًا »[1]. وفي الآية الكلام موجب وبالتَّالي ظاهريًا ليس استثناءً مفرَّغًا ؛ لافتقاده لشرطٍ من شروطه، وما كان كذلك فلابد من تقدير مستثنىً منه عام ليصح التفريغ، فيكون التقدير : "ومن يولِّهِمْ ملتبساً بأيَّة حالة إلاَّ متحرِّفًا أو متحيِّزًا، أي : إنَّ المقدَّر حال محذوفة، وهذا ما قصده الحلبي حينما قال : « وفي الحقيقة هي استثناء من حال محذوفة، والتَّقدير : "ومن يولِّهِمْ ملتبسًا بأيَّة حال إلاَّ في حال كذا، وإن لم تقدَّر حالٌ عامة محذوفة لم يصح دخول " إلاَّ "، لأنَّ الشَّرط عندهم واجب، والواجب حكمه أن لا تدخل "إلاَّ" فيه ... لأنَّه استثناء مفرَّغ، و المفرَّغ لا يكون في الواجب إنَّما يكون مع النَّفي أو النَّهي، أو المؤوَّل بهما، فإن جاء ما ظاهره خلاف ذلك يؤوَّل »[2]، ومن التأويل تقدير عموم قبل "إلاَّ" فلا يكون حينئذٍ استثناءً غير مفرَّغ.

1-4- حذف الحال المعطوفة عليها حال أخرى

هذا أيضاً من الأنماط القليلة جداً في القرآن الكريم، ويتحقَّق إذا كانت الحال معطوفاً عليها جملة شرطية مصدَّرة بـ "لو"، المسبوقة بحرف العطف وهمزة الاستفهام، وممَّا جاء منه قولـه تعالـى : ﴿ **وَإِذَا قِيـلَ لَـهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا أَوَلَوْ**

---

[1] عبَّاس حسن . النَّحو الوافي . مرجع سابق ؛ ج 2 ؛ ص 317.

[2] السَّمين الحلبي . الدُّرُّ المصون في علوم الكتاب المكنون . مرجع سابق ؛ ج 5 ؛ ص 585.

كَانَ آَبَاؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ ﴾ [البقرة : 170].

اعتبر الزَّمخشري الواو في قوله "أَوَلَوْ" « للحال، والهمزة بمعنى "الردّ والتعجيب" معناه : أيتبعونهم ولو كان أباؤهم لا يعقلون شيئًا من الدِّين، ولا يهتدون للصواب »[1]، وعلى هذا القول يكون المحذوف هو العامل في الحال، وصاحبها الضمير في "أيتبعونهم" أي : أيتبعونهم في حال فرضهم غير عاقلين ولا مهتدين.

أمَّا أبو حيَّان فقد جعل الواو للعطف، وأراد بذلك أن يجمع بين كون الواو للعطف، وبين أنَّ ما بعدها حال وما قبلها حال، وهذا نصُّ كلامه : « والواو في "أَوَلَوْ" ... عاطفة على حال مقدَّرة، والعطف على الحالِ : حالٌ، فصحَّ أن يقال : إنَّها للحال من حيث أنَّها عطفت جملة حالية على حال مقدَّرة، والجملة المعطوفة على الحال : حال، وصحَّ أن يقال : إنَّها للعطف من حيث ذلك العطف، والمعنى : والله أعلم إنكار اتِّباع أبائهم في كلِّ حال، في الحالة التي لا تناسب أن يُتبَعوا فيها، وهي تلبُّسهم بعدم العقل وعدم الهداية »[2].

وسبب الحذف فيما يبدو إفادة العموم، لأنَّ حذف القَّيد / الفضلة مع ترك قرينة تدلُّ عليه، يصير معه القَّيد يفيد التَّعميم لا التَّخصيص، ويستأنس على هذا التَّخريج بتقدير النُّحاة لألفاظ هذه الحال بألفاظ العموم كما في نصِّ أبي حيَّان السَّابق، ويدلُّ عليه أيضًا معنى "لو"

---

[1] الزَّمخشري . الكشَّاف . مرجع سابق ؛ ج 1 ؛ ص 356.

[2] أبو حيَّان . البحر المحيط . مرجع سابق ؛ ج 1 ؛ ص 655.

في هذا الموضع فهي لاستقصاء الأحوال على سبيل الإجمال[1].

1-5- حذف الحال المبيِّنة لإبهام "ما"

لم يتكرَّر هذا النَّمط كثيرًا في القرآن الكريم ، وممَّا ورد منه قوله تعالى : ﴿ **لَهُ مُعَقِّبَاتٌ مِّن بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ لاَ يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنْفُسِهِمْ وَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ بِقَوْمٍ سُوءًا فَلاَ مَرَدَّ لَهُ وَمَا لَهُمْ مِّن دُونِهِ مِن وَالٍ** ﴾[الرعد : 11].

في الاسم الموصول "ما" إبهام لابدَّ من تقدير حال بعده ليتلاشى، قال أبو حيَّان : « وفي "ما" إبهام لا يتغيَّر المراد منها : إلاَّ بسياق الكلام، واعتقاد محذوف يتبيَّن به المعنى، والتقدير : لا يغيِّر ما بقوم من نعمة وخير إلى ضد ذلك، حتى يغيِّروا ما بأنفسهم من طاعته إلى توالي معصيته »[2]. فتكون شبه الجملة المحذوفة "من نعمة وخير" في محل نصب حال وظيفتها رفع الإبهام، وقد أشار إلى ذلك الألوسي حين جعل المراد من قوله تعالى "ما بأنفسهم"، « ما اتَّصفت به ذواتهم من الأحوال الجميلة، لا ما أضمروه ونووه فقط »[3].

وقد صرَّح بذلك ابن عاشور لما جعل اسم الموصول حالًا، قال : « والتغيّر : التبديل بالمغاير، فلا جرم أنَّه تهديد لأولي النعمة من المشركين بأنَّهم قد تعرَّضوا لتغيُّرها، فما صدقُ

---

[1] أبو السُّعود . إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم . مرجع سابق ؛ ج 1 ؛ ص 300.

[2] أبو حيَّان . البحر المحيط . مرجع سابق ؛ ج 5 ؛ ص 365.

[3] الألوسي . روح المعاني . مرجع سابق ؛ ج 13 ؛ ص 116.

"ما" الموصولة حالة، والباء للملابسة، أي حالة ملابسة لقوم، أي حالة نعمة، لأنَّها محل التقدير من التَّغيير، وأمَّا غيرها فتغييره مطلوب »[1].

1-6- حذف جملة القسم التي في محل الحال

ممَّا جاء على هذا النَّمط قوله تعالى : ﴿ **وَلَمَّا وَقَعَ عَلَيْهِمُ الرِّجْزُ قَالُوا يَا مُوسَى ادْعُ لَنَا رَبَّكَ بِمَا عَهِدَ عِنْدَكَ لَئِنْ كَشَفْتَ عَنَّا الرِّجْزَ لَنُؤْمِنَنَّ لَكَ وَلَنُرْسِلَنَّ مَعَكَ بَنِي إِسْرَائِيلَ** ﴾ [الأعراف : 134].

حذف جملة القسم من المسائل النَّحوية المتَّفق عليها في التَّنظير النَّحوي، وتواتر حذفها في القرآن الكريم في مواضع كثيرة، يقول ابن هشام : « حذف جملة القسم كثير جدًا وهو لازم مع غير الباء من حروف القسم وحيث قيل لأفعلن، أو لقد فعل، أو لئن فعل، ولم يتقدَّم جملة قسم، فثمَّ جملة قسم مقدَّرة »[2]. وعليه فإنَّ جملة "لئن كشفت عنَّا الرجز" جواب لقسم محذوف، وقد جعل أبو حيَّان القسم المحذوف في موضع الحال قال : « "ولئن كشفت" جوابٌ لقسمٍ محذوف في موضع الحال من قالوا، أي : قالوا ذلك مقسمين »[3].

وسبب حذف جملة القسم عمومًا – كما قال ابن يعيش– : لكثرة القسم في كلامهم

---

[1] الطَّاهر بن عاشور . التَّحرير والتَّنوير . مرجع سابق ؛ ج 13 ؛ ص 102.

[2] ابن هشام . مغني اللبيب عن كتب الأعاريب . مرجع سابق ؛ ج 6 ؛ ص 513.

[3] أبو حيَّان . البحر المحيط . مرجع سابق ؛ ج 4 ؛ ص 374.

أكثروا التصرُّف فيه وتوخوا ضروبًا من التخفيف[1]، والقرآن الكريم نزل بلسانٍ عربي مبين، فيشمله ما يشمل كلام العرب. والقرينة التي سوَّغت الحذف في هذا الموضع هي جواب القسم "لئن كشفت" الدال على القسم.

1-7- حذف الحال التي دلَّ المعنى والسياق عليها

تكرَّر هذا النَّمط في بعض المواضع في القرآن الكريم، ومن هذه المواضع قوله تعالى : ﴿ **وَالْبَلَدُ الطَّيِّبُ يَخْرُجُ نَبَاتُهُ بِإِذْنِ رَبِّهِ وَالَّذِي خَبُثَ لاَ يَخْرُجُ إِلاَّ نَكِداً كَذلِكَ نُصَرِّفُ الآيَاتِ لِقَوْمٍ يَشْكُرُونَ** ﴾ [الأعراف : 58] .

ففي قوله تعالى "والبلد الطيِّب يخرج نباته" حال محذوفة والتّقدير : « والبلد الطيِّب يخرج نباته طيِّبًا بإذن ربه »[2].

وحذفت الحال لدلالة السِّياق عليها وذلك لمقابلتها بـ "نكدًا" في البلد الخبيث، وهناك عناصر أخرى في السِّياق دلَّت على حذف الحال ذكرها أبو حيَّان، قال : « وفي الكلام حال محذوفة أي : "يخرج نباته وافيًا حسنًا"، وحذفت لفهم المعنى ولدلالة "والبلد الطيِّب" عليها، ولمقابلتها بقولـه "إلَّا نكدًا" ولدلالة "بإذن ربه"، لأنَّ ما أذن الله فـي إخراجه لا يكون إلاَّ علـى

---

[1] ابن يعيش . شرح المفصَّل للزَّمخشري . مرجع سابق ؛ ج 4 ؛ ص 491، 494، 495.

[2] الطَّاهر بن عاشور . التَّحرير والتَّنوير . مرجع سابق ؛ ج 8 ؛ ص 186.

أحسن حال »[1]، لذلك قدِّرت بـ "طيِّبًا"، وبـ "وافيًا"، "وبـ "حسنًا".

1-8- حذف الحال العاملة

حذف العامل وترك المعمول دليلًا عليه، ممَّا هو شائع في النَّحو العربي، وقد وردت الحال عاملةً محذوفةً في القرآن الكريم في مواضع معدودة، ومن هذه المواضع قوله تعالى : « **يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ وَاتَّقُوا اللَّهَ رَبَّكُمْ لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِينَ بِفَاحِشَةٍ مُبَيِّنَةٍ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا** » [الطلاق : 1]،

جعل الزَّمخشري في قوله "فطلقوهن لعدتهن" حالاً محذوفة، قدَّرها بـ "مستقبلات"، أي : فطلقوهن مستقبلات لعدتهن[2].

وقد تعقب أبو حيَّان وجه الزَّمخشري بالنقد فقال : « وتقدير الزَّمخشري هنا حالًا محذوفة يدلُّ عليها المعنى يتعلَّق بها المجرور، أي : "مستقبلات لعدتهن"، ليس بجيِّد، لأنَّه قدَّر عاملًا خاصًا، ولا يحذف العامل في الظَّرف والجارّ والمجرور إذا كان خاصًا، بل إذا كان كوناً مطلقاً »[3]. ووهَّم ابن هشام أبا حيَّان في ردِّه على الزَّمخشري فقال : « "فطلقوهن

---

[1] أبو حيَّان . البحر المحيط . مرجع سابق ؛ ج 4 ؛ ص 322.

[2] الزَّمخشري . الكشَّاف . مرجع سابق ؛ ج 6 ؛ ص 139.

[3] أبو حيَّان . البحر المحيط . مرجع سابق ؛ ج 8 ؛ ص 277، 278.

لعدتهن" أي : "مستقبلات لعدتهن" كذا فسَّره جماعة من السَّلف وعليه عوَّل الزَّمخشري، وردَّه أبو حيَّان توهُّماً منه أنَّ الخاص لا يحذف ، وقال : الصواب أنَّ الكلام للتوقيت، وأنَّ الأصل "لاستقبال عدتهن" فحذِف المضافُ، وقد بيَّنا فساد تلك الشبهةِ »[1]. فإذا كان كذلك فإنَّ في الآية حالاً محذوفة تقديرها "مستقبلات"، وهي عاملة في الجارِّ والمجرور بعدها.

[1] ابن هشام . مغني اللبيب عن كتب الأعاريب . مرجع سابق ؛ ج 5 ؛ ص 343.

2- المبحث الثَّاني : التعدُّد (تعدُّد الحال)

اختلف النُّحاة في تعدُّد الحال لذي حال واحد، فذهب الجمهور إلى جواز ذلك، ومنهم مكِّيّ القيسي[1]، والزَّمخشري[2]، وابن يعيش[3]، وابن مالك[4]، والرَّضيّ وغيرهم.

قال الرَّضيّ: « وجوَّز الجمهور- وهو الحق - أن يجيء لشيءٍ واحدٍ أحوال متخالفة متضادة كانت، نحو : "اشتريت الرُّمان حلواً حامضاً"، أو غير متضادة، كقوله تعالى : ﴿ **اخرج منها مذءوماً مدحوراً** ﴾ »[5]، وتعليل ذلك أنَّ الحال تجيء للتقييد، وتقييد الحدث بقيدين مختلفين لا بأس به.

وهناك تعليل آخر ذكره السُّيوطي بقوله : « يجوز تعدُّد الحال كالخبر والنَّعت »[6] ؛ لأنَّها بمنزلتهما.

وذهبت طائفة أخرى من النَّحويِّين إلى عدم جواز تعدُّد الحال لواحد، والعامل فيها

---

[1] مكِّي بن أبي طالب القيسي . مشكل إعراب القرآن الكريم . تح : د. حاتم الضامن ؛ ط 2 ؛ (بيروت : مؤسسة الرسالة ؛ 1984م) ؛ ج 1 ؛ ص 284.

[2] الزَّمخشري . المفصَّل في علم العربية . مرجع سابق ؛ ص 61.

[3] ابن يعيش . شرح المفصَّل للزمخشري . مرجع سابق ؛ ج 2 ؛ ص 6.

[4] ابن مالك . شرح الكافية الشافية . تح : د. عبد المنعم أحمد هريري ؛ د ط ؛ (المملكة العربية السُّعودية : دار المأمون للتراث ؛ د ت) ؛ ج 2 ؛ ص 754، 755.

[5] الرَّضيّ . شرح الكافية . مرجع سابق ؛ ج 2 ؛ ص 12.

[6] السُّيوطي . همع الهوامع في شرح جمع الجوامع . مرجع سابق ؛ ج 4 ؛ ص 37.

واحد، منهم الفارسي[1]، وابن عصفور[2] ؛ لأنَّه لا يجوز للعامل أن يقتضي مصدرين، ولا ظرفي زمان، ولا ظرفي مكان، فكذلك لا يقتضي حالين، بشرط ألاَّ يكون الثَّاني على جهة البدل، أو معطوفاً، فإذا كانا كذلك جازت المسألة، وقد ردَّ ابن مالك تنظير ابن عصفور هذه المسألة بالظَّرف حيث قال : « تنظير ابن عصفور "جاء زيد ضاحكاً مسرعاً" بـ "قمت يوم الخميس يوم الجمعة" لا يليق بفضله، ولا يقبل من مثله ؛ لأنَّ وقوع قيامٍ واحدٍ في يوم الخميس ويوم الجمعة محال، ووقوع مجيءٍ واحدٍ في حال "ضحك"، وحال "إسراع" غير محال »[3].

والظَّاهر أنَّ مذهب الجمهور هو الراجح، وذلك لورود السَّماع به، ولأنَّه لا يخالف القياس والذَّوق اللّغوي، وقد وردت الحال متعددة في القرآن الكريم في الأنماط التالية :

1- حالان مفردان.

2- حال مفردة مع حال جملة فعلية.

3- حال مفردة مع حال جملة اسمية.

4- حال مفردة مع حال شبه جملة.

---

[1] المرادي . توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك . مرجع سابق ؛ ج 2 ؛ ص 714 . ابن عقيل . المساعد على تسهيل الفوائد . تح : د. محمد كامل بركات ؛ د ط ؛ (دمشق : دار الفكر ؛ 1980 م) ؛ ج 2 ؛ ص 35.

[2] ابن عصفور . المقرّب . مرجع سابق ؛ ج 1 ؛ ص 155.

[3] ابن مالك . شرح التّسهيل . مرجع سابق ؛ ج 2 ؛ ص 349.

5- حالان جملتان فعليتان.

6- حال جملة فعلية مع حال جملة اسمية.

7- حالان جملتان اسميتان.

8- حالان شبه جملة.

2-1- حالان مفردان(*)

تكرَّر هذا النَّمط كثيراً في القرآن الكريم، وقد جاء على ثلاثة أشكال :

الأوَّل : وردت فيه الحال متعاطفة بالواو، ومنه قوله تعالى : ﴿ **ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ (55) وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ** ﴾ [الأعراف : 55، 56].

فـ "تضرعاً وخفيةً" « نصب على الحال أي : متضرِّعين مخفين بالدعاء ليكون أقرب إلى الإجابة »[1]، وكذلك قوله تعالى : « "خوفاً وطمعاً" حالان أي : ادعوه ذوي خوفٍ وطمع، أو خائفين طامعين »[2]. وقد جاءت الحالان الأوليان مبيِّنتين لما ينبغي أن يكون عليه السمت الخارجي والصَّوت من التذلُّل، وجاءت الأخريان مبيِّنتين لما ينبغي أن يكون عليه القلب، قال الألوسي : « ولمَّا كان الدعاء من الله تعالى بمكان كرَّره وقيَّده أولاً بالأوصاف الظَّاهرة وآخراً بالأوصاف الباطنة »[3].

وقد عطف بين الحالين في الموضعين لبيان هيئة صاحبهما في الحالين معاً: التضرُّع

(*) المقصود بالإفراد هنا ما يقابل الجملة وشبه الجملة وليس ما يقابل الجمع والتثنية.

[1] السّمين الحلبي . الدُّرُّ المصون في علوم الكتاب المكنون . مرجع سابق ؛ ج 5 ؛ ص 344.

[2] المرجع السَّابق نفسه ؛ ج 5 ؛ ص 344.

[3] الألوسي . روح المعاني . مرجع سابق ؛ ج 8 ؛ ص 140.

والخفية في الموضع الأوَّل، والخوف والطَّمع في الموضع الثَّاني، وكذلك لتخصيص عاملهما في الهيئتين المذكورتين معاً، فلا يكون الدُّعاء مثلاً بخوفٍ دون طمع، ولا يكون بطمعٍ دون خوف، ولا يتعدَّاهما إلى غيرهما.

الثَّاني : جاءت فيه الحال متعدِّدة مترادفة بدون واو، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ **وَلَمَّا رَجَعَ مُوسَى إِلَى قَوْمِهِ غَضْبَانَ أَسِفًا قَالَ بِئْسَمَا خَلَفْتُمُونِي مِنْ بَعْدِي أَعَجِلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ وَأَلْقَى الْأَلْوَاحَ وَأَخَذَ بِرَأْسِ أَخِيهِ يَجُرُّهُ إِلَيْهِ قَالَ ابْنَ أُمَّ إِنَّ الْقَوْمَ اسْتَضْعَفُونِي وَكَادُوا يَقْتُلُونَنِي فَلَا تُشْمِتْ بِيَ الْأَعْدَاءَ وَلَا تَجْعَلْنِي مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ** ﴾ [الأعراف : 150].

فقوله "غضبان أسفا" « حالان من موسى عليه السَّلام أو الثَّاني من المستكن في غضبان »[1]، وهذا الوجه الثَّاني مبني على القول بعدم جواز تعدُّد الحال لصاحب واحد.

ومعنى "الآسف" في الآية الشَّديد الغضب، ويدلُّ على ذلك قوله تعالى : ﴿ **فَلَمَّا آسَفُونَا انْتَقَمْنَا مِنْهُمْ** ﴾ [الزخرف :55][2]، وعلى هذا يكون تعدُّد الحال للتَّأكيد والمبالغة ؛ ولذلك لم يؤت بالواو ؛ لأنَّ الواو تفيد المغايرة ولا مغايرة هنا بين الغضب والأسف إلاَّ في الشِّدة، وقد ذكر هذا المعنى الألوسي ناسباً إيَّاه إلى أبي مسلم، قال : « قال أبو مسلم :

---

[1] أبو السُّعود . إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم . مرجع سابق ؛ ج 2 ؛ ص 407.

[2] السَّمين الحلبي . الدُّرُّ المصون في علوم الكتاب المكنون . مرجع سابق ؛ ج 5 ؛ ص 465.

الغضب والأسف بمعنًى، والتَّكرير للتَّأكيد »[1].

الثَّالث : تكرَّرت الحال فيه بعد إمَّا وجوباً، وورد منه في القرآن الكريم قوله تعالى : ﴿ **إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا** ﴾ [الإنسان : 3].

هذه إحدى الصورتين اللّتين يجب أن تتكرَّر فيهما الحال والأخرى إذا سبقت بـ "لا" ولم ترد في القرآن الكريم.

ولابدَّ من تكرار "إمَّا" أيضاً، ويمتنع إفرادها حتى للضَّرورة الشِّعرية ؛ لذلك منع ابن مالك إفرادها بعد "إمَّا" في النَّثر والنَّظم[2].

وإنَّما جيء بالحال في هذا الموضع متعدِّدة ؛ لأنَّ الإنسان بعد التّكليف والابتلاء، لا ينفكُّ أن يكون إمَّا شاكراً وإمَّا كفورًا، واستعملت « "إمَّا" للتّفصيل باعتبار تعدُّد الأحوال مع اتحاد الذّات، أي : هديناه ودللناه على ما يوصل إلى البغية في حالتيه جميعاً من الشُّكر والكفر، أو للتَّقسيم للمهدي باختلاف الذوات والصِّفات أي هديناه السَّبيل مقسوماً إليه بعضهم شاكرٌ بالاهتداء للحق وطريقه بالأخذ فيه، وبعضهم كفورٌ بالإعراض عنه »[3].

---

[1] الألوسي . روح المعاني . مرجع سابق ؛ ج 9 ؛ ص 65.

[2] ابن مالك . شرح التَّسهيل . مرجع سابق ؛ ج 2 ؛ ص 350.

[3] الألوسي . روح المعاني . مرجع سابق ؛ ج 29 ؛ ص 153.

2-2- حال مفردة مع حال جملة فعلية

جاءت الحال في القرآن الكريم متعدِّدةً وهي مختلفةٌ بين الإفراد والجملة الفعلية، وذلك مثل ما في قوله تعالى ﴿ **وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْجِبَالِ فَقُلْ يَنْسِفُهَا رَبِّي نَسْفًا (105) فَيَذَرُهَا قَاعًا صَفْصَفًا (106) لَا تَرَى فِيهَا عِوَجًا وَلَا أَمْتًا** ﴾ [طه : 105، 106، 107].

ففي الآيات ثلاثة أحوال هي : "قاعاً"، و"صفصفًا"، وجملة "لا ترى فيها عوجاً ولا أمتاً"، وصاحب هذه الأحوال الضمير في "فيذرها"، والفعل هو العامل في الأحوال الثلاثة.

و"القاع" : الأرض السَّهلة، و"الصَّفصف" : الأرض المستوية التي لا نتوء فيها، و"العوج" : الانخفاض، و"الأمت" : الارتفاع بمعنى النُّتوء اليسير[1].

قال المُنتَجب : « الضَّمير في "فيذرها" المفعولُ، وفيه وجهان :

أحدهما : للجبال على معنى : فيدع أماكنها بعد نسفها قاعاً، أي : أرضاً مستويةً صلبةً لا تراب فيها ... وانتصابه على الحال من الضَّمير المذكور ... والصَّفصف : المستوي كأنَّه على صفٍ واحد.

والثَّاني : للأرض وإن لم يجر لها ذكرٌ للعلم بها، وقوله : "لا ترى" : يجوز أن يكون

---

[1] الزَّجَّاج . معاني القرآن وإعرابه . شرح وتح : د. عبد الجليل عبده شلبي ؛ ط1 ؛ (بيروت : عالم الكتب ؛ 1988 م) ؛ ج 3 ؛ ص 377. الراغب الأصفهاني . المفردات في غريب القرآن . تح : محمّد سيّد كيلاني ؛ د ط ؛ (لبنان : دار المعرفة ؛ د ت) ؛ ص 282، 415.

صفة بعد صفة، وأن يكون حالاً أيضاً »[1].

وتعدُّد الحال هنا مترادفةً[*]، وظيفته إفادة بلوغ الغاية في استواء أماكن الجبال المنسوفة. والاختلاف بين معاني هذه الأحوال – وإن كان يسيراً – يمنع عدَّ إحداهما مؤكِّدة للأخرى، وذلك بناءً على أنَّ المؤكِّد لا يفيد فائدة جديدة سوى التأكيد، وهو ما ذهب إليه بعض المفسِّرين، جاء في الفتوحات : « "صف صفاً" قريب في المعنى من "قاعاً" فهو توكيد له »[2]. وكذلك اعتبر ابن عاشور الحال الثالثة مؤكِّدة للأولى والثَّانية جاعلاً سبب التأكيد زيادة التَّصوير لزيادة التَّهويل[3].

ومن اعتبر الكلام في الآيات مبنياً على التَّأسيس جعل « ثلاثتها أحوال مترتِّبة فالأوَّلان باعتبار الإحساس والثَّالث باعتبار المقياس ؛ ولذلك ذكر "العِوج" بالكسر : وهو يختص بالمعاني »[4]، ولم يُؤْتَ بـ "العَوج" مفتوحاً لأنَّه يختص بالأعيان[5]، ولزيادة التَّوضيح

---

[1] المُنتَجب حسين بن أبي العزّ الهمذاني . الفريد في إعراب القرآن المجيد . تح : فهمي حسن النمر، فؤاد علي مخيمر ؛ د ط ؛ (الدوحة : دار الثقافة ؛ د ت) ؛ ج 3 ؛ ص 464.

[*] المقصود الترادف النَّاقص لا الترادف التَّام، لأنَّه لو كان تامًا لكانت الثَّانية مؤكِّدةً للأولى قولاً واحدًا، ولما اختلف فيها بين التأكيد والتأسيس.

[2] سليمان بن عمر العجيلي الجمل . الفتوحات الإلهية (حاشية الجمل على الجلالين) . مرجع سابق ؛ ج 3 ؛ ص 111.

[3] الطَّاهر بن عاشور . التَّحرير والتَّنوير . مرجع سابق ؛ ج 16 ؛ ص 307.

[4] البيضاوي . أنوار التنزيل وأسرار التأويل . تح : محمّد صبحي بن حسن حلَّاق، د. محمود أحمد الأطرش ؛ ط1 ؛ (دمشق – بيروت : دار الرّشيد، بيروت – لبنان : مؤسسة الإيمان ؛ 2000 م) ؛ ج 2 ؛ ص 404.

[5] الزَّمخشري . الكشّاف . مرجع سابق ؛ ج 4 ؛ ص 109، 110.

ننقل كلام الألوسي، قال : « "العِوج" وهو بكسر العين ما لا يدرك بفتحها [أي : بالعين الجارحة] بل بالبصيرة ؛ لأنَّ المراد به ما خفي من الاعوجاج حتَّى احتاج إثباته إلى المساحة الهندسية المدركة بالعقل، فألحق بما هو عقلي صرف، فأطلق عليه ذلك لذلك، وهذا بخلاف "العَوَج" بفتح العين فإنَّه ما يدرك بفتحها [أي : بالجارحة]، كعَوج الحائط والعود، وبهذا فُرِّق بينهما في الجمهرة وغيرها »[1].

وجاءت الحال الثَّالثة جملة مضارعة لإفادة التجدُّد، والخطاب فيها لغير معيَّن يخاطب به الرسول صلى الله عليه وسلم[2]، وعدم التَّعيين يقتضي استشعار كلِّ إنسان أنَّه هو المخاطَب والكلام موجَّه إليه وحده.

2-3- حال مفرد مع حال جملة اسمية

تعدَّدت الحال في القرآن الكريم وهي مختلفةٌ بين الإفراد والجملة الاسمية، وممَّا جاء على هذا النَّمط قوله تعالى : ﴿ **فَلَمَّا جَاءَ سُلَيْمَانَ قَالَ أَتُمِدُّونَنِ بِمَالٍ فَمَا آتَانِيَ اللَّهُ خَيْرٌ مِمَّا آتَاكُمْ بَلْ أَنْتُمْ بِهَدِيَّتِكُمْ تَفْرَحُونَ (36) ارْجِعْ إِلَيْهِمْ فَلَنَأْتِيَنَّهُمْ بِجُنُودٍ لَا قِبَلَ لَهُمْ بِهَا وَلَنُخْرِجَنَّهُمْ مِنْهَا أَذِلَّةً وَهُمْ صَاغِرُونَ** ﴾ [النَّمل : 36، 37].

لـم يختلف المعربون فـي جعل كلٍّ من قوله تعالى : "أذلةً"، و قوله : "وهم صاغرون"

---

[1] الألوسي . روح المعاني . مرجع سابق ؛ ج 16 ؛ ص 263.

[2] الطَّاهر بن عاشور . التَّحرير والتَّنوير . مرجع سابق ؛ ج 16 ؛ ص 307.

حالاً [1]، وإنَّما اختلفوا في وظيفة ومعنى الحال الثَّانية – الجملة الاسمية – على رأيين :

أصحاب الرأي الأوَّل اعتبروا الحال الثَّانية مؤكِّدةً للأولى، وهذا القول مبني على أنَّ معنى "الذُّل والصَّغار" واحد، فيكون الفرق بين الحال الأولى والثَّانية في البنية فقط، فالأولى مفردة، والثَّانية جملة اسمية أفادت ببنائها – لا بوضعها – الثُّبوت، أي : ثبوت الصَّغار، وهو نفسه "الذُّلّ" عند أصحاب هذا الرَّأي، ومن القائلين بذلك الحلبي، قال : « "وهم صاغرون" حال ثانية، والظَّاهر أنَّها مؤكِّدة، لأنَّ "أذلة" تغني عنها »[2]. ومن القائلين بذلك أيضاً أبو حيَّان قال : « ويمكن أن يقال : إنَّ الثَّانية هنا جاءت توكيداً لقوله "أذلَّة"، فكأنَّها حال واحدة »[3].

أمَّا أصحاب الرأي الثَّاني ففرَّقوا بين معنى "الذِّلّة" ومعنى "الصَّغار"، وبالتالي الحال الثَّانية غير مؤكِّدة للحال الأولى، وإنَّما أفادت المبالغة في التَّهديد وهذا يتماشى مع سياق الآيات، إذ كلُّه تهديدٌ من سليمان – عليه السلام – لبلقيسَ وقومها في حالة خروجهم عن طاعته، ومعنى "الذُّلّ" عند هؤلاء : « أن يذهب عنهم ما كانوا فيه من العزِّ والملك، و "الصَّغار" أن يقعوا في أسرٍ واستعباد، ولا يقتصر بهم على أن يرجعوا سوقةً بعد أن كانوا

---

[1] أبو حيّان . البحر المحيط . مرجع سابق ؛ ج 7 ؛ ص 71. السّمين الحلبي . الدُّرُّ المصون في علوم الكتاب المكنون . مرجع سابق ؛ ج 8 ؛ ص 614.

[2] السّمين الحلبي . الدُّرُّ المصون في علوم الكتاب المكنون . مرجع سابق ؛ ج 8 ؛ ص 614.

[3] أبو حيَّان . البحر المحيط . مرجع سابق ؛ ج 7 ؛ ص 71.

ملوكاً »[1]، وقال أبو هلال العسكري، مفرّقاً بين المعنى اللّغوي لـ "الذُّلّ والصَّغار" : « الفرق بين الذلّ والصَّغار : أنَّ الصَّغار هو الاعتراف بالذُّلّ والاقرار به وإظهار صغر الإنسان »[2]، وبالتَّالي معنى الذُّلّ بسيط، ومعنى الصَّغار مركَّب من الذُّلّ والاعتراف به، وعلى ما سبق بيانه فليست جملة الحال "وهم صاغرون" مؤكِّدة، بل تفيد المبالغة في التَّهديد، خاصة إذا استصحبنا القاعدة القائلة : الأصل في الكلام التَّأسيس لا التَّوكيد.

أمَّا الواو الداخلة على جملة الحال فالظَّاهر أنَّها واو الحال لا واو العطف، ورغم ذلك فهي تحمل بين جنبيها معنى العطف كما ذكرنا في الفصل الثَّالث ، والعطف يقتضي المغايرة، وهذا دليل آخر على رجحان المذهب الثَّاني.

2-4- حال مفرد مع حال شبه جملة

جاءت الحال في القرآن الكريم متنوِّعة بين المفرد وشبه الجملة وصاحبهما وعاملهما واحد، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ **إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لِأُولِي الْأَلْبَابِ (190) الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَى جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَاطِلًا سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ** ﴾ [آل عمران: 190، 191].

---

[1] الزَّمخشري . الكشّاف . مرجع سابق ؛ ج 4 ؛ ص 455.

[2] أبو هلال العسكري . الفروق في اللّغة . تح : محمّد إبراهيم سليم ؛ د ط (القاهرة : دار العلم والثقافة ؛ د ت) ؛ ص 249.

قال السَّمين الحلبي : « "قياماً وقعوداً" حالان من فاعل "يذكرون". و"على جنوبهم" حال أيضاً فيتعلَّق بمحذوف، والمعنى : يذكرونه قياماً وقعوداً ومضطجعين، فعطف الحال المؤوَّلة على الصريحة »[1]. والمقصود بالمؤوَّلة في كلام الحلبي شبه الجملة ؛ لأنَّها تؤوَّل بمفرد، وأوَّلها هو بـ "مضطجعين"، وهذا في حقيقة الأمر هو الذي سوَّغ عطفها على المفرد لأنَّها بمعناه، قال ابن عطيَّة : « وحسن عطف قوله "وعلى جنوبهم" على قوله "قياماً وقعوداً" لأنَّه في معنى مضطجعين »[2].

ووظيفة الأحوال الثَّلاثة المتعاطفة، إفادة التَّعميم، أي : إنَّهم يعمُّون جميع أحوالهم بالذِّكر، قال أبو حيَّان : « وهذه الهيئات الثَّلاثة هي غالب ما يكون عليها المرء، فاستعملت والمراد بها جميع الأحوال، كما قالت عائشة : كان رسول الله – صلى الله عليه وسلم – يذكر الله على كل أحيانه »[3].

وأراد أبو حيَّان من سياقه لهذا الحديث توظيف لفظة "كل أحيانه"، ومعلوم أنَّ "كلّ" تفيد العموم، وبالمطابقة بين الحديث والآية الكريمة نصل إلى النتيجة التي قدَّمناها، وهي أنَّ وظيفة الأحوال الثلاثة المتعاطفة هي إفادة العموم، وهذا ما أشار إليه جمع من النُّحاة والمفسِّرين، قال الزَّمخشري : « ذكراً دائباً على أيِّ حال كانوا، من قيامٍ وقعودٍ واضطجاعٍ لا

---

[1] السّمين الحلبي . الدُّرُّ المصون في علوم الكتاب المكنون . مرجع سابق ؛ ج 3 ؛ ص 531.

[2] ابن عطيّة . المحرَّر الوجيز . مرجع سابق ؛ ج 1 ؛ ص 554.

[3] أبو حيَّان . البحر المحيط . مرجع سابق ؛ ج 3 ؛ ص 145.

يخلون بالذِّكر في أغلب أحوالهم »[1]، وقال أبو السُّعود : « والمراد تعميم الذِّكر للأوقات كما مرَّ، وتخصيص الأحوال المذكورة بالذِّكر، ليس لتخصيص الذِّكر بها، بل لأنَّها الأحوال المعهودة التي لا يخلو عنها الإنسان غالباً »[2].

2-5- حالان جملتان فعليتان

تعدَّدت الحال وهي جملة فعلية في القرآن الكريم في مواضع قليلة، وقد جاءت الحال الثَّانية في هذا النَّمط معطوفةً على الأولى، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ **وَإِلَى مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ قَدْ جَاءَتْكُمْ بَيِّنَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ فَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ (85) وَلَا تَقْعُدُوا بِكُلِّ صِرَاطٍ تُوعِدُونَ وَتَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ مَنْ آَمَنَ بِهِ وَتَبْغُونَهَا عِوَجًا** ﴾ [الأعراف : 85، 86].

قال الألوسي : « وجملة "توعدون" وما عطف عليه في موضع الحال من ضمير "تقعدوا" أي : موعدين وصادين »[3]، أمَّا الحال الأولى فقد جاءت على الأصل، وهو بيان هيئة صاحبها وتخصيص عاملها، أي : لا تقعدوا بكلِّ صراطٍ حال كونكم توعدون، وأمَّا

---

[1] الزَّمخشري . الكشَّاف . مرجع سابق ؛ ج 1 ؛ ص 675، 676.

[2] أبو السُّعود . إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم . مرجع سابق ؛ ج 1 ؛ ص 624.

[3] الألوسي . روح المعاني . مرجع سابق ؛ ج 8 ؛ ص 178.

الثَّانية فزيادةً على بيان هيئة الصَّاحب، جاءت مبيِّنةً للحال الأولى، قال ابن عاشور : « والإيعاد : الوعد بالشَّرِّ، والمقصود من الإيعاد الصَّد، فيكون عطف جملة "وتصدون" عطف علَّة على معلول »[1]، فتكون على عكس ما قال أبو حيَّان من أنَّ الموعد به لم يذكر لتذهب فيه النَّفس كل مذهب من الشَّرّ[2].

ووردت الحالان جملتان مضارعتان لإفادة التجدُّد، لأنَّ الصَّدَّ والإيعاد تكرَّر منهم – قوم مدين – مرَّةً بعد مرَّة، ولذلك كان الفعل العامل في الحال "تقعدوا" « مستعملاً كنايةً عن لازمه، وهو الملازمة والاستقرار »[3]. أي : أنَّهم كانوا يلازمون الطُّرق المؤدِّية إلى منزل شعيب، وكلَّما جاءه قاصد، أوعَدُوه وصدُّوه، وعليه فإنَّ النَّهي مسلَّط على القعود بالصِّراط حال كونهم موعدين وصادِّين.

2-6- حال جملة فعلية مع حال جملة اسمية

جاءت الحال في القرآن الكريم متعدِّدة متنوِّعة بين الجملة الاسمية والفعلية، وممَّا جاء على هذا المثال قوله تعالى : ﴿ **عَبَسَ وَتَوَلَّى (1) أَنْ جَاءَهُ الْأَعْمَى (2) وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى (3) أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنْفَعَهُ الذِّكْرَى (4) أَمَّا مَنِ اسْتَغْنَى (5) فَأَنْتَ لَهُ تَصَدَّى (6) وَمَا عَلَيْكَ**

---

[1] الطَّاهر بن عاشور . التَّحرير والتَّنوير . مرجع سابق ؛ ج 8 ؛ ص 246.

[2] أبو حيَّان . البحر المحيط . مرجع سابق ؛ ج 4 ؛ ص 341.

[3] الطَّاهر بن عاشور . التَّحرير والتَّنوير . مرجع سابق ؛ ج 8 ؛ ص 246.

أَلَّا يَزَّكَّى (7) وَأَمَّا مَنْ جَاءَكَ يَسْعَى (8) وَهُوَ يَخْشَى (9) فَأَنْتَ عَنْهُ تَلَهَّى ﴾ [عبس : 1، 2، 3، 4، 5، 6، 7، 8، 9، 10].

قال الحلبي : « قوله : "يسعى" : حال من فاعل "جاءك"، وقوله "وهو يخشى" جملة حالية من فاعل "يسعى"، فهو حال من حال »[1]. ووظيفة هاذين الحالين بيان هيئة صاحبهما، أو تخصيص عاملهما، أو بمعنى آخر الحال التي تكون لبيان الهيئة تكون دائماً مخصِّصة للعامل، وبيان الهيئة هي الوظيفة الأساسية لباب الحال، والتي لم يذكر معظم النُّحاة غيرها للحال المؤسِّسة، والهيئة قد تكون خارجية، أي : ظاهرة مرئية، وقد تكون داخلية تتعلَّق بالنَّفس والقلب والعقل، والثَّانية هي الأكثر وروداً في القرآن الكريم، وذلك لأنَّه لا قيمة فيه لصور الأشخاص وأحسابهم ومنازلهم، بل كلُّ الأهمية لما تنطوي عليه دواخلهم، وإذا ذكرت الهيئة الخارجية، فغالباً ما تكون انعكاساً لهيئة الداخل في موقفٍ من المواقف، وهذا ينطبق تماماً على الحالين المذكورين في الآيات السابقة.

فجملة الحال "يسعى" جيء بها لبيان الهيئة الخارجية، لأنَّها ذات ارتباط بما عليه هذه النَّفس التي دفعها إيمانها، وخشيتها إلى أن تتفوَّق على معوِّقٍ من معوِّقات الإسراع والانطلاق، وهو العمى، لذلك أردفت بجملة مبيِّنة للباعث على ذلك السلوك، إلا أنَّه جيء بها على عكس الأولى، اسمية فعلية الخبر، للإشارة إلى الثبوت المتجدِّد، قال ابن عاشور :

---

[1] السّمين الحلبي . الدُّرُّ المصون في علوم الكتاب المكنون . مرجع سابق ؛ ج 10 ؛ ص 677.

« واختير الفعل المضارع لإفادة التجدُّد »[1] لأنَّ الخشية من أعمال القلوب التي تتجدَّد مرَّةً بعد مرَّة، تزيد وتنقص، وهي ثابتة من حيث أصلها، لذلك قلنا الثبوت المتجدِّد.

2-7- حالان جملتان اسميتان

لم يتكرَّر هذا النَّمط في القرآن الكريم إلاَّ قليلاً، وذلك ربَّما لأنَّ تعابير القرآن تصويرية، والتَّصوير يُناسبه الحركة والتجدُّد وهذه من خصائص الفعل، لا الاسم، ومن المواضع التي جاءت على هذا النَّمط قوله تعالى : ﴿ **وَأَنْذِرْهُمْ يَوْمَ الْحَسْرَةِ إِذْ قُضِيَ الأَمْرُ وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ وَهُمْ لاَ يُؤْمِنُونَ** ﴾ [مريم : 39].

فالجملتان : "وهم في غفلة" و "وهم لا يؤمنون" جملتان اسميتان منصوبتان على الحالية من مفعول "أنذرهم" وهو العامل فيهما[2]، والمعنى : أنذرهم بقدوم يوم الحسرة والحال أنَّهم في غفلة وعدم إيمان أي : غافلين غير مؤمنين، ويمكن أن يكون المعنى : أنذرهم لأنَّهم غافلون غير مؤمنين فتكون كما قال أبو السُّعود : « حالاً متضمنةً لمعنى التَّعليل»[3].

وتعددت بسبب تعدُّد القيد الموجب لذلك، فصاحب الحال في السِّياق مقيَّد ومخصَّص بحالين، الأولى الغفلة والثَّانية عدم الإيمان. وعبَّر عن ذلك بالجملة الاسمية لما في هذه

---

[1] الطَّاهر بن عاشور . التَّحرير والتَّنوير . مرجع سابق ؛ ج 30 ؛ ص 109.

[2] السّمين الحلبي . الدُّرُّ المصون في علوم الكتاب المكنون . مرجع سابق ؛ ج 7 ؛ ص 604.

[3] أبو السُّعود . إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم . مرجع سابق ؛ ج 3 ؛ ص 584.

الأخيرة من معاني الثَّبات واللّزوم، لذلك جاء عَجُز الجملة الأولى شبه جملة "في غفلة"، و "في" تفيد الظَّرفية فكأنَّهم منغمسون في الغفلة، لا يخرجون منها حتى يدركهم يوم الحسرة، وهو نفس المعنى الذي تدلُّ عليه الحال الثَّانية إلاّ أنَّ الأولى استمرار في الغفلة، والثَّانية استمرار في عدم الإيمان وهذا ما أشار إليه ابن عاشور بقوله : « ومعنى وهم لا يؤمنون استمرار عدم إيمانهم إلى حلول قضاء الأمر يوم الحسرة. فاختيار صيغة المضارع فيه دون صيغة اسم الفاعل، لما يدلُّ عليه المضارع من استمرار الفعل وقتًا فوقتًا، استحضارًا لذلك الاستمرار العجيب في طوله وتمكُّنه»[1].

2-8- حالان شبه جملة

تعدَّدت الحال وهي شبه جملة في القرآن الكريم في قوله تعالى : ﴿ **أَلَمْ تَرَ إِلَى الْمَلَإِ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَى إِذْ قَالُوا لِنَبِيٍّ لَهُمُ ابْعَثْ لَنَا مَلِكًا نُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ** ﴾ [البقرة : 246]. فشبهي الجملة "من بني إسرائيل" و " من بعد موسى" متعلِّقات بمحذوف حال[2]، تقديره : كائنين، والذي جوَّز تعدِّي "كائنين" إلى حرفي جرٍّ من لفظ واحد، هو اختلاف المعنى، فـ "من" الأولى تبعيضية، و "من" الثَّانية لابتداء الغاية[3]، ويجوز أن تكون "من" الأولى بيانية، فإذا كانت كذلك، فكلا الحالين مخصِّصٌ للصَّاحب "الملأ"، وذلك أنَّ لفظ

---

[1] الطاهر بن عاشور . التَّحرير والتَّنوير . مرجع سابق ؛ ج 16 ؛ ص 109.

[2] السّمين الحلبي . الدُّرُّ المصون في علوم الكتاب المكنون . مرجع سابق ؛ ج 2 ؛ ص 513.

[3] أبو حيَّان . البحر المحيط . مرجع سابق ؛ ج 2 ؛ ص 263.

"الملأ" عامٌّ يكون في كلِّ قوم، فخصَّصت الأولى صاحبها من جهة انتسابهم، والثَّانية من جهة زمانهم، قال الطنطاوي : « "من بعد موسى" بيان للزَّمن الذي كان يعيش فيه أولئك الملأ من بني إسرائيل »[1]. هذا على القول بأنَّ من الأولى بيانية، أمَّا على القول بأنَّها تبعيضيه، فإنَّها زيادة على تبيين جهة الانتساب، أفادت أنَّ هؤلاء الملأ هم بعض من بني إسرائيل ويكون التقدير « حال كونهم بعض بني إسرائيل »[2].

[1] سيِّد طنطاوي . التفسير الوسيط . مرجع سابق ؛ ج 1 ؛ ص 736.

[2] السّمين الحلبي . الدُّرُّ المصون في علوم الكتاب المكنون . مرجع سابق ؛ ج 2 ؛ ص 513.

3- المبحث الثَّالث : الرّتبة (التّقديم)

إنّ التَّقديم والتَّأخير ظاهرة ذات أثر واسع وكبير، في إثراء اللغة العربية، وإنماء عناصرها، حتى عُدَّت لونًا من ألوان حرِّيَّتها، وخصيصة من خصائصها ؛ لما بينها وبين المعنى من صلة وأسباب، ويكفينا في بيان أهميته قول سيِّد العارفين بالنَّظم الجرجاني، فهو عنده : « بابٌ كثير الفوائد جمُّ المحاسن واسع التصرُّف بعيد الغاية، لا يزال يفترُّ لك عن بديعة ويفضي بك إلى لطيفة، ولا تزال ترى شعرًا يروقك مسمَعه ويلطف لديك موقعه، ثمَّ تنظر فتجد سبب أن راقك ولطف عندك أن قدَّم فيه شيء، وحوِّل اللفظ عن مكان إلى مكان»[1].

وعلَّة التَّقديم عند سيبويه واحدة، هي الاهتمام والعناية، قال : « إنَّما يقدِّمون الذي بيانه أهمُّ لهم وهم ببيانه أعنى »[2]، ورغم أنَّ سيبويه كان يتحدَّث عن كلام العرب إلاَّ أنَّ القرآن جاء على لسانهم، فحكمهم واحد.

وقد استفاد الجرجاني من العلَّة الواحدة التي نبَّه إليها سيبويه، وأحسن استغلالها، وتجاوزها إلى الكشف عن بلاغتها في كلِّ سياق ورَد فيه التَّقديم، وفي ذلك يقول : « وقد وقع في ظنون النَّاس أنَّه يكفي أن يقال : "إنَّه قدَّم للعناية، ولأنَّ ذكره أهم" من غير أن يذكر، من

---

[1] الجرجاني . دلائل الإعجاز . مرجع سابق ؛ ص 106.

[2] سيبويه . الكتاب . مرجع سابق ؛ ج 1 ؛ ص 34.

أين كانت تلك العناية ؟ وبم كان أهم ؟ ولتخيُّلهم ذلك، قد صغر أمر التَّقديم والتَّأخير في نفوسهم، وهوَّنوا الخطب فيه »[1]. فلابد عنده من السؤال عن مصدر تلك العناية ولماذا كان أهمّ، وهذا لاشكَّ يختلف من بنية لأخرى ومن سياق لآخر، فلقصد المتكلِّم، وأحوال المتلقي وبنية التَّركيب دورٌ رئيسٌ في استنباط ذلك.

والأصل في الحال أن تتأخَّر عن عاملها وصاحبها، إذ إنَّ لها شبهًا بالصِّفة من حيث إنَّها بيان لهيئة مقيّدة، وبيان الهيئة يكون بعد صاحب الهيئة لا قبله، فالحال تابع وفرع لذي الحال. وكذلك الأصل في العامل أن يكون قبل معموله إلاَّ أنَّ مخالفة هذا الأصل جائزة، ما لم يعرض لذلك مانع، وقد بحث النُّحاة هذه المسألة بحثًا مستفيضًا وجعلوا تقديم الحال على نوعين : تقديم على الصاحب، وتقديم على العامل، وكلٌّ من النَّوعين ينقسم بدوره إلى قسمين : تقديم جائز، وتقديم واجب، وفي كلِّ قسم صور كثيرة[2]، والذي يهمُّنا من هذه الصور هو الوارد منها في القرآن الكريم، لذلك كانت عناصر هذا المبحث كالآتي :

1- تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جرّ أصلي

2- تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جرّ زائد

3- تقديم الحال على عاملها المتصرِّف

---

[1] الجرجاني . دلائل الإعجاز . مرجع سابق ؛ ص 108.

[2] الغلاييني . جامع الدروس العربية . مرجع سابق ؛ ج 3 ؛ ص 89-96.

4- تقديم الحال على عاملها شبه الجملة (توسُّطها بين العامل والمبتدأ)

5- تقديم الحال وجوبًا في صدر الكلام (كيف، أنَّى)

6- تقديم الحال على الحال عند تعدُّدها (تقديم بعض المعاني على بعض)

3-1- تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جرٍّ أصلي

لم يرد هذا النَّمط في القرآن الكريم إلاَّ مرَّتين، وورد في شعر العرب كثيراً، ورغم ذلك فالمسألة خلافية سال فيها حبرٌ كثيرٌ، بسبب الخلاف في توجيه الآيتين، وهما قوله تعالى : ﴿ **وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ** ﴾ [سبأ : 28]، وقوله تعالى : ﴿ **وَجَاءُوا عَلَى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ قَالَ بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنْفُسُكُمْ أَمْرًا فَصَبْرٌ جَمِيلٌ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ** ﴾ [يوسف : 18].

أمّا الآية الأولى فقد اختلفوا في إعرابها على وجهين :

الوجه الأوَّل : جَعلُ "كافَّة" حال من "النَّاس"، قال ابن مالك : «"كافَّة" حال من النَّاس، والأصل للنَّاس كافَّة، أي : جميعاً، وهذا هو الصَّحيح »[1]، وهو أيضاً قول الفارسي، وابن جنِّي، وابن كيسان، وابن برهان، وغيرهم[2]، واختار هذا الوجه أيضاً أبو حيَّان[3].

الوجه الثَّاني : إعراب "كافَّة" حالاً من الكاف في "أرسلناك"، وهذا قول الزجَّاج[4] وابن الأنباري[5]، وهو مذهب جمهور النُّحاة، لأنَّ جمهورهم يمنع تقدُّم الحال على صاحبها

---

[1] ابن مالك . شرح التَّسهيل . مرجع سابق ؛ ج 2 ؛ ص 337.

[2] محي الدِّين الدّرويش . إعراب القرآن الكريم وبيانه. مرجع سابق ؛ ج 3 ؛ ص 512.

[3] أبو حيَّان . البحر المحيط . مرجع سابق ؛ ج 7 ؛ ص 269.

[4] الزَّجَّاج . معاني القرآن وإعرابه . مرجع سابق ؛ ج 4 ؛ ص 254.

[5] ابن الأنباريّ . البيان في غريب إعراب القرآن . تح : طه عبد الحميد، ومصطفى السقا ؛ د ط ؛ (مصر : الهيئة المصرية العامة للكتب ؛ د ت) ؛ ج 2 ؛ ص 280.

المجرور بحرف جرٍّ أصلي[1]، وقد اعتبر ابن مالك هذا الوجه باطل، قال : « وأمَّا الزجَّاج فبطلان قوله بيِّن ... لأنَّه جعل "كافَّة" حالاً مفرداً، ولا يعرف ذلك من غير محل النّزاع، وجعله من مذكَّر مع كونه مؤنَّثاً، ولا يتأتى ذلك إلاَّ بجعل تائه للمبالغة، وبابه مقصور على السَّماع »[2] أمَّا الرَّضي فاعتبر تأويل الجمهور تعسُّف[3] من غير حاجة ولا ضرورة إلى ذلك.

وأمّا الآية الثَّانية فالنِّزاع فيها قليل، فشبه الجملة "على قميصه" في محل نصب حال من "بدم" ؛ لأنَّ التَّقدير : جاءوا بدم كذبٍ على قميصه[4].

وذهب الزَّمخشري إلى كون شبه الجملة « محلُّه النَّصب على الظَّرف، كأنَّه قيل : "وجاءوا فوق قميصه بدم"، كما تقول : "جاء على جماله بأحمال" »[5]، وقد ردَّ أبو حيَّان هذا المذهب بقوله : « ولا يساعد المعنى على نصب "على" على الظَّرف بمعنى فوق ؛ لأنَّ العامل فيه إذ ذاك جاءوا، وليس الفوق ظرفاً لهم، بل يستحيل أن يكون ظرفاً لهم »[6].

فكلٌّ من السَّماع والقياس يرجِّحُ قول من ذهب إلى جواز التَّقديم، فالسَّماع الآيتان،

---

[1] محي الدِّين الدرويش . إعراب القرآن الكريم وبيانه. مرجع سابق ؛ ج 3 ؛ ص 512.

[2] ابن مالك . شرح التَّسهيل . مرجع سابق ؛ ج 2 ؛ ص 337.

[3] الرَّضيّ . شرح الكافية . مرجع سابق ؛ ج 2 ؛ ص 30.

[4] العكبري . التبيان في إعراب القرآن . مرجع سابق ؛ ج 2 ؛ ص 726.

[5] الزَّمخشري . الكشَّاف . مرجع سابق ؛ ج 3 ؛ ص 263.

[6] أبو حيَّان . البحر المحيط . مرجع سابق ؛ ج 5 ؛ ص 289.

والأشعار الواردة في ذلك[1]، والقياس يمكن أن يقاس على المفعول به الصَّريح لأنَّ الجارّ والمجرور في معنى المفعول الصَّريح، فكما يجوز التَّقديم على المفعول الصَّريح، فكذلك ما هو في حكمه، وهو المجرور بحرف جرٍّ أصلي.

وعلَّة تقديم الحال في الآيتين، هو الاهتمام بها، ففي الآية الأولى صرَّح بذلك ابن عاشور فقال : « وقدَّم الحال على صاحبه للاهتمام بها لأنَّها تجمع الذين كفروا برسالته كلَّهم »[2].

وأمَّا الآية الثَّانية فإنَّ القميص هو المقصود وليس الدَّم، وهو الأصل، فله تأثير على مجريات قصَّة يوسف حتى قال الشّافعي : « كان في القميص ثلاث آيات : دلالته على كذبهم، وشهادته في قدِّه، وردَّ بصر يعقوب به »[3]، ويمكن أن نستشفَّ أهمِّية القميص على الدّم، وأنَّه هو المحور في القصَّة من كلام ابن عاشور التالي : « ولمَّا كان الدَّم ملطَّخاً به القميص، وكانوا قد جاءوا مصاحبين للقميص، فقد جاءوا بالدَّم على القميص»[4].

---

[1] ابن مالك . شرح التَّسهيل . مرجع سابق ؛ ج 2 ؛ ص 338، 339.

[2] الطَّاهر بن عاشور . التَّحرير والتَّنوير . مرجع سابق ؛ ج 22 ؛ ص 198.

[3] ابن عطية . المحرَّر الوجيز . مرجع سابق ؛ ج 3 ؛ ص 227.

[4] الطَّاهر بن عاشور . التَّحرير والتَّنوير . مرجع سابق ؛ ج 12 ؛ ص 238.

3-2- تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جرٍّ زائد

لا خلاف بين النُّحاة في جواز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جرٍّ زائد[1]، خلافاً للأصلي، وعلَّة هذا التَّفريق عندهم، هو أنَّ « حرف الجرِّ الزَّائد كالسَّاقط، فلا يعتدُّ به »[2].

وهذا الأسلوب لم يرد في القرآن الكريم إلاَّ في مواضع قليلةٍ، تعدُّ على رؤوس الأصابع، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ **وَلُوطًا إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ أَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ مَا سَبَقَكُمْ بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِنَ الْعَالَمِينَ** ﴾ [الأعراف : 80]. ومنه أيضاً قوله تعالى : ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ وَمَنْ يَتَّبِعْ خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ فَإِنَّهُ يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ مَا زَكَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ أَبَدًا** ﴾ [النُّور : 21].

"فالباء" في الآية الأولى من قوله تعالى : "مَا سَبَقَكُمْ بِهَا مِنْ أَحَدٍ" « حالية، أي : ما سبقكم أحدٌ مصاحباً لها، أي : ملتبساً بها »[3]، وصاحبها "أحد" جاء متأخِّراً عنها مجروراً بـ "من" الزَّائدة « لتأكيد النَّفي وعمومه المستغرق لكلِّ البشر »[4].

ونرى أنَّ علَّة تقديم الحال على الصاحب، هي الاهتمام بها على سبيل الزَّجر والتَّقريع

---

[1] السُّيوطي . همع الهوامع في شرح جمع الجوامع . مرجع سابق ؛ ج 4 ؛ ص 25.

[2] الغلاييني . جامع الدروس العربية . مرجع سابق ؛ ج 3 ؛ ص 92.

[3] ابن عادل الحنبلي . اللّباب في علوم الكتاب . مرجع سابق ؛ ج 9 ؛ ص 204.

[4] سيِّد طنطاوي . التَّفسير الوسيط . مرجع سابق ؛ ج 7 ؛ ص 107.

والتَّوبيخ، حتَّى يتماشى ذلك مع سياق الآية العام الدّالِّ على ذلك، وهناك معنى آخر لطيف مفاده أنَّه لمَّا كان قوم لوط هم السبَّاقون لارتكاب هذه الفاحشة، سُبِّقَت الفاحشة / الحال على الصَّاحب في النَّظم ؛ لأنَّ الضَّمير في "بها" يعود عليها، ولمَّا كان العالَمُون من غير قوم لوط تابَعُوهم على تلك المعصية، أي : تأخَّروا في ارتكابها بالنسبة إلى قوم لوط، أخِّروا كذلك في النَّظم، فهم المقصودون بقوله "من أحد"، وهو صاحب الحال.

3-3- تقديم الحال على عاملها المتصرِّف

ذهب جمهور النَّحويين إلى جواز تقديم الحال على عاملها إذا كان فعلاً متصرِّفاً[1]، وإذا تقدمت الحال على العامل، فهي متقدِّمة على صاحبها، بقياس الأولى، وهذا النَّمط لم يرد في القرآن الكريم إلاَّ قليلاً، ومن أمثلته قوله تعالى : ﴿ **خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ كَأَنَّهُمْ جَرَادٌ مُنْتَشِرٌ**﴾ [القمر : 7].

وقد سلك أبو حيَّان مذهب جمهور النُّحاة في جواز تقديم الحال على عاملها الفعل المتصرِّف، في إعرابه للآية الكريمة، قال : « وانتصب "خشَّعًا وخاشعًا، وخاشعةً" على الحال من ضمير "يخرجون"، والعامل فيه "يخرجون"، لأنَّه فعل متصرِّف، وفي هذا دليل على بطلان مذهب الجرمي، لأنَّه لا يجوِّز تقدُّم الحال على الفعل وإن كان متصرِّفًا »[2].

---

[1] خالد الأزهري . شرح التَّصريح على التَّوضيح . مرجع سابق ؛ ج 1 ؛ ص 594.

[2] أبو حيَّان . البحر المحيط . مرجع سابق ؛ ج 8 ؛ ص 173.

وقد احتجَّ ابن جنِّي على جواز القياس بحجة عقلية قياسية فقال : « فإذا كان العامل متصرِّفًا، جاز تقديم الحال عليه. تقول : "جاء زيد راكبًا"، و"جاء راكبًا زيد" و" راكبًا جاء زيد"، كل ذلك جائز ؛ لأنَّ جاء متصرِّف، والتصرُّف هو التنقُّل في الأزمنة»[1]، ومقصود كلامه أنَّ العامل إذا كان متصرِّفًا، وجب أن يكون عمله متصرِّفًا فيعمل مقَدَّمًا ومؤخَّرًا.

ومن القياس أيضًا مشابهة الحال للظَّرف في كثير من الأصول، والظَّرف لا يمتنع تقديمه على عامله، فكذلك الحال، لأنَّه يشبهه في المعنى لذلك جاء الظَّرف معطوفًا على الحال في القرآن الكريم كثيرًا، مثل قوله تعالى : ﴿ **وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ مُصْبِحِينَ (137) وَبِاللَّيْلِ** ﴾ [الصافات : 137، 138].

وعلَّة التَّقديم لفت الانتباه للحال، فقد صوَّر القرآن الكريم حال خروجهم قبل الإخبار بخروجهم تهويلاً للموقف، فأوَّل ما يقرع سمعك من هذا الخبر هو حالهم، وأضاف الخشوع للأبصار، لأنَّها مرآة القلب، فما كان في القلب من خوف أو سرور أو خشوعٍ أظهرته العيون، فلغتها لا تكذب، وقد لخَّص الألوسي دلالة التقديم في كلمتين فقال : « وقدَّم الحال لتصرُّف العامل والاهتمام »[2] أي : الاهتمام بالحال على سبيل التَّقريع والتَّهويل، وهذا يتقاطع مع ما قلناه سابقًا.

---

[1] ابن جنِّي . اللّمع في العربية . تح : حامد المؤمن؛ ط2 ؛ (مكتبة النهضة العربية ؛ 1985 م) ؛ ص 117.

[2] الألوسي . روح المعاني . مرجع سابق ؛ ج 27 ؛ ص 80.

3-4- تقديم الحال على عاملها شبه الجملة (توسُّطها بين العامل والمبتدأ)

ذهب الأخفش[1] والفرَّاء[2] إلى جواز تقدُّم الحال على عاملها شبه الجملة، إذا تقدم الجميع المبتدأ، واستدلُّوا على ذلك بمجموعة من الآيات الكريمة نذكر منها، قوله تعالى : ﴿ **وَمَا قَدَرُوا اللهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ** ﴾ [الزُّمَر : 67]، بنصب "مطويّات"، على قراءة عيسى بن عمر والجحدري[3]، على الحال والعامل فيها الجارُّ والمجرور "بيمينه"، وقد تأخَّر وتقدَّمت الحال عليه، قال الفرَّاء : « وينصب "المطويات" على الحال، أو على القطع والحال أجود »[4].

وقال أبو حيَّان : « استدل بهذه القراءة الأخفش على جواز "زيدٌ قائمًا في الدَّار"، إذ أعرب "السماوات" مبتدأ، و"بيمينه" الخبر، وتقدَّمت الحال المجرور، ولا حجَّة فيه إذ يكون "والسَّماوات" معطوفًا على "الأرض"... و"بيمينه" متعلِّق بـ "مطويّات" »[5]. والظَّاهر أنَّ توجيه أبي حيَّان في محلِّه، ولا تكلُّف فيه، ومنه لا تصلح دليلاً للمسألة.

وقوله تعالى : ﴿ **وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا** ﴾[الأنعام:139].

---

[1] الرَّضيّ . شرح الكافية . مرجع سابق ؛ ج 2 ؛ ص 24.

[2] الفرَّاء . معاني القرآن . مرجع سابق ؛ ج 2 ؛ ص 425.

[3] أبو حيَّان . البحر المحيط . مرجع سابق ؛ ج 7 ؛ ص 422.

[4] الفرَّاء . معاني القرآن . مرجع سابق ؛ ج 2 ؛ ص 425.

[5] أبو حيَّان . البحر المحيط . مرجع سابق ؛ ج 7 ؛ ص 422.

بنصب "خالصة"، على قراءة ابن عبَّاس، والأعرج، وقتادة، وابن جبير[1]، فتكون حالاً، والعامل فيها "لذكورنا" وقد تقدَّمت عليه.

وحتَّى هذه الآية فيها وجه آخر، وهو أن تكون "خالصةً" حالاً من الضَّمير في الظَّرف الجاري صلة على "ما" كقولنا : "الذي في الدار قائمًا زيد"[2]، وبالتَّالي في الاستشهاد بالآية نزاع، والدليل إذا دخله نزاع سقط الاحتجاج به.

وعمومًا خلاصة ما ذهب إليه النُّحاة في هذه المسألة ما يلي :

منع كافَّة النُّحاة تقديم الحال على الجملة بأسرها، إذا كان المبتدأ ظاهرًا والحال اسمًا صريحًا، فلا يقال : "قائمًا في الدَّار زيد"[3].

وأجازوا تأخُّر الحال بشرط تقدُّم العامل، سواء تقدَّم المبتدأ نحو : "زيد في الدار قائمًا" أو وقع متأخِّرًا نحو : "في الدَّار زيد قائمًا"، وأجازوا توسُّط الحال في نحو : "في الدار قائمًا زيد"[4].

وأجاز الأخفش والفرَّاء تقديم الحال على العامل، إذا كان ظرفًا بشرط تقدُّم المبتدأ على

---

[1] أبو حيَّان . البحر المحيط . مرجع سابق ؛ ج 4 ؛ ص 234.

[2] ابن جنِّي . المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها . تح : علي ناصف، عبد الحليم النّجار، عبد الفتّاح شلبي ؛ ط 2 ؛ (دار سزكين ؛ 1406هـ) ؛ ج 1 ؛ ص 233.

[3] الرَّضيّ . شرح الكافية . مرجع سابق ؛ ج 2 ؛ ص 24، 25. ابن مالك . شرح التَّسهيل . مرجع سابق ؛ ج 2 ؛ ص 346.

[4] السُّيوطي . همع الهوامع في شرح جمع الجوامع . مرجع سابق ؛ ج 4 ؛ ص 33.

الحال، نحو : "زيد قائمًا في الدَّار"، وهي مسألتنا التي سقنا لها الآيات، ومنع ذلك الجمهور كما سبق.

وأجاز الكوفيون نحو "أنت قائما في الدَّار"، إذا كانت من مضمر مرفوع، والمنع إن كانت من ظاهر[1]، وذلك لئلَّا يرجع الضمير في "قائمًا" إلى اسم ظاهر.

وكلُّ هذه الصُّور لم ترد في القرآن الكريم إلاَّ الصُّورة التي جوَّزها الأخفش.

3-5- تقديم الحال وجوبًا إلى صدر الكلام (كيف، أنَّى)

لقد تواتر تقدُّم الحال على عاملها وصاحبها وجوبًا في القرآن الكريم، وذلك إذا جاءت ممَّا له الصَّدارة، ويتحقَّق ذلك في اسما الاستفهام : كيف، وأنّى، وتفصيل ذلك كما يلي :

أوَّلاً : كيف، وكونها من لازم الصَّدر أمر مجمع عليه، قال ابن مالك عن أسماء الاستفهام عمومًا، وكيف خصوصًا : « ولـ "كيف" صدر الكلام كغيرها من أدوات الاستفهام، ولا تخرج من الاستعمال عن أن تكون في موضع نصب على الحال، أو خبر مبتدأ في الحال »[2]، وقال في موضعٍ آخر معلِّلاً نصبها على الحالية : « فإذا وقعت "كيف" قبل تامٍّ مستغنٍ عنها كانت في موضع نصبٍ على الحال ؛ لأنَّها في تأويل صفة نكرة متقدِّمة على موصوفها، والصِّفة المتقدِّمة على الموصوف، لا يجوز أن تكون نعتًا له ؛ لأنَّ النَّعت تابع،

---

[1] السُّيوطي . همع الهوامع في شرح جمع الجوامع . مرجع سابق ؛ ج 4 ؛ ص 33.

[2] ابن مالك . شرح التَّسهيل . مرجع سابق ؛ ج 4 ؛ ص 105.

فلا يتقدَّم على المتبوع، بل يجب فيها أحد أمرين : إمَّا أن تجعل حالاً من الموصوف، وإمَّا أن تقام مقامه، ويُجعل هو بدلاً منها »[1].

ومن مواضع كيف حالاً في القرآن الكريم قوله تعالى : ﴿ **وَإِنْ أَرَدْتُمُ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَكَانَ زَوْجٍ وَآتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنْطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا أَتَأْخُذُونَهُ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا (20) وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ وَأَخَذْنَ مِنْكُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا** ﴾ [النّساء : 20، 21].

قال العكبري معربًا : « "كيف" في موضع نصب على الحال، والتَّقدير : أتأخذونه جائرين؟ وهذا يتبيَّن لك بجواب "كيف" ألا ترى أنَّك إذا قلت : "كيف أخذت مال زيدٍ" ؟ كان الجواب حالاً، تقديره : أخذته ظالمًا أو عادلاً، ونحو ذلك ؛ وأبدًا يكون موضع "كيف" مثل موضع جوابها »[2].

وقد جاءت كيف في القرآن الكريم كثيرًا، بعد فعل "النَّظر" معلِّقةً إيَّاه عن العمل، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ **انْظُرْ كَيْفَ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَلَلْآخِرَةُ أَكْبَرُ دَرَجَاتٍ وَأَكْبَرُ تَفْضِيلًا** ﴾ [الإسراء : 21].

قال الأنباريّ : « "كيف" في موضع نصب بـ "فضلنا"، ولا يعمل فيه "انظر" ؛ لأنَّ

---

[1] ابن مالك . شرح التَّسهيل . مرجع سابق ؛ ج 4 ؛ ص 105، 106.

[2] العكبري . التِّبيان في إعراب القرآن . مرجع سابق ؛ ج 1 ؛ ص 342.

"كيف" معناها الاستفهام، والاستفهام له صدر الكلام فلا يعمل فيه ما قبله»[1].

ثانيًا : أنَّى، هذا اللفظ من أسماء الصَّدارة، وقد جاء منصوبًا على الحال في مواضع كثيرة من القرآن الكريم، لا سيَّما إذا كان بمعنى كيف[2]، وقد قال سيبويه : « أنَّى تكون في معنى: كيف وأين »[3].

ومن مواضع "أنَّى" حال في القرآن الكريم قوله تعالى : ﴿ **وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ اللَّهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلِكًا قَالُوا أَنَّى يَكُونُ لَهُ الْمُلْكُ عَلَيْنَا وَنَحْنُ أَحَقُّ بِالْمُلْكِ مِنْهُ** ﴾ [البقرة : 247]، قال السَّمين الحلبي : « أنَّى فيه وجهان، أحدهما : أنَّها بمعنى "كيف"، وهذا هو الصحيح. والثَّاني : أنَّها بمعنى "من أين"، أجازه أبو البقاء، وليس المعنى عليه، ومحلُّها النَّصب على الحال »[4]، وهو استفهام مستعمل في التَّعجيب، تعجَّبوا من جعل مثله ملكًا، لأنَّه لم يكن – طالوت – من كُبرائهم وقُوَّادِهم.

---

[1] ابن الأنباريّ. البيان في غريب إعراب القرآن . مرجع سابق ؛ ج 2 ؛ ص 88.

[2] العكبري . التبيان في إعراب القرآن . مرجع سابق ؛ ج 1 ؛ ص 197.

[3] سيبويه . الكتاب . مرجع سابق ؛ ج 4 ؛ ص 235.

[4] السّمين الحلبي . الدُّرُّ المصون في علوم الكتاب المكنون . مرجع سابق ؛ ج 2 ؛ ص 520.

3-6- تقديم الحال على الحال عند تعدُّدها (تقديم بعض المعاني على بعض)[*]

الأصل إذا اجتمعت أحوال متعدِّدة أن تقدَّم الحال المفردة، ثم شبه الجملة، ثم الجملة، تمامًا كالوصف، بل لأنَّ الحال وصف في المعنى، وقد يختلُّ هذا التَّرتيب لمعانٍ وعللٍ يكشفها السِّياق المقالي والمقامي، وحتَّى إذا تعدَّدت الحال وهي من جنس واحد، كان للبدء بإحداها دون الأخرى معنًى وعلة، فليس في النَّظم القرآني شيء دون ذلك، فمثلاً في قوله تعالى : ﴿ **كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ** ﴾ [البقرة : 213].

فقوله "مبشِّرين ومنذرين" حالان من النَّبيِّين[1]، وقد قدِّمت البشارة على النِّذارة، وعلَّل أبو حيَّان هذا التقديم بأنَّه « أبهج للنَّفس، وأقبل لما يُلقي النَّبيّ، وفيها اطمئنان المكلَّف والوعد بثواب ما يفعله من الطاعة، ومنه ﴿ **فَإِنَّمَا يَسَّرْنَاهُ بِلِسَانِكَ لِتُبَشِّرَ بِهِ الْمُتَّقِينَ وَتُنْذِرَ بِهِ قَوْمًا لُدًّا** ﴾ [مريم : 97] »[2]، وقد وردت في كلِّ القرآن على هذا النَّمط، أي : تقديم البشارة على النِّذارة.

وفي ذلك علَّة أخرى، مفادها أنَّ الأصل في الإنسان أن يولد على الفطرة ويبقى عليها، والفرع أن ينتكس عنها، فقدِّمت البشارة لتوافق الأصل، وأُخِّرت النِّذارة لتوافق الفرع.

---

[*] هذا النَّوع من التَّقديم كثير جدًا في القرآن الكريم، وهو أنماط كثيرة، فكلُّ أنماط تعدُّد الحال تصلح أنماطًا لهذا النَّوع من التَّقديم، وإنَّما تناولنا مثالًا منه فقط للتنبيه عليه، ويقاس غيره عليه ، خاصةً إذا علمنا أنَّ النُّحاة لم يبحثوه في مصنَّفاتهم.

[1] السَّمين الحلبي . الدُّرُّ المصون في علوم الكتاب المكنون . مرجع سابق ؛ ج 2 ؛ ص 374.

[2] أبو حيَّان . البحر المحيط . مرجع سابق ؛ ج 2 ؛ ص 144.

ومن أمثلة ذلك أيضًا قوله تعالى : ﴿ **وَلَا تَسْأَمُوا أَنْ تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَى أَجَلِهِ** ﴾ [البقرة : 282]. "فصغيرًا وكبيرًا" حالان من الضَّمير في الفعل "تكتبوه" وقدَّم الصَّغير اهتمامًا به وانتقالاً من الأدنى إلى الأعلى[1].

والإنسان في يسره يُقرِض ولا يهتمُّ بتدوين ذلك القرض إن كان قليلاً، وربَّما يأتي عليه يوم احتاجه على قلَّة، والأيَّام دول، فيطالب به مع نسيان المقترض له، فيقع خصام بسببه ويضيع حقُّه، فقدَّمه سبحانه على الدَّين الكبير تأكيدًا له، وحفظًا للحقوق.

[1] أبو حيَّان . البحر المحيط . مرجع سابق ؛ ج 2 ؛ ص 367.

خاتمة

خاتمة :

بعد الغوص في ثنايا كتب النَّحو القديمة والحديثة، وبعد استعراض ما مرَّ بنا من مباحث وموضوعات، وصل هذا البحث إلى نهايته وآن لصاحبه أن ينيخ قلمه، ولكن قبل ذلك لابدَّ لنا من وقفة على أهمِّ النّتائج التي توصَّل إليها الباحث، وهي عبارة عن عصارة للبحث، موزّعة على النقاط التَّالية، مرتَّبة على حسب ورودها في البحث :

1- معظم تعاريف النُّحاة للحال لم تكن جامعة مانعة، واقتصرت على الحال المبيِّنة، ولم تتناول المؤكِّدة والجملة إلاَّ لماماً، وهناك أيضًا تضليل كبير في مفهوم الفضلة عند المتأخرين خاصةً في الكتب التعليمية، حتى استقرَّ في العقول : أنَّ الفضلة يمكن الاستغناء عنها في الكلام مطلقًا، والصَّحيح أنّ الفضلة إذا كانت من مقصود المتكلِّم، لا يُستغنى عنها البتّة، ومعنى قولهم "الفضلة ما أمكن الاستغناء عنه" أي : يمكن بدايةً إنشاء كلام صحيح ذي فائدة دونها، فالقضية متعلِّقة كلُّها بقصدية المتكلِّم، والمعنى المراد إبلاغه.

2- اشترط النُّحاة في الحال أن تكون منتقلةً، مشتقةً، منكَّرةً، نفس صاحبها في المعنى، وهذه الشروط ليست محلَّ إجماع بينهم، والصَّحيح أنَّ هذه الأوصاف من باب التغليب لا الشرط، فالغالب أن تتوفَّر فيها.

3- إنَّ المعنى النَّحوي والوظيفة النَّحوية وجهان لعملة واحدة، ووظيفة الحال من

حيث العموم تقيِّيد العمدة، ولها من حيث الخصوص وظيفتان : بيان هيئة الصاحب حال وقوع الفعل، وتوكيد المعنى قبلها، ولكنَّها قد تتجاوز المعاني السَّابقة إلى معانٍ جديدة استعارتها من الأبواب النَّحوية الأخرى، مثل الخبر، والظَّرف، ...الخ، نتيجة الشبه بينها وبين هذه الأبواب.

4- مصطلح النَّمط اللُّغوي، مصطلح حديث، يتقاطع في مفهومه مع مفهوم النَّظم عند الجرجاني، فكلاهما مرتبط بالبنية التركيبية للكلام، وما يصيب هذه البنية من عدول عن التركيب الأصلي النَّموذجي.

5- اشترط النُّحاة في جملة الحال أربعة شروط : أن تكون خبريةً، خاليةً من حروف الاستقبال، وأن تُصَدَّر بـ "قد" إذا كانت ماضيةً، وأن تربط بما قبلها برابط، وجميع هذه الشروط محلُّ نقاش بينهم، والحكم فيها للسَّماع لا للقياس فما وافق المسموع قُبِل وما لا، فلا يقبل، خاصة إذا كان المسموع القرآن الكريم.

6- قسَّم النُّحاة الحال أقساماً عدَّة باعتبارات مختلفة، فباعتبار اللّفظ قسِّمت إلى : مفردة، وشبه جملة، وجملة، وباعتبار الوظيفة إلى : مبيِّنة ومؤكِّدة. وباعتبار الزّمن قسِّمت إلى: مقارنة، ومستقبلة، ومحكية. وبعض هذه الأقسام فيها نظر من حيث إثباتها، مثل الحال شبه جملة، والحال المحكية.

7- لمَّا كانت جملة الحال تترتَّب في النَّص بحسب مكوِّناتها المتفاعلة بين الوظائف الثلاثة : الدلالية، والتركيبية والتداولية، فإنَّ اختزال النَّظر إليها في ضمن بنية شكلية محض، مُخلٌّ باستنباط معانيها الخصبة، ولا سيَما عند ورودها في النُّصوص البليغة على غرار القرآن الكريم.

8- إنَّ جملة الحال بحث قائم على مبدأ الفصل والوصل ؛ وذلك لاقترانها بالواو تارة وامتناعها منه تارة أخرى ، وإنَّ الأساس المعتمد في الوصول إلى هاتين الحالتين هو النَّحو والمعنى.

9- امتازت أنماط جملة الحال في القرآن الكريم بالتنوُّع، وهي من حيث العموم محَمَّلَة بمعاني الجمل، مثل : التجدُّد والاستمرار، والثَّبات وغيرها من المعاني، ومع ذلك فقد لعبت فيها ثلاثية : السِّياق، والسوابق (حروف النَّفي والاثبات، والنَّواسخ) والرَّابط (الواو، والضمير، والروابط المعنوية، وبعض الوحدات اللّغوية التي كان لها أثر في الرَّبط) دورًا أساسيًا في توجيه معاني هذه الأنماط، وإكسابها دلالات جديدة من خلال تفاعلها مع مبانيها.

10- تشغل الحال حيِّزا في بناء الجملة النَّحوي، وهو ما يجعل حذفها عدولًا عن أصل التَّركيب، وهذا النَّمط يفتح أفاق المعنى لاصطياد الدلالة الغائبة في حدود ما تفصح عنه البنية الظَّاهرية للمنطوق، فيستثار فكر المتلقّي حول هذا المحذوف ، فيتضاعف إدراكه

وإحساسه بالفكرة التي تدلُّ عليها العبارة.

11- تعدُّد الحال لصاحب واحد يفيد التنوُّع في القيود، حسب زاوية النَّظر، فكلُّ حال عند الاجتماع تبيِّن هيئة الصاحب أثناء الفعل في جزئية معيَّنة، ومعاني التعدُّد تختلف باختلاف بنية القيد، فتقيِّيد صاحبها بالمفرد ليس كتقيِّيده بالجملة وإن اشتركا في أصل المعنى، واجتماع الهيئات ليس كانفرادها، والأصل في هذا الاجتماع أن يكون للتَّأسيس لا للتَّأكيد.

12- أهم غايات التَّقديم هي الاهتمام والعناية بالمقدَّم عموما، ولكنَّ سبب الاهتمام والعناية، وعلَّة ذلك يختلف من سياق إلى آخر، وتلعب فيه ثلاثية المقام (اللَّفظي والحالي)، وقصدية المتكلِّم، وحال المتلقِّي الدور الرئيس في تحديد سبب ذلك الاهتمام والمعنى المستفاد من ذلك.

13- لكل نمط دلالة خاصَّة به، إذ الاختلاف في البناء يقابله اختلاف في المعنى، لأنَّ الألفاظ أوعية للمعاني، وبقدر الظَّرف يكون المظروف، وعلى قدر الحامل يكون المحمول- إن صحَّ التعبير-.

14- السَّماع مقدَّم على القياس والنَّظر العقلي، وحَكَمٌ عليه في إثبات القواعد النَّحوية والأساليب التعبيرية خاصة إذا كان المسموع في أعلى درجات الثُّبوت، وأعلى درجات البلاغة

والفصاحة – القرآن الكريم – فلا بدَّ أن يعلو ولا يعلى عليه.

وفي الأخير نوصي من يريد خوض غمار الدراسات النَّحوية القرآنية، بالعمل على استقراء جميع الأنماط النَّحوية في القرآن الكريم، لتكون مرجعاً في الحكم على كثير من المسائل النَّحوية الخلافية، إذ من حقِّ القرآن أن يكون حكَماً على القياس والنَّظر ؛ لأنَّ الدِّراسات اللُّغوية ما قامت إلاَّ به وحولَه ولخدمته، وهذا يتَّصل اتِّصالاً وثيقاً بقضية إعادة قراءة التُّراث، فالباحث يرى أنَّ هذا هو المنهج الأقوم لتحقيق ذلك، على الأقل فيما يتعلَّق بالتُّراث اللغوي.

– والحمد لله أولا وآخرًا –

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم برواية حفص.

1. إبراهيم مصطفى، أحمد الزيّات، حامد عبد القادر، محمد النجار . المعجم الوسيط . تح : مجمع اللغة العربية بمصر ؛ ط4 ؛ (مصر : مكتبة الشروق الدولية ؛ 2004 م).
2. ابن أبي الفتح البعلي . الفاخر في شرح جمل عبد القاهر . تح : ممدوح محمد خسارة ؛ ط1 ؛ (الكويت ؛ 2002 م).
3. ابن الأنباري . الإنصاف في مسائل الخلاف . تح : محمّد محي الدِّين عبد الحميد ؛ ط4 ؛ (مصر– القاهرة : مطبعة السعادة ؛ 1961 م).
4. ابن الأنباريّ . البيان في غريب إعراب القرآن . تح : طه عبد الحميد، ومصطفى السقا ؛ د ط ؛ (مصر : الهيئة المصرية العامة للكتب ؛ د ت).
5. ابن الحاجب . الكافية في النَّحو . تح : د. طارق عبد الله نجم ؛ ط1 ؛ (جدة : مكتبة دار الوفاء للنَّشر ؛ 1986 م).
6. ابن الحاجب . شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب . تح : د. جمال عبد العاطي نخيمو ؛ ط1 ؛ (مكة : مكتبة نزار مصطفى الباز ؛ 1997 م).
7. ابن السَّرَّاج . الأصول في النَّحو . تح : د. عبد الحسين الفتلي ؛ ط3 ؛ (بيروت : مؤسسة الرسالة ؛ 1996 م).
8. ابن السيِّد الجرجاني . الرشاد في شرح الإرشاد . تح : منصور الغامدي ؛ ط1 ؛ (مطبوعات نادي مكة الثَّقافي الأدبي ؛ 1417 هـ).

9. ابن الشجري . الأمالي الشجرية . تح : د. محمود محمَّد الطناحي ؛ ط1 ؛ (القاهرة : مطبعة المدني ؛ 1992 م).

10.ابن القيِّم الجوزية . التفسير القيِّم . جمع محمد أويس النَّدوي . د ط ؛ (مطبعة السنّة المحمدية ؛ 1949 م).

11. ابن جنِّي . الخصائص . تح : محمد علي النجّار ؛ ط2 ؛ (دار الكتب المصرية ؛ 1957 م).

12. ابن جنِّي . اللّمع في العربية . تح : حامد المؤمن ؛ ط2 ؛ (مكتبة النهضة العربية ؛ 1985 م).

13. ابن جنِّي . المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها . تح : علي ناصف، عبد الحليم النّجَّار، عبد الفتّاح شلبي ؛ ط 2 ؛ (دار سزكين ؛ 1406 هـ).

14. ابن خروف . شرح جمل الزجَّاجي . تح : سلوى محمد عمر عرب ؛ د ط ؛ (السعودية : مطبوعات جامعة أم القرى ؛ 1419 هـ).

15. ابن عادل الحنبلي . اللُّباب في علوم الكتاب . تح : الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمَّد معوّض ؛ ط1 ؛ (بيروت – لبنان : دار الكتب العلمية ؛ 1998 م).

16. ابن عجيبة . البحر المديد في تفسير القرآن المجيد . تح : أحمد عبد الله القرشي رسلان ؛ د ط ؛ (القاهرة : مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب ؛ 1999 م).

17. ابن عصفور . المقَرِّب . تح : أحمد عبد الستار الجواري، عبد الله الجبوري ؛ ط1 ؛ (1972 م).

18. ابن عصفور . شرح جمل الزجّاجي . تح : د. صاحب أبو جناح ؛ د ط ؛ (دون الدار؛ د ت).

19. ابن عطية . المحرَّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز. تح : عبد السلام عبد الشَّافي ؛ ط 1 ؛ (بيروت – لبنان : دار الكتب العلمية ؛ 2001 م).

20. ابن عقيل . المساعد على تسهيل الفوائد . تح : د. محمد كامل بركات ؛ د ط (دمشق : دار الفكر ؛ 1980 م).

21. ابن عقيل . شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك . تح : محمّد محي الدِّين عبد الحميد ؛ ط20 ؛ (القاهرة : دار التراث، دار مصر للطباعة ؛ 1980 م).

22. ابن فارس . معجم مقاييس اللّغة . تح : عبد السلام محمد هارون ؛ د ط ؛ (بيروت : دار الجيل ؛ د ت).

23. ابن مالك . شرح التَّسهيل . تح : د. عبد الرَّحمان السّيِّد، د. محمّد بدوي المختون ؛ ط 1؛ (هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان ؛ 1990 م).

24. ابن مالك . شرح الكافية الشافية . تح : د. عبد المنعم أحمد هريري ؛ د ط (المملكة العربية السُّعودية : دار المأمون للتراث ؛ د ت).

25. ابن منظور . لسان العرب . د ط ؛ (بيروت : دار صادر ؛ د ت).

26. ابن هشام . أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك . تح : محمّد محي الدِّين عبد الحميد ؛ د ط ؛ (بيروت – صيدا : منشورات المكتبة العصرية ؛ د ت).

27. ابن هشام . شرح شذور الذهب . تح : محمّد محي الدين عبد الحميد ؛ د ط ؛ (القاهرة : دار الطلائع ؛ 2004 م).

28. ابن هشام . مغني اللبيب عن كتب الأعاريب . تح : الدكتور عبد اللطيف محمَّد الخطيب ؛ ط1 ؛ (الكويت : التراث العربي ؛ 2000 م).

29. ابن يعيش . شرح المفصَّل للزَّمخشري . تح : د. إميل بديع يعقوب ؛ ط1 ؛ (بيروت – لبنان : دار الكتب العلمية ؛ 2001 م).

30. أبو الحسن المجاشعي . شرح عيون الإعراب . تح : د. عبد الفتاح سليم ؛ د ط ؛ (مصر : دار المعارف ؛ 1988 م).

31. أبو السُّعود . إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم . تح : عبد القادر أحمد عطا ؛ د ط ؛ (الرياض : مطبعة السعادة ؛ د ت).

32. أبو حيَّان . ارتشاف الضرب من لسان العرب . تح : د. رجب عثمان محمّد، و د. رمضان عبد التواب ؛ ط1 ؛ (القاهرة : منشورات مكتبة الخانجي، مطبعة المدني ؛ 1998 م).

33. أبو حيَّان . البحر المحيط . تح : الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوض ؛ ط1 ؛ (بيروت – لبنان : دار الكتب العلمية ؛ 1993 م).

34. أبو هلال العسكري . الفروق في اللّغة . تح : محمَّد إبراهيم سليم ؛ د ط (القاهرة : دار العلم والثقافة ؛ د ت).

35. أحمد ابن الأمين الشنقيطي . الدُّرر اللوامع على همع الهوامع . تح : محمد باسل عيون السُّود ؛ ط1 ؛ (بيروت – لبنان : دار الكتب العلمية ؛ 1999 م).

36. أحمد ماهر البقري . في علم النَّحو دراسة ومحاورة . د ط ؛ (مكتبة الجيزة العامة ؛ 1981 م).

37. أحمد مطلوب . معجم المصطلحات البلاغية وتطوُّرها . د ط ؛ (العراق : مطبعة المجمع العلمي العراقي ؛ 1983 م).

38. الإسنوي . الكوكب الدّري فيما يتخرج على الأصول النَّحوية من الفروع الفقهية . تح : د. محمد حسن عوّاد ؛ ط1 ؛ (الأردن : دار عمّار ؛ 1985 م).

39. الأشموني . شرح ألفية ابن مالك . تح : محمّد محي الدِّين عبد الحميد ؛ ط1 ؛ (بيروت – لبنان : دار الكتاب العربي ؛ 1955 م).

40. الألوسي . روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني . د ط ؛ (بيروت – لبنان : دار إحياء التُّراث العربي ؛ د ت).

41. البخاري . الجامع الصحيح . تح : د. مصطفى ديب البغا ؛ ط3 ؛ (اليمامة – بيروت : دار ابن كثير ؛ 1987 م).

42. بهجت عبد الواحد صالح . الإعراب المفصَّل لكتاب الله المرتَّل . ط1 ؛ (الأردن – عمان : دار الفكر للنَّشر والتَّوزيع ؛ 1993 م).

43. البيضاوي . أنوار التنزيل وأسرار التَّأويل . تح : محمّد صبحي بن حسن حلَّاق، د. محمود أحمد الأطرش ؛ ط1 ؛ (دمشق – بيروت : دار الرّشيد، بيروت – لبنان : مؤسسة الإيمان ؛ 2000 م).

44. الجرجانيّ . دلائل الإعجاز. قرأه وعلَّق عليه : محمود محمَّد شاكر ؛ ط5 ؛ (القاهرة : مكتبة الخانجي ؛ 2004 م).

45. الجرجاني . صد في شرح الإيضاح . تح : د. كاظم بحر المرجان ؛ د ط ؛ (العراق : دار الرشيد للنشر ؛ 1982 م).

46. جميل عويضة . الأنماط اللغوية مفهومها أهدافها وأساليب تدريسها . د ط ؛ (عمان – الأردن : الأنروا، اليونسكو ؛ 2001 م).

47. حصّة بنت زيد بن مبارك الرشود . الوجوب في النَّحو . ط1 ؛ (السُّعودية : مطبوعات جامعة أم القرى ؛ 2000 م).

48. خالد الأزهري . شرح التَّصريح على التَّوضيح . تح : محمّد باسل عيون السُّود ؛ ط 1 ؛ (بيروت – لبنان : دار الكتب العلمية ؛ 2000 م).

49. الخُضَري . حاشية الخُضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك . تح : يوسف الشيخ محمَّد البقاعي ؛ ط1 ؛ (بيروت – لبنان : دار الفكر ؛ 2003 م).

50. الراغب الأصفهاني . المفردات في غريب القرآن . تح : محمَّد سيِّد كيلاني ؛ د ط ؛ (لبنان : دار المعرفة ؛ د ت).

51. الرَّضيّ . شرح الكافية . تصحيح وتعليق : يوسف حسن عمر ؛ ط2 ؛ (بنغازي : منشورات جامعة قاز يونس ؛ 1996).

52. الزُّبيدي . تاج العروس من جواهر القاموس . تح : د. محمود محمد الطناحي ؛ د ط ؛ (الكويت : سلسلة وزارة الإعلام ؛ 1993 م).

53. الزَّجَّاج . معاني القرآن وإعرابه . شرح وتح : د. عبد الجليل عبده شلبي ؛ ط1 ؛ (بيروت : عالم الكتب ؛ 1988 م).

54. الزَّجَّاجي . الجمل في النَّحو . تح : د. علي توفيق الحمد ؛ ط1 ؛ (بيروت : دار الأمل ؛ 1984 م).

55. الزَّمخشري . الكشّاف . تح : عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوَض ؛ ط1 ؛ (الرياض – المملكة العربية السُّعودية : مكتبة العبيكان ؛ 1998 م).

56. الزَّمخشري . المفصَّل في علم العربية . ط2 ؛ (بيروت : دار الجيل ؛ د ت).

57. سليمان بن عمر العجيلي الجمل . الفتوحات الإلهية (حاشية الجمل على الجلالين) . د ط ؛ (لبنان – بيروت : دار الفكر ؛ د ت).

58. السَّمين الحلبي . الدُّرُّ المصون في علوم الكتاب المكنون . تح : أحمد محمّد الخرّاط ؛ د ط ؛ (دمشق : دار القلم ؛ د ت).

59. السُّهيلي . نتائج الفكر . تح : أحمد عادل عبد الموجود، وعلي محمد معوَّض ؛ ط1 ؛ (بيروت – لبنان : دار الكتب العلمية ؛ 1992).

60. سيبويه . الكتاب . تح : عبد السلام محمَّد هارون ؛ ط3 ؛ (بيروت : عالم الكتب ؛ 1983 م) .

61. السِّيرافي . شرح أبيات سيبويه . تح : د. محمَّد الرَّيح هاشم ؛ ط1 ؛ (بيروت : دار الجيل ؛ 1996 م).

62. السُّيوطي . الأشباه والنظائر في النَّحو . تح : د. عبد العال سالم مكرم ؛ ط1 ؛ (بيروت : مؤسسة الرسالة ؛ 1985م).

63. السُّيوطي . المطالع السعيدة في شرح الفريدة . تح : د. نبهان ياسين حسين ؛ د ط ؛ (بغداد : دار الرسالة للطباعة ؛ 1977 م).

64. السُّيوطي . همع الهوامع في شرح جمع الجوامع . تح : د. عبد العال سالم مَكرَم، وعبد السلام محمد هارون ؛ د ط ؛ (بيروت : مؤسَّسة الرسالة ؛ 1992 م).

65. الشَّريف الجرجاني . التَّعريفات . تح : محمد صديق المنشاوي ؛ د ط ؛ (القاهرة : دار الفضيلة ؛ د ت).

66. الطَّاهر بن عاشور . تفسير التَّحرير والتَّنوير . د ط ؛ (تونس : الدار التونسية للنَّشر ؛ 1984 م).

67. الطبرسي . مجمع البيان في تفسير القرآن . ط1 ؛ (بيروت – لبنان : دار المرتضى ؛ 2006 م).

68. عبَّاس حسن . النَّحو الوافي . ط3 ؛ (مصر : دار المعارف ؛ د ت).

69. عبد الرَّحمان ناصر السَّعدي . تيسير الكريم الرحمان في تفسير كلام المنَّان . تح : عبد الرّحمان بن معلاَّ اللّويحق ؛ ط1 ؛ (بيروت : مؤسسة الرسالة ؛ 2002 م).

70. العكبري . التبيان في إعراب القرآن . تح : علي محمَّد البجاوي ؛ د ط ؛ (عيسى البابي الحلبي وشركاه ؛ د ت).

71. الغلاييني . جامع الدروس العربية . راجعه ونقحه د. عبد المنعم خفاجة ؛ ط28 ؛ (بيروت – صيدا : المكتبة العصرية ؛ 1993 م).

72. فاضل صالح السامَرَّائي . معاني النحو . ط2 ؛ (القاهرة : شركة العاتك لصناعة الكتاب ؛ 2003 م).

73. فتح الله أحمد سليمان . الأسلوبية مدخل نظرية ودراسة تطبيقية د ط ؛ (القاهرة : مكتبة الآداب ؛ 2004 م).

74. فخر الدِّين قباوة . إعراب الجمل وأشباه الجمل . ط5 ؛ (حلب – سورية : دار القلم العربي ؛ 1989 م).

75. الفخر الرَّازي . مفاتيح الغيب . ط1 ؛ (بيروت : دار الفكر ؛ 1981 م).

76. الفرَّاء . معاني القرآن . تح : محمّد علي النجَّار، وأحمد يوسف نجاتي ؛ د ط ؛ (دار السرور ؛ د ت).

77. المبرّد . المقتضَب . تح : محمَّد عبد الخالق عضيمة ؛ د ط ؛ (القاهرة : مطابع الأهرام التجارية ؛ 1994 م).

78. محمَّد الأنطاكي . المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها . ط1 ؛ (بيروت : دار الشروق العربي ؛ 1972 م).

79. محمَّد بن علي الصبَّان . حاشية الصَّبَّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك . تح : طه عبد الرؤوف سعد ؛ د ط ؛ (المكتبة التوفيقية ؛ د ت).

80. محمَّد جواد مغنية . التَّفسير الكاشف . ط2 ؛ (بيروت – لبنان : دار العلم للملايين ؛ 1978 م).

81. محمَّد سيِّد طنطاوي . التَّفسير الوسيط للقرآن الكريم . ط3 ؛ (مطبعة السعادة ؛ 1987 م).

82. محمود صافي . الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه . ط2 ؛ (دمشق – بيروت : دار الرَّشيد، بيروت – لبنان : مؤسسة الإيمان ؛ 1995 م).

83. محي الدِّين الدرويش . إعراب القرآن الكريم وبيانه . ط7 ؛ (دمشق – بيروت : اليمامة للطباعة والنشر والتوزيع ، دار ابن كثير للطباعة والنشر والتوزيع ؛ 1999 م).

84. المرادي . توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك . شرح وتحقيق : د. عبد الرحمان علي سليمان ؛ ط1 ؛ (القاهرة : دار الفكر العربي ؛ 2001 م).

85. مصطفى جمال الدين . البحث النَّحوي عند الأصوليين . ط2 ؛ (قم – إيران : دار الهجرة ؛ 1405 هـ).

86. مكِّي بن أبي طالب القيسي . مشكل إعراب القرآن الكريم . تح : د. حاتم الضامن ؛ ط 2 ؛ (بيروت : مؤسسة الرسالة ؛ 1984 م).

87. المُنتَجب حسين بن أبي العزّ الهمذاني . الفريد في إعراب القرآن المجيد . تح : فهمي حسن النمر، فؤاد علي مخيمر ؛ د ط ؛ (الدوحة : دار الثقافة ؛ د ت).

88. منذر عيَّاشي . اللسانيات والدلالة . ط1 ؛ (حلب : مركز النماء الحضاري ؛ 1996 م).

89. النَّحّاس . إعراب القرآن . تح : د. زهير غازي زاهد ؛ ط2 ؛ (دار عالم الكتب ؛ 1985 م).

فهرس المحتويات

فهرس المحتويـــــات

- شكر وتقدير.....3
- إهداء.....4
- مقدِّمة.....5
- الفصل الأوَّل : الحال بين التَّنظير والاستعمال القرآني.....16

1- المبحث الأوَّل : مفاهيم وخصائص 17

1-1- مفهوم الحال.....18

1-2- خصائص الحال (الشروط) 23

1-3- دلالة الحال وعلاقتها بالوظيفة.....30

1-4- مفهوم الأنماط اللّغوية.....32

2- المبحث الثَّاني : أنواع الحال.....35

2-1- أنواع الحال باعتبار اللّفظ والبنية (الشَّكل).....36

2-2- أنواع الحال باعتبار الوظيفة.....47

2-3- أنواع الحال باعتبار الزَّمن.....51

3- المبحث الثَّالث : العامل في الحال.....53

3-1- أنواع عامل الحال.....54

3-2- اتحاد العامل في الحال وصاحبها.....58

3-3- حذف عامل الحال.....59

4- المبحث الرَّابع : صاحب الحال.....63

4-1- الوظائف النَّحوية التي يشغلها صاحب الحال.....64

4-2- صاحب الحال بين التّعريف والتّنكير.....68

4-3- الفصل بين الحال وصاحبها (مجيء الحال من الصاحب الأبعد).....72

4-4- حذف صاحب الحال.....73

- الفصل الثَّاني: أنماط الحال الجملة.....75

1- المبحث الأوَّل : شروط جملة الحال.....76

1-1- جملة الحال بين الخبرية والإنشائية.....77

1-2- جملة الحال وحروف الاستقبال.....78

1-3- "قد" في جملة الحال الماضية.....79

1-4- رابط جملة الحال (الضمير-الواو).....80

2- المبحث الثَّاني : أنماط الحال الواقعة جملة فعلية مضارعة.....82

2-1- مضارع مثبت وغير مقترن بالواو.....84

2-2- مضارع مثبت مقترن بالواو.....85

2-3 - مضارع مثبت مقترن بالواو و بـ "قد".....86

2-4- مضارع منفي بـ "ما" ومقترن بالواو.....88

2-5- مضارع منفي بـ "لا " وغير مقترن بالواو.....89

2-6- مضارع منفي بـ "لا" ومقترن بالواو.....91

2-7- مضارع منفي بـ "لم" وغير مقترن بالواو.....92

2-8- مضارع منفي بـ " لم" ومقترن بالواو.....93

2-9- مضارع منفي بـ "لمَّا" ومقترن بالواو.....94

3- المبحث الثَّالث : أنماط الحال الواقعة جملة فعلية ماضية.....96

3-1- ماضي مثبت غير مقترن بـ "قد" وغير مقترن بالواو.....97

3-2- ماضي مثبت مقترن بالواو من غير "قد".....98

3-3- ماضي مثبت مقترن بالواو و "قد".....99

3-4- ماضي منفي بـ "ما" و غير مقترن بالواو.....100

3-5- ماضي منفي بـ "ما" ومقترن بالواو.....102

3-6- "إلَّا" مع الفعل الماضي.....103

3-7- "ليس" مع اسمها وخبرها.....104

4- المبحث الرَّابع : أنماط الحال الواقعة جملة اسمية.....106

4-1- الواو مع مبتدأ (ضمير) مع خبر مفرد.....107

4-2- الواو مع اسم ظاهر (مبتدأ) مع الخبر.....108

4-3- الواو مع الضمير (مبتدأ) مع خبر جملة فعلية.....109

4-4- الواو مع حرف النَّفي "ما" مع خبر مقدَّم ومبتدأ مؤخَّر.....110

4-5- الواو مع خبر مقدَّم (شبه جملة) ومبتدأ مؤخَّر.....111

4-6- خبر مقدَّم (شبه جملة) ومبتدأ مؤخَّر.....112

4-7- مبتدأ (اسم ظاهر) مع خبره.....113

4-8- ضمير (مبتدأ) مع خبر مفرد.....114

4-9- " أو" مع الضمير (مبتدأ) مع الخبر.....116

5- المبحث الخامس : أنماط الحال الواقعة جملة اسمية منسوخة.....118

5-1- ما "العاملة عمل ليس" مع اسمها ضمير منفصل وخبرها اسم مفرد.119

5-2- "إنَّ" مقترنة بالواو مع اسمها وخبرها.....120

5-3- "كأنَّ" مشدَّدة مع اسمها (ضمير) وخبرها.....121

5-4- "كأن" مخففَّة مع اسمها(ضمير الشأن محذوف) والخبر فعل مضارع منفي بـ " لم".....122

5-5- " لكنَّ" مقترنة بالواو مع اسمها وخبرها.....123

5-6- "لا" (نافية للجنس) مع اسمها وخبرها.....125

- الفصل الثَّالث : أنماط الحال المتعلِّقة بالعدول على مستوى بنية التركيب.....126

1- المبحث الأوَّل : الحذف (حذف الحال).....127

1-1- حذف الحال إذا كانت قولاً أغنى عنه المقول.....130

1-2- حذف الحال اكتفاءً بأخرى.....132

1-3- حذف الحال المستثنى منها.....133

1-4- حذف الحال المعطوفة عليها حال أخرى.....134

1-5- حذف الحال المبيِّنة لإبهام "ما".....136

1-6- حذف جملة القسم التي في محل الحال.....137

1-7- حذف الحال التي دلَّ المعنى والسياق عليها.....138

1-8- حذف الحال العاملة.....139

2- المبحث الثاني : التعدُّد (تعدُّد الحال).....140

2-1- حالان مفردان.....144

2-2- حال مفردة مع حال جملة فعلية.....147

2-3- حال مفردة مع حال جملة اسمية.....149

2-4- حال مفردة مع حال شبه جملة.....151

2-5- حالان جملتان فعليتان.....153

2-6- حال جملة فعلية مع حال جملة اسمية.....154

2-7- حالان جملتان اسميتان.....156

2-8- حالان شبه جملة.....157

3- المبحث الثَّالث : الرّتبة (التَّقديم).....159

3-1- تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جرٍّ أصلي.....162

3-2- تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جرٍّ زائد.....165

3-3- تقديم الحال على عاملها المتصرِّف.....166

3-4- تقديم الحال ى عاملها شبه الجملة (توسُّطها بين العامل والمبتدأ).....162

3-5- تقديم الحال وجوبًا في صدر الكلام (كيف، أنَّى).....170

3-6- تقديم الحال على الحال عند تعددها (تقديم بعض المعاني على بعض).....173

- خاتمة.....175
- قائمة المصادر والمراجع.....181
- فهرس المحتويات.....191